الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : علم النفس

التخصص : علم النفس العمل والتنظيم

من طرف :

بغدادي أميرة

عنوان الأطروحة:

تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين-دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق-

أطروحة مناقشة بتاريخ07-03-2024 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن حسين سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	بوزيد نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا
03	بغول زهير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف-2-	ممتحنا
04	لعريط بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	ممتحنا
05	تيلايج نوارة	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
06	بارة خير	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : علم النفس

التخصص : علم النفس العمل والتنظيم

من طرف :

بغدادي أميرة

عنوان الأطروحة:

تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين-دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق-

أطروحة مناقشة بتاريخ07-03-2024 أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	بن حسين سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	بوزيد نبيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا
03	بغول زهير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف-2-	ممتحنا
04	لعريط بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	ممتحنا
05	تيلايج نوارة	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
06	بارة خير	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال االلّه تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

الحمد اللّه والشكر له ا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه ، وزنة عرشه ومداد كلماته ان وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الدكتوراه والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليم كثيرا.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور "**بوزيد نبيل**" الذي أشرف على هذا البحث ومنحني الكثير من وقته، وكان لرحابة صدره واسلوبه المميز في متابعة الدراسة وتوجيهاته الأثر الأكبر في انجاز هذا العمل متمنية له دوام الصحة والعافية والتوفيق من االلّه عز وجل.

وكذا اود أن اشكر كل من ساهم في انجاز هذا البحث الأساتذة المحكمين للاستبيان، عينة الدراسة، وعلى وجه الخصوص أعضاء اللجنة الوطنية لنظام ضمان الجودة وما قدموه لنا من تسهيلات في انجاز هذا البحث.

وشكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين قبلوا مناقشة هذا العمل لكم مني اسمى عبارات الشكر والتقدير.

وآخر دعوانا ان الحمد اللّه رب العالمين.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضـــــوع
	-شكر وتقدير
	-إهداء
I	-المحتويات.....
V	-الجداول.....
VI	-الأشكال.....
أ	-مقدمة.....
	الفصل الأول: طرح الإشكالية
11	1.1.إشكالية البحث.....
14	2.1.أهداف البحث.....
14	3.1.أهمية البحث.....
15	4.1.الدراسات السابقة.....
21	5.1.التعريف الإجرائي لمصطلحات البحث.....
	الفصل الثاني: ضمان الجودة في التعليم العالي
23	تمهيد.....
23	1.2.مفاهيم الجودة.....
25	2.1.1. ضمان الجودة.....
25	2.1.2. مفهوم ضمان جودة التعليم العالي.....
26	2.2. ظهور نظام ضمان الجودة.....

.2.3. الفلسفات والمداخل الحاكمة لنظام ضمان الجودة.....	28
.2.4. دمج مبدأ عالمية التعليم العالي في عمليات ضمان الجودة.....	29
. 2.5. نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية.....	31
. 2.6. سيرورة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (2019/2008).....	34
. 2.7. آليات تحقيق ضمان الجودة في إصلاح التعليم العالي.....	35
. 2.8. معايير ومنهجية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.....	36
. 2.9. مبررات تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي.....	38
. 2.10. معوقات تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي.....	40
خلاصة الفصل.....	40
الفصل الثالث: الجامعة الجزائرية	
تمهيد.....	42
.3.1. تعريف الجامعة.....	42
. 3.2. أهمية الجامعة.....	43
.3.3. أهداف الجامعة.....	44
. 3.4. وظائف الجامعة.....	46
. 3.5. مراحل تطور الجامعة الجزائرية.....	48
.3.6. نظام ل.م.د بالجامعة الجزائرية.....	52
.3.7. مشاكل الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر.....	53
خلاصة الفصل.....	54
الفصل الرابع: التكوين الجامعي	

تمهيد.....	56
. 4.1. تعريف التكوين.....	56
.4.1.1.التكوين الجامعي.....	57
. 4.2. أهداف التكوين الجامعي.....	57
.4.3. وظائف التكوين الجامعي.....	57
.4.4. أنماط التكوين الجامعي.....	59
.4.5. أسس التكوين الجامعي.....	61
.4.6. معايير ضمان جودة التكوين الجامعي.....	61
.4.7.أركان العملية التكوينية.....	64
.4.8. التكوين الجامعي في اطار نظام ل.م.د.....	67
.4.9. التكوين الجامعي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية.....	67
.4.10. متطلبات التكوين الجامعي في ظل المتغيرات العالمية و المحلية.....	68
.4.11. العوامل اللازمة لتحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر من منظور ضمان الجودة.....	69
خلاصة الفصل.....	70
الفصل الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	72
1.5.منهج البحث.....	72
2.5.الدراسة الإستطلاعية.....	72
3.5.مجتمع البحث وعينته.....	77
4.5.حدود البحث.....	81

5.5.أدوات جمع البيانات.....	81
.1.5.5. وصف استبيان الدراسة الأول.....	81
.2.5.5. الخصائص السيكومترية لاستبيان الدراسة الاول.....	83
6.5. وصف الاستبيان الثاني.....	88
.1.6.5.الخصائص السيكومترية للاستبيان الثاني.....	89
7.5.الأساليب الإحصائية.....	91
الفصل السادس: عرض ومناقشة النتائج	
–تمهيد.....	93
1.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الاول.....	93
2.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني.....	96
3.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث.....	99
4.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع.....	102
5.6. عرض ومناقشة نتائج الاستبيان الثاني.....	105
الخاتمة.....	108
قائمة المراجع	
الملاحق	
ملخص البحث	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح توزيع عينة الدراسة الإستطلاعية	73
02	يوضح توزيع افراد عينة جامعة قسنطينة	78
03	يوضح توزيع افراد عينة جامعة ام البواقي	79
04	يوضح توزيع افراد عينة جامعة سطيف	79
05	يوضح توزيع افراد عينة جامعة باتنة	80
06	يوضح أجزاء ومحاور الاستبيان الاول	82
07	يوضح معامل ارتباط البنود بالمحور الثاني (خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية)	84
08	معامل ارتباط البنود بالمحور الثالث (محور مدى فعالية خلايا ضمان الجودة في في الجامعة الجزائرية)	84
09	معامل ارتباط البنود بالمحور الرابع معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	85
10	معامل ارتباط البنود بالمحور الخامس (استراتيجيات تفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي)	85
11	معاملات ارتباط المحاور فيما بينها	86
12	صدق المقارنة الطرفية لمحاور الاستبيان	86
13	أجزاء ومحاور الاستبيان الثاني	88
14	معاملات ارتباط بنود الاستبيان بمحاورها	89
15	معاملات ارتباط محاور الاستبيان الثاني فيما بينها	90
16	صدق المقارنة الطرفية الخاص بالاستبيان الثاني	90
17	استجابات افراد العينة على محور نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	93
18	استجابات افراد العينة في محور فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	96

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
19	استجابات افراد العينة في محور معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	99
20	استجابات افراد العينة في محور مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي	102

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مفهوم الجودة	25
02	معايير تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي	38
03	يوضح أهداف الجامعة	45
04	المراحل التكوينية في نظام ل.م.د	53
05	تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	94
06	فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	97
07	معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	100
08	مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي	103

مقدمة:

تشكل مؤسسات التعليم العالي عنصرا هاما واساسيا في المجتمعات حيث يشهد التعليم العالي اهتماما كبيرا من طرف الدول لأنه يقع على عاتقها الارتقاء بمستويات التنمية في المجتمع من خلال ما توفره من معارف ومهارات لخريجيها للمساهمة في بناء مجتمع متطور وسليم.

ونظرا لما طرأ من تغيرات تكنولوجية حديثة وثورات علمية ، إضافة الى العولمة التي أصبحت من اهم خواص القرن الحادي والعشرين، وجب على الجامعات الاستعداد للتحديات التي تواجهها اثر هذه التغييرات ولمواكبة التطورات الخارجية والقدرة على المنافسة.

لذا يتعين عليها الاهتمام اكثر بنوعية التعليم الذي تقدمه لطلابها من أجل تهيئتهم وإعدادهم لمواجهة تحديات هذا العصر من خلال الاستخدام الأمثل للمعارف والمعلومات التي تم تلقينها لهم وتوظيفها بشكل امثل.

وبما أن الاهتمام بنوعية التعليم العالي يعد من الركائز الأساسية للنهوض بمستويات مؤسسات التعليم العالي، يعتبر نظام ضمان الجودة من الأساليب والوسائل الحديثة التي تساهم في تحسين مخرجاتها. وهذا ما ورد في العديد من الدراسات الحديثة حول تحسين نوعية التكوين الجامعي **(تيغليت و بوزيد،2017)**، وتطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي**(محمد السهل ،2013) و (عميرة،2011).**

ولا شك أن الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية اتجهت نحو تطبيق معايير نظام ضمان الجودة، لمواجهة ما هو واقع تحت تأثير التغييرات المحيطة بها السريعة والعميقة.. للمساهمة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال جعل مميزات وخصائص المنتج التعليمي قادر على تلبية حاجات مخرجاتها(الطالب) وتوافقها مع متطلبات سوق العمل.

ولما اصبح نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية جزءا من سياساتها واستراتيجياتها لمسنا من خلال اطلاعنا على بعض **الدراسات (رقاد، 2014)، (جلول، 2016)**ان هناك تأخيرا في تطبيقه بالرغم من أهميته البالغة في تحسين نوعية التكوين الجامعي.

لهذا كان يهدف البحث الحالي إلى معرفة كيفية تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي وتطرقنا فيه الى ستة فصول حيث :

إحتوى الفصل الأول على : إشكالية البحث، أهدافه، أهميته، الدراسات السابقة إضافة الى التعريف الاجرائي لمصطلحات البحث.

أما الفصل الثاني كان يخص ادبيات ضمان الجودة في التعليم العالي من حيث مفهومه، ظهوره في الجامعات ، أهدافه، أهميته، مبررات تطبيقه، آلياته، معيقاته.

وكان الفصل الثالث حول الجامعة الجزائرية من حيث تعريفها، أهميتها، تطورها، المشاكل التي تواجهها..

وبخصوص الفصل الرابع كان حول التكوين الجامعي وتناولنا فيه تعريفه، أهدافه، أسسه، وظائفه، متطلباته في الجامعة الجزائرية.

والفصل ما قبل الأخير كان مخصصا لإجراءات الدراسة الميدانية حيث تضمن: منهج البحث، الدراسة الإستطلاعية، مجتمع البحث وعينته، حدود البحث، أدوات جمع البيانات، الخصائص السيكومترية للأداة، الأساليب الإحصائية.

وخصص الفصل الأخير لعرض و مناقشة نتائج البحث.

الفصل الأول:

طرح الإشكالية

1.1. إشكالية البحث
1.2. أهداف البحث
1.3. أهمية البحث
1.4. الدراسات السابقة
1.5. التعريف الإجرائي لمصطلحات البحث

1.1.إشكالية البحث:

من بين المفاهيم الأكثر انتشارا الآن لتطوير أساليب العمل في مختلف المجالات مفهوم ضمان الجودة .ويشير هذا المفهوم بشكل مجمل إلى مجموعة المعايير والإجراءات التي يهدف تبنيها وتنفيذها إلى تحقيق أقصى درجة من الأهداف المتوخاة للمؤسسة، والتحسين المتواصل في الأداء والمنتج وفقا للأغراض المطلوبة والمواصفات المنشودة بأفضل الطرق وأقل جهد وتكلفة ممكنين.

ولقد ظهر مفهوم الجودة أول مرة في إطار الصناعة والاقتصاد وتأكد أن تطبيقه سوف يؤدي إلى مزايا كثيرة من أهمها زيادة ثقة العملاء في الإعتماد عليه.

حيث يعد ضمان الجودة من المفاهيم الحديثة كما ورد في دراسة **(حمدان، 2019)**، فهذا المفهوم**(ضمان الجودة)** ظهر نتيجة للمنافسة العالمية الشديدة بين المؤسسات الإنتاجية اليابانية من جهة، والأمريكية والأوروبية من جهة أخرى، ونظرا للنجاح الذي حققه هذا المفهوم في التنظيمات الاقتصادية الصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدمة فقد سارعت المؤسسات التعليمية وعلى رأسها مؤسسات التعليم الجامعي في تطبيق منهج نظام ضمان الجودة في مجال التعليم للحصول علي عائد تعليمي أكثر فاعلية وجودة فى الأداء.

إذن من الطبيعي أن تتسرب هذه الأفكار من قطاع الصناعة إلى قطاع التعليم، شأنها شان الكثير من المفاهيم و الأفكار التربوية التي تعود في أصولها إلى ميادين أخرى. وقد أصبح تطبيق ضمان الجودة في التعليم مطلبا ملحا من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي، وتتزايد فيه قوى الصراع والمنافسة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.

ونتيجة لهذا التطور والتحديث المستمرين على جميع مجالات الحياة الإنسانية وظهور بيئات تعليمية غير تقليدية دخلت وبقوتها الاقتحامية على مختلف نظم التعليم مما استدعى المؤسسات التعليمية وفي كافة المراحل إعادة النظر في بنية التعليم ومناهجه وأهدافه، وفى مقدمتها مؤسسات التعليم العالي التي بادرت إلى إعادة النظر بجدية في وظائف مؤسساتها وأهدافها ووسائلها وهذا ما أسفرت عليه دراسة **(Perellon,2005)** بغية الوصول إلى مخرجات تنسجم ومتطلبات سوق العمل والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المنشود.

كما يجدر بنا الإشارة الى انه لا يمكن للجودة أن تتحقق في التعليم إلا من خلال تأسيس المنهج الفكري السليم الذي تسير عليه هذه العملية التكوينية، والتي تضمن إضافة للعلوم والمعارف التي يتلقاها الطالب، منظومة القيم الخلقية، ونظم العلاقات الإنسانية، ووسائل الاتصال المتطورة وغيرها من الضروريات التي تجعل من حياة الطالب في المؤسسة التعليمية متعة، فضلا عن المادة العلمية التي يتلقاها تحت مفهوم ضمان الجودة.

ربما تكون حاجة التعليم العالي لتطبيق نظام ضمان الجودة تفوق حاجات العديد من المجالات والعناصر المختلفة داخل المجتمع، فتطبيق نظام ضمان الجودة بالتعليم العالي يساعد على إخراج كوادر بشرية متميزة تحقق معايير الجودة فى مختلف المجالات التي من المتوقع العمل بها، فالتعليم العالي هو مركز إعداد قادة المجتمع وجودة التعليم ينتج عنها مجتمع به كوادر متميزة.

ولقد أصبح ضمان الجودة بالتعليم من الأهداف المهمة، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها: اتساع نطاق العولمة، وتعاظم إعداد المسجلين بالتعليم، ومحدودية التمويل...

كما أصبح تقويم التعليم العالي (Assessment Of University Education) على المستوي العالمي جزءاً لا يتجزأ من العملية التكوينية، و أصبح شرطاً أساسياً تشترطه جميع هيئات الاعتماد الأكاديمي العالمية.

وقد تتعدد مجالات نظام ضمان الجودة بالمؤسسات التعليمية لتشمل جميع مدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته، ويشير **(أحمد مصطفى،1997)** إلي أن المحاور الرئيسية التي يتطرق إليها ضمان الجودة في التعليم العالي تتضمن جودة العملية التكوينية، والبرامج التكوينية، واللوائح والتشريعات، والمباني وتجهيزاتها، والمستوى التحصيلي للطلاب، وجودة طرق التدريس، وكفاية الموارد المالية، وكفاءة الهيئة التعليمية والإدارية، وجودة تقييم الأداء

فلا يمكن أن ننظر للجامعات على أنها مؤسسات تعليمية فقط لأن دورها يختلف تماماً عن دور المدارس، فالتركيز على الجامعات كمؤسسات تعليمية أكثر من الأدوار الأخرى أدى إلى تدنى مستوى الأداء فى كافة الجوانب وغياب دور الجامعة الحقيقي أمام المجتمع، فهي منظومة تهتم أساسا بعملية التكوين وتحسينه من خلال أساليب وطرق حديثة تتماشى ومتطلبات سوق العمل، والرقى بالمتعلم وعضو هيئة التدريس والإدارة الناجحة، إن تحقيق مثل هذه النتائج من طرف التعليم العالي مرتبط بمدى تفعيل مجالات نظام ضمان الجودة وعلى رأسها مجال التكوين.

والجامعة الجزائرية كباقي جامعات العالم مطالبة هي الأخرى في ظل الاهتمام المتزايد بنموذج نظام ضمان الجودة ونجاحاته في شتى المجالات بالتوجه نحو هذا المفهوم كفلسفة إدارية حديثة تحاول من خلاله توفير وإيجاد بيئة العمل المناسبة داخل الجامعة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تتخبط فيها، فمن غير المعقول أن يكون تكوين الطالب خلال دراسته ناقصاً وهو المتوقع منه أن يكون الإطار المستقبلي في مادة تخصصه.

وفي ظل هذا التوجه، تبنت الجزائر إستراتيجية إصلاحية جديدة من أهمها اصلاح(1971) "للصديق بن يحي" كما ورد في دراسة **(تغليت، 2018)**، إضافة إلى الاصلاحات المستلهمة من التجارب الغربية والأنجلوسكسونية تحديدا متمثلة في منظومة التعليم العالي الجديدة لسانس، ماستر، دكتوراه(ل.م.د) والمعروفة (بمشروع بولونيا)، حيث أريد بهذه الاستراتيجية من الناحية النظرية الإنفتاح على المحيط الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي والقيمي الجزائري بكل مكوناته، وأريد لمخرجات هذا النظام الإنفتاح على المنظومات العالمية باعتماد معايير الجودة في الجامعة من خلال ربط هذه المؤسسة بالمؤسسات الإقتصادية**(هارون،2010،ص.12)**.

لا يزال دور نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي غير واضحا مقارنة بالمؤسسات التجارية والصناعية التي عرفت هذا الأسلوب منذ أمد بعيد مكنها من بناء ثقافة تنظيمية تنافسية خاصة بها، ففي سنة 1993 لم يزد عدد المؤسسات التعليمية في التعليم العالي الآخذة به على 220 كلية وجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في العالم العربي فحسب حسين محمد العلوي فإنه "يصعب التكهن بعدد الجامعات العربية التي تطبق مبادئ ضمان الجودة مع العلم أن هناك عددا من الجامعات العربية من بدأ بأخذ بهذا المفهوم في برامجه وسياساته وأهدافه التعليمية.

ومن هذا المنطلق فإن موضوعنا سيعمل على التعريف بماهية ضمان الجودة، وبيان أسلوب تطبيقها في التعليم العالي، إلى جانب توضيح مرتكزات تطبيق الإدارة الشاملة في الجامعة الجزائرية وذلك بعد عرض وتحليل وضعية التعليم العالي في الجزائر.

أما عند الحديث عن تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ينبغي الإشارة إلى المعايير والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها والاستراتيجيات المتبعة، إضافة إلى المؤشرات المرتبطة بضمان الجودة لتحسين عناصر العملية التكوينية (برامج التكوين، الأستاذ، طرق التدريس، الوسائل المستخدمة، المكتبة،..) وتقييمها لأن عملية ضمان الجودة تعتمد أساسا على عملية التقييم لكافة عناصر العملية التكوينية .

وعلى الرغم من ادراك مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بأهمية تطبيق نظام ضمان الجودة ومساهمته الفعالة في تحسين نوعية التكوين الجامعي مما ينعكس إيجابا على مخرجاتها، إلا ان نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية غير مطبق فعليا على ارض الواقع منذ وضعه حيز التنفيذ سنة (2008)، وفي ضوء هذا الطرح نحاول من خلال هذا البحث تحديد المعيقات التي تحول دون تطبيق هذا النظام(ضمان الجودة)، لمحاولة وضع بعض المقترحات والحلول التي تساهم في تحسين تفعيله ومنه تحسين نوعية التكوين الجامعي؛ من هنا تأتي تساؤلات البحث التالية:

- هل نظام ضمان الجودة مطبق فعليا في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟
- هل أن خلايا ضمان الجودة فعالة في الجامعة الجزائرية ؟
- هل تساهم عملية تحديد معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في تحسين تفعيله بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟
- ماهي التصورات التي يمكن اقتراحها لتساهم في تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟

1.2. أهداف البحث :نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- التحديد الدقيق للإطار المفاهيمي لمصطلح ضمان الجودة.

- التعرف على فعالية خلايا نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيقي.

- التعرف على أبرز المعيقات التي تواجه تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية .

-محاولة الوصول الى اقتراحات من شأنها ان تساهم في تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي.

***ملاحظة:** هنا انطلقنا من **اهداف البحث** في معالجة موضوع الدراسة الحالية **بدلا من صياغة الفرضيات** لأنه ارتأينا انها **تخدم بحثنا** اكثر وانها **اكثر مرونة** مع ما نود الوصول اليه من تحديد للمعيقات والتوصل الى الحلول.

1.3. أهمية البحث:

- الاهتمام بفعالية نظام ضمان الجودة في إطار تحسين التكوين الجامعي.
- الأهمية المحورية لرسالة التكوين الجامعي المرتبطة بتنمية الرصيد المعرفي للمجتمع.
- تحديد معايير جودة التكوين الجامعي في إطار تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية .
- الإهتمام بقضايا الجامعة لتلبية الإحتياجات الوطنية وسوق العمل وخطط الإنماء الشامل على أسس علمية مدروسة.

1.4. الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية لتحسين نوعية التكوين الجامعي أهمية كبيرة من طرف العديد من الباحثين وسنتعرض إلى الدراسات التي درست مفهوم ضمان الجودة ومعيقات تطبيقه، أهم متطلباته، لتحسين التكوين في الجامعة الجزائرية:

1.4.1. دراسة أسماء هارون(2010): بعنوان "دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام(ل.م.د)"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معايير التكوين الجامعي في إطار تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية ومحاولة تقييم التجربة الجزائرية على ضوءها. ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستعانة بالاستمارة كأداة قياس طبقت على عينة مكونة من 250 فرد. وقد تم التوصل إلى نتائج من اهمها:

- المستوى التعليمي للطالب في النظام الجديد ليس أفضل من مستواه في النظام القديم، فمازال الطالب غير قادر على تطوير قدراته و تحسين أدائه بما يتأقلم و متطلبات النظام الجديد.
- عدم توفر الوسائل الكافية(المادية و البشرية)للارتقاء بمستوى الطالب وفق معايير جودة التعليم العالي.
- تقديم نظام" ل م د" لنفس برامج النظام الكلاسيكي في وقت أقل، و هذا كرس الجانب الكمي على حساب المعرفي.
- لم يستطع نظام" ل م د "دمج خريجي الجامعة في سوق العمل لغياب التواصل بين الجامعة ومحيطها الخارجي.

1.4.2. دراسة راضية بوزيان سنة (2010):

بعنوان" واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية " وقد هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات ومعوقات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي وقد كشفت نتائج الدراسة عن أهم المتطلبات:ضرورة دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة وترسيخ ثقافة الجودة بين جميع الأفراد، ومشاركة جميع العاملين، التعليم والتدريب المستمر لكافة الأفراد وتفويض الصلاحيات، أما عن المعوقات فقد تمثلت في:عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية التي تتفق ومتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة وذلك على مستوى أبعاد الثقافة التنظيمية ،التمركز في اتخاذ القرارات، ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة ؛عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم، وعدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل ومقاومة التغيير سواء من العاملين أو الادارات **(بوزيان،2010)**.

1.4.3. دراسة أمينة عمر السهل(2011): بعنوان"أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا" هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا" ، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم إستبانة وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة ، وتم توزيعها على عينة مكونة من (158)مفردة من رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات وعمداء كليات ومعاهد علمية في ليبيا، وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية(SPSS) .

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- بينت النتائج وجود موافقة لدى عينة الدراسة بدعم الإدارة العليا لتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة وكان حرص الإدارة العليا في الجامعة على التعاون مع المستويات الإدارية كافة العامل الاهم في هذا البعد.
- أظهرت النتائج الواردة وجود موافقة لدى عينة الدراسة على التحسين المستمر وجاء حرص الجامعة على امتلاك التكنولوجيا الحديثة اللازمة للتحسين في المرتبة الاولى من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود موافقة لدى عينة الدراسة على قيام الجامعة ببناء فرق العمل وكان حرص الجامعة على التعاون بين أعضاء فريق العمل و تهيئة الجامعة المناخ الملائم لنجاح فرق العمل العوامل الأهم في هذا البعد.
- بينت النتائج أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة بأن الجامعة تقوم بتدريب وتمكين العاملين وجاء منح الجامعة موظفيها القوة اللازمة لتنفيذ العمل العامل الاهم بين الفقرات التي تقيس متغير بناء فرق العمل

- وافقت عينة الدراسة على تركيز الجامعة على نوعية الخريجين ورضى الطلبة وحرصها على تقليل التكاليف وتحسين المخرجات والفضل في جودة المنتج ، وسرعة إستجابتها والمرونة**(محمد السهل، 2011)**.

1.4.4. دراسة أسماء عميرة(2013): "بعنوان إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة جيجل"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، من خلال تقديم إطار نظري، يحدد فلسفة إدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بمدخل الإيزو9000،بالإضافة إلى جودة الخدمة التعليمية المقدمة من طرف الجامعة باعتبارها مؤسسة للتنمية البشرية، ومدى مساهمتها في إعداد الإطارات القادرة على قيادة المجتمع نحو التنمية المستدامة.

ومن خلال الدراسة الميدانية تم تحديد مدى إدراك وتطبيق إدارة الجودة الشاملة بجامعة جيجل، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وذلك وفقا لمستويات تطوير العملية التعليمية، وقد تم التوصل إلى أن الأساتذة بجامعة جيجل، على وعي بفلسفة إدارة الجودة الشاملة ودورها الفعال في تحسين نوعية الخدمة التعليمية، كما أن هناك العديد من المبررات التي تدفع بالجامعة إلى تبني هذا المنهج الناجح و العمل به. **(عميرة،2013)**.

1.4.5. دراسة صليحة رقاد(2014): "بعنوان معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية دراسة حالة الجامعات العمومية الجزائرية" ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعات العمومية الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي وحدات ضمان الجودة بها.

ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على تطبيق استبانة كأداة قياس بعد التحقق من الخصائص السيكومترية لها.

وقد توصلت الدراسة إلى تحديد جملة من المعوقات كان أهمها: عدم وضوح سياسة تطبيق نظام ضمان الجودة وعدم حرص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توثيقها، عدم حرص الادارة العليا للجامعة على ادماج خلية ضمان الجودة في الهيكل التنظيمي للجامعة، عدم منح الصلاحيات الكافية لمسؤولي وحدة ضمان الجودة لأداء مهامه، عدم حرص الادارة العليا للجامعة على متابعة مدى التقدم في عملية تطبيق نظام ضمان الجودة والوقوف على ذلك ، الخوف من التقييم وبذل جهد إضافي إلى جانب فقدان الاستقلالية والنفوذ**(رقاد،2014)**.

1.4.6. دراسة وردة تيغليت:(2018) بعنوان " مدى مساهمة تطبيق نظام ل.م.د. في تحسين نوعية التكوين في الجامعة الجزائرية في ضوء المعايير التي تنص عليها مرجعية ضمان الجودة في التعليم العالي".

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في معرفة المساهمة الفعلية لتطبيق نظام ل.م.د في تحسين نوعية التكوين في ضوء هذه المعايير على مستوى مجموعة من العناصر التي اقتصرت عليها هذه الدراسة والمتمثلة في عروض التكوين، هيئة التدريس والتعاون الوطني والدولي. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم إستبيانين لجمع المعلومات على مستوى عينة من الاساتذة (83استاذ) وعينة من الطلبة (260 طالب) بجامعة أم البواقي(مجال الدراسة).

وبعد المعالجة الاحصائية المعتمدة توصلت نتائج الدراسة إلى استنتاج مفاده أن تطبيق نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية لا يساهم الا بدرجة تكاد تكون ضعيفة في تحسين نوعية التكوين، وهذا من وجهة نظر الاساتذة و الطلبة باختلاف تخصصاتهم**(تيغليت، 2018)**.

1.4.7. دراسة إميليا محمود النقري و إخليف يوسف الطراونة (2018): بعنوان **درجة تحقيق الجامعات الأردنيّة لمعايير ضمان الجودة من وُجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديميّة فيها"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها .وقد تكونت عينة الدراسة من (220) عميداً ورئيس قسم بواقع (59) عميداً و(161) رئيس قسم تم اختيارهم بطريقة قصدية من ثلاث جامعات حكومية وثلاث جامعات خاصة في الأردن.

وأُستخدم منهج البحث المسحي التطويري، كما استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات بعد أن تمّ التأكد من صدقها وثباتها.

وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها كانت مرتفعة، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية لدرجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي.

ومن بين التوصيات التي تمت التوصية بها:

الحفاظ على الدرجة المرتفعة لتحقيق معايير ضمان الجودة في الجامعات الأردنية بتقديم الدعم المادي والمعنوي للعاملين في الجامعات وبخاصة عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية**(النقري، والطراونة، 2018، ص ص. 12-26)**.

1.4.8. دراسة عبد القادر سيدي عابد:(2020) بعنوان التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و علاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة (دراسة ميدانية بجامعة الشلف).

حيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و بين متطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة في ضوء متغيرات(الجنس، المستوى الدراسي).

و لقد تم إتباع المنهج الوصفي الاستدلالي لتحليل معطيات الدراسة إحصائيا، باعتبار انه المنهج الملائم لطبيعة الدراسة. حيث تكونت عينة الدراسة من (83) طالب جامعي، و هي موزعة تبعا لمتغيرات الدراسة (الجنس، المستوى الدراسي)، وقد تم الاستعانة باستمارتين منها استمارة التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و احتوت على (40) فقرة، واستمارة متطلبات سوق العمل وإحتوت على (38)فقرة.

و قد خلُصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-لا توجد علاقة بين التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل.

-لا توجد فروق في التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و متطلبات سوق العمل تبعا لمتغيرات(الجنس، المستوى الدراسي).(**سيدي عابد، 2020، ص ص. 300-313**).

1.4.9. دراسة Matthews (2007): حيث أجرى دراسة تهدف إلى استخدام مشروع عملي كمحاولة لتنفيذ نظام إدارة الجودة في دائرة أكاديمية من مؤسسات التعليم العالي. هذا المشروع عمل على صياغة عملية التقييم الذاتي المتعلقة بأنظمة الجودة وتنفيذها للوصول إلى التغيير الثقافي المنشود، وتمثل مجتمع الدراسة بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الامريكية، وقد تم توزيع (88) استبانة على الإداريين في قطاعات التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تغييرا تقنيا حصل عند تبني ثقافة الجودة الشاملة.

وأن ثقافة الجودة في المؤسسة الجامعية لها تأثير في قبول الجودة في حد ذاتها بشكل مباشر، وفي الوقت الذي قبلت فيه الشركات الصناعية وأقرت عمليات الجودة فإن المخرجات في التعليم العالي كانت مختلفة لا تتوافق مع متطلباتها(الشركات الصناعية). إذ كان إدراك العديد لإدارة الجودة في التعليم العالي ضعيفا وأن هناك فجوة بين تغيير الأنظمة وتغيير الثقافة.**(بلعيد التائب، 2016، ص.15)**.

1.4.10. دراسة VYAS & DOGRA(2017):

هدفت الدراسة لاستكشاف مفاهيم إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي وإلقاء الضوء على المبادئ العامة لإدارة الجودة الشاملة وتوضيح كيفية الاستفادة منها لتطويرها والعمل على جودة الجوانب المختلفة في إطار المؤسسات الاكاديمية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي وتمثلت الأداة في تحليل T تم تطبيقها على عينة شملت الجميع اكاديميين وموظفين في اثنين من المعاهد التعليمية بجامعةHimachal Pradesh University وخلصت الدراسة إلى أنه في أحد المعاهد تم تطبيق سته من المبادئ الاساسية لإدارة الجودة الشاملة ووظفت بفعالية عالية، وثمانية منها في المعهد الثاني .وفشلت في تطبيق بعض المبادئ الأخرى مثل التعريف بالنظام المؤسسي وتقدير فريق العمل ونظام التحفيز المتبع مما ينعكس سلبا علي جودة الاداء التنظيمي. **(أحمد سليمان، 2019، ص ص.28-40)**

-التعليق على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة الذكر في مجملها نظام ضمان الجودة أو الجودة الشاملة في التعليم العالي من حيث:

واقع تطبيقه في التعليم العالي(عميرة،2013)،و تأثيره على أداء هذه المؤسسات(عمر السهل،2011)، وإلى أي درجة تم تحقيق معاييره (محمود النقري، ويوسف الطراونة، 2018). في حين إستهدفت الدراسات الاخرى معرفة الصعوبات والمعيقات التي تواجه تطبيقه وأهم متطلباته(بوزيان،2010، ورقاد،2014).

كما تطرقت دراسة كل من(Matthews,2007 & VYAS & DOGRA,2017) إلى إلقاء الضوء على تأثير تبني مفاهيم الجودة الشاملة و ثقافتها في مؤسسات التعليم العالي.

أما دراسة كل من (هارون،2010،تغليت،2018، سيدي عابد،2020) فقد تناولت التكوين الجامعي في اطار نظام (ل.م.د).

نستطيع القول بأن غالبية الدراسات المتناولة تطرقت إلى نظام ضمان الجودة في التعليم العالي (مفهومه، أهميته، درجة تطبيقه، المعيقات والصعوبات التي تواجهه..).

تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات الأخرى من حيث المفهوم ألا وهو "ضمان الجودة"، إضافة إلى المنهج المستخدم (المنهج الوصفي). وتشترك مع دراسة كل من(بوزيان،2010، ورقاد،2014) في التعرف على الصعوبات التي تعيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

كما اشتركت مع دراسة (Matthews,2007 & VYAS & DOGRA,2017) في إلقاء الضوء على ثقافة نظام ضمان الجودة في الجامعة. كما استفدنا من نتائج دراسة كل من(عميرة،2013)،

(عمر السهل،2011)، (محمود النقري، ويوسف الطراونة، 2018) وتوظيفها في الجانب التطبيقي للدراسة الحالية.

و فيما يخص دراسة (هارون،2010،و تغليت،2018، وسيدي عابد،2020) فقد اشتركت مع الدراسة الحالية في متغير" التكوين الجامعي".

أما الاختلاف فقد تجلى في أن الدراسة الحالية تطرقت إلى موضوع ضمان الجودة من ناحية كيفية تفعيله بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي. كما اختلفت مع الدراسات السابقة في عينة الدراسة حيث أجريت على أعضاء خلايا ضمان الجودة السابقين، وأعضاء الهيئة التدريسية.

1.5. التعريف الاجرائي لمصطلحات البحث:

أ- ضمان الجودة: هو جميع الأساليب والأنشطة المطبقة والآليات المتبعة لتقييم مقدرة المؤسسة الجامعية على الإيفاء بمتطلبات الجودة وتحسينها وتقاس بالأداة التي تم تطويرها واستخدامها في هذه الدراسة.

ب- التكوين الجامعي: هو عبارة عن عملية اكتساب الطالب جملة من المهارات و المعارف و تطوير قدراته، وذلك من خلال توفير الظروف والاساليب المناسبة ليتحصل على تكوين ذو نوعية ومستوى عال.

ج- الجامعة: تمثل الجامعة مؤسسة تكوينية بالدرجة الأولى، ونسقا مفتوحا، كونها تستلهم من المجتمع الذي هو مصدرها الأصلي : إطاراتها، وقيمها، وأهدافها. فهي كذلك مصدر للتزويد بالخبرة الفردية وتنميتها بالمعرفة، والتي تؤدي بدورها (أي عملية التزويد بالمعارف) إلى عملية تنمية المجتمع، لأن المجتمع سيستفيد من تلك الإطارات والبحوث الجامعية لتطويره، ونقله من مرحلة إلى أخرى أحسن وأفضل.

الفصل الثاني:

ضمان الجودة في التعليم العالي

1.2.مفاهيم الجودة

.2.1.1. ضمان الجودة

.2.1.2. مفهوم ضمان جودة التعليم العالي

.2.2. ظهور نظام ضمان الجودة

.2.3. الفلسفات والمداخل الحاكمة لنظام ضمان الجودة

.2.4. دمج مبدأ عالمية التعليم العالي في عمليات ضمان الجودة

. 2.5. نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

. 2.6. سيرورة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (2019/2008)

. 2.7. آليات تحقيق ضمان الجودة في إصلاح التعليم العالي

. 2.8. معايير ومنهجية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

. 2.9. مبررات تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي

. 2.10. معوقات تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي

تمهيد:

يتعلّق نظام ضمان الجودة في التّعليم بكافة السّمات والخواص التّي تتعلّق بالمجال التّعليمي والتّي تظهر مدى التفوّق والإنجاز للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلي خصائص محدّدة تكون أساساً لتعميم الخدمة التّعليمية وتقديمها للطلّاب بما يوافق تطلّعاتهم.

وهي بذلك ترجمة لاحتياجات وتوقّعات المستفيدين من العملية التّعليمية الدّاخليين سواء أكانوا أساتذةً، عاملين بمختلف مستوياتهم الوظيفية أو طلابا، والخارجيين من مستخدمي الخدمات التّعليمية مثل :أولياء الأمور، والمجتمع، والمؤسسات، إلى مجموعة خصائص محدّدة تكون أساساً في تصميم الخدمات التّعليمية وطريقة أداء العمل في من أجل تلبية احتياجات وتوقّعات المستفيدين وتحقيق رضائهم عن الخدمات التّعليمية المقدّمة، والتّي تعبر عن مدى استيفاء المدخلات، والعمليات، والمخرجات في المؤسّسة التّعليمية لمستويات محددّة تشكل في مجملها معايير ضمان جودة التعليم.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل أهم العناصر المتعلقة بنظام ضمان الجودة من مفاهيم، وآليات ومعايير تطبيق نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي ...

2.1. مفاهيم الجودة :

أ- تعريف الجودة: تعرف بأنها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة. بينما يعرفها المعهد الأمريكي للمعايير AMERICAN NATIONAL STANDARDS INSTITUTE بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء بإحتياجات معينة **(Hanafi, & Avanitis, 2016, p.54).**

ب- الجودة الشاملة: يقصد بها في التربية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل ابعادها، مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع**(SEDDIKI,2003,p.86).**

ج- إدارة الجودة الشاملة: وتعني أن لكل منظمة أهدافها الخاصة بها تستطيع مع غيرها من المؤسسات أن تحقق الجودة الشاملة ولا يتم لها ذلك إلا من خلال عدة عوامل ومتطلبات رئيسية تحقق الجودة بالنسبة للمنظمة ككل. تشمل مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، ويتطلب ذلك إدارة فاعلة للجودة بالنسبة للمنظمة تراعي الاستراتيجيات المستقبلية وتتطلب التزام الإدارة العليا والإدارة التنفيذية بالجودة وتطويرها، وخلق بيئة علمية واعية بالجودة من جميع نواحيها حيث هناك ارتباط

بين ادارة الجودة و بعض الجوانب أو العوامل السلوكية إضافة إلى الجوانب الفنية **(طعيمة، 2006، ص.20)**.

وقد تعددت وتباينت رؤى الباحثين والمختصين حول تعريف **إدارة الجودة الشاملة**، حيث يرى أن لكل باحث مصطلحاته الخاصة بهذا المفهوم فمنهم من فصل بين مكونات الجودة الشاملة، حيث يرى أن **الإدارة** تعني التطوير والمحافظة على إمكانية المنظمة من أجل تحسين مستمر للجودة.

***أما الجودة (Quality)** فتعني تحقيق رغبات ومتطلبات المستفيد، بل وتجاوزها، وهي تلافي العيوب منذ المراحل الأولى للعملية بما يرضي المستفيد.

***وأما كلمة شاملة(Total)** فتعني البحث عن الجودة في أي مظهر من مظاهر العمل بدءا من حاجات المستهلك أو المستفيد، وانتهاءا بتقويم رضاه عن الخدمات المقدمة له. **(Hoy, 2000,p.213)**.

ومن جهة أخرى نجد أن هناك كثيرا من الباحثين قد تعاملوا مع هذا المفهوم بإعتباره وحدة واحدة، فقد عرف بعضهم إدارة الجودة الشاملة على أنها فلسفة إدارية تقدم على أساس رضا المستفيد والتصميم المتقن للخدمات أو المنتجات، والتأكد من استمرارية هذا المنتج.

***كما عرفها المعهد الفيدرالي الأمريكي للجودة على أنها:** تأدية العمل الصحيح بشكل صحيح من أول مرة مع الإعتماد على تقييم العميل في معرفة مدى التحسن في الأداء.

***أما دليل إدارة الجودة الشاملة الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية:** فقد عرف إدارة الجودة الشاملة على أنها مجموعة من المبادئ الإرشادية والفلسفية التي تمثل التحسين المستمر لأداء المنظمة من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والمصادر البشرية لتحسين الخدمات والمواد التي يتم توفيرها للمنظمة، وكل العمليات التي تتم في التنظيم والدرجة التي يتم فيها تلبية حاجات العميل في الوقت الحاضر والمستقبل**(عطية،2009،ص.64)**.

وفي ضوء ما تقدم نستنتج أن مفهوم الجودة مرتبط بمنظور العميل وذلك بمقارنة الخصائص الفعلية أو الأداء الفعلي للمنتج أو الخدمة المقدمة له مع توقعاته المرجوة من هذا المنتج أو الخدمة، و على هذا الأساس يبدو من الصعوبة تحديد تعريف دقيق للجودة، ولكننا إذا ما استخلصنا أن الجودة تعلق بمنظور العميل أو المستفيد يمكن القول إنها تعني تلبية حاجات العميل و توقعاته المعقولة، أو أنها الريادة و التميز في الأشياء، والخدمات المقدمة للمستهلك ف الريادة تعني السبق في الاستجابة لمتطلبات المستفيد والامتياز يعني الإتقان في العمل أي الضبط و الدقة والكمال.

وقد يختلف مفهوم الجودة لإختلاف المداخل التي ينظر اليها من خلالها:

- فهي من وجهة نظر العميل مرتبطة بقدرة المنتج سواء كان سلعة أم خدمة على تلبية حاجاته ورغباته أو رجحانها على توقعاته ومدى ملاءمتها للاستخدام الأمثل من وجهة نظره.
- أما من وجهة نظر المنتج فهي مرتبطة بتصميم المواصفات الفنية التي تلبي حاجات العميل ورغباته، وقدرة المنتج على مطابقة هذه المواصفات.
- و هي من وجهة نظر المجتمع القدرة على تفادي الخسائر التي يمكن أن يتحملها المجتمع عندما يطلق المنتج.

شكل رقم(01) يوضح مفهوم الجودة (من إعداد الطالبة).

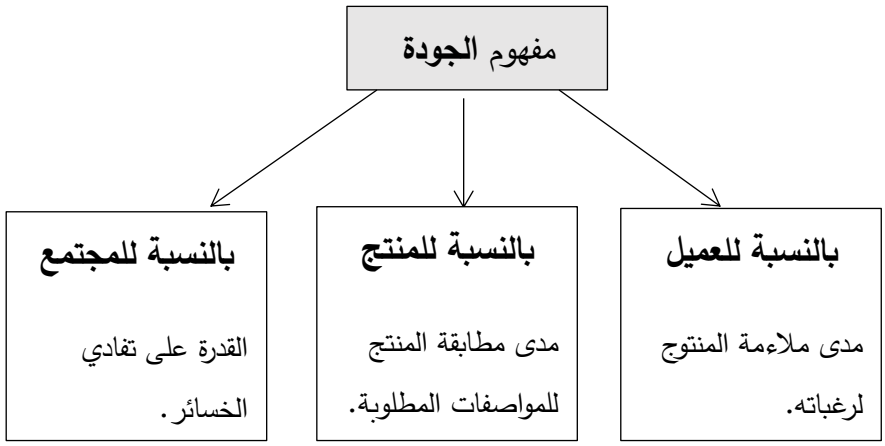

2.1.1.ضمان الجودة:

التأكد من تطبيق الآليات والإجراءات فى الوقت الصحيح والمناسب؛ للتحقق من بلوغ الجودة المستهدفة بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية.**(Martin, & Stella, 2007, p.89).**

2.1.2. مفهوم ضمان جودة التّعليم العالي:

يقصد بضمان جودة التّعليم العالي تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التّعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذّي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية**(شناف، و بلخيري، 2016،ص.240).**

2.2. ظهور نظام ضمان الجودة:

ظهر ضمان الجودة كأحد المنهجيات للإقتصاد في دول الغرب خلال عقد الخمسينيات وبداية الستينيات. ومنذ ذلك الوقت والإهتمام بالجودة يتنام، بل اعتبر من العوامل الأساسية التي يتصف بها الاقتصاد الاجح، فالمؤسسة الناجحة هي التي تلبي معايير الجودة. والجودة بهذا الأسلوب تظل من الخصائص المهمة التي توفر قيما مرتبطة بالمنتج أو الخدمة المقدمة للعملاء، وتعد الجودة هي الوسيلة التي من خلالها تتميز المؤسسة عن مثيلاتها.

والمتتبع لحركة تطور الجودة يلاحظ أنها استخدمت لأول مرة بصورة عامة خلال الحرب العالمية الثانية. فالصناعة أصبحت أكثر تعقيدا عن ذي قبل، ونتيجة لإلتحاق عدد كبير من العمالة في مجال الصناعة أصبحت الحاجة إلى التحكم في مخرجات الصناعة–خاصة في مجال الصناعات الحربية–أكثر أهمية لأن إجراءات الرقابة والتفتيش المستخدمة واختبار الأسلحة اقتصر دوره في ذلك الوقت على كشف العيوب بعد إنتهاء التصنيع. ومع بداية الثلاثينيات وظهور مايعرف "انتاج الجماهير" المتمثل في وحدات الإنتاج الصغيرة التي يقوم بها الأفراد في منازلهم، ظهرت عديد من عيوب الصناعة مما تتطلب إعادة التصنيع نتيجة لوجود نسبة كبيرة من المخلفات، إستلزم ذلك إستخدام نظام رقابي جديد يلبي متطلبات هذا التغيير. هذا النظام عرف بضمان الجودة الإحصائي(S.Q.C) Statistical Quality Control وقد أرجع البعض الفضل لظهور هذا النظام إلى" ولتر شيوارت" Walter A.Schewart من معامل بيل Bell Labs يقوم هذا النظام على أن الجودة تتحقق من خلال رقابة وحدة إنتاج. ومع التوسع في هذا النظام وتطوره استخدمت أدوات أخرى للتحكم في جودة المنتجات مثل: نظام العينة أو ما عرف بخريطة التحكم الذي يقوم على الحكم على جودة المنتج من خلال فحص عينة. إلا أن هذا النظام أظهر عديدا من جوانب القصور، من أهمها ظهور بعض المنتجات في الأسواق غير سليمة. لذا فقد اتجهت الدول الصناعية في تلك الفترة إلى تبني مدخل أقرب إلى الجودة المعروفة حاليا وهو مدخل المشاركة للجودة Collaborative approach to quality مع نهاية الستينيات وبداية عقد السبعينيات من القرن العشرين أصبح المعنى الحقيقي لضمان الجودة معروفا ودارجا وأكثر تطورا ليظهر ما يعرف بنظام (ISO9001) بهدف الوصول إلى منتج يحظى بثقة العميل. وفي نفس الوقت يكون بمثابة نظام يعمل على تطوير المنتج أو الخدمة.

وفي عام 1987 تولى ممثلو المؤسسات الصناعية العالمية على عاتقهم تأسيس منظمة المعايير العالمية(ISO) The International Standards Organization التي قامت بوضع نظام (ISO9000) يتضمن مجموعة من المعايير لنظام ضمان الجودة استخدمت في 90 دولة واعتبرت

هذه المعايير أشهر المعايير لضمان الجودة. ونتيجة لهذا الإنتشار فقد تم تطوير هذا النظام الرقابي، فبحلول عام 1994 توفرت ثلاثة أنظمة لمعايير ضمان الجودة هي ISO),(ISO 9001) (ISO 9003),(9002، إلا أن النظامين الأول والثاني حظيا بإنتشار أوسع بسبب تضمينها ثلاثة مجالات فقط ينبغي على المؤسسة التي تسعى للحصول على شهادة ضمان الجودة تلبيته (التنمية، الإنتاج، تقديم الخدمات).

في حين أن النظام الثالث (ISO 9003) يتضمن مجالا رابعا هو "التصميم" Design وفي ديسمبر 2000 أطلقت منظمة المعايير العالمية(ISO) إصدارا جديدا سمي: (ISO 9001 2000) هذا الإصدار حل محل الأنظمة الثلاثة السابقة لأنه يتيح لعدد أكبر من المنظمات الحصول على شهادة ضمان الجودة، حيث استبعد (مجال التصميم) من مجالات الحكم. وبذلك أصبح منذ عام 2003 الإصدار الأخير هو النظام المستخدم الذي ينبغي على المنظمات الراغبة سواء أكانت اقتصادية أم تعليمية أم صحية أم غيرها في الحصول على الاعتراف بتلبية متطلباته والعمل على تحقيق المعايير التي يطرحها.

ومصطلح الجودة في التعليم العالي لم يحظ بالاتفاق في الرأي عليه، فهناك عدد كبير من وجهات النظر المتباينة لما يعرف بالجودة في التعليم العالي. فالبعض حددها من خلال مدى تلبية وتحقيق المؤسسة لأهدافها المتوقعة منها البعض الآخر يرى أن الجودة تعني التطابق مع الغرض، في حين أن هناك من ينظر للجودة من خلال القيم المضافة، بينما ذهب البعض إلى أن الشيء يكون له جودة حينما يلبي توقعات العملاء المستخدمين له أو بمعنى آخر هو رضا العملاء. وهناك من ميز بين نوعين من ضمان الجودة يتوقف كل منهما على نوع الجودة المراد تقييمها، الأول ويعرف ب Prospective quality assurance ويقوم على ضمان الجودة المعنية بما يتم بالفعل في المؤسسة وقدرة المؤسسة على الإستمرارية في العمل في المستقبل لتحقيق أغراضها (فالتركيز هنا على الحاضر والمستقبل معا).

بينما النوع الآخر ويعرف Retrospective quality assurance والذي يركز على ما تحقق بالفعل في المؤسسة ونتيجة لتعدد وجهات النظر المختلفة نجم عنها تعدد في مداخل تبني الجودة عكست مفاهيم ورؤى متباينة في تطبيق الجودة، فهناك خمسة مداخل لإدراك مضمون الجودة (مدخل التمييز، المدخل القائم على جودة المنتج، المدخل القائم على عملية التصنيع، المدخل القائم على معدل الأداء وأخيرا المدخل القائم على احتياجات العملاء).

وللخروج من الخلاف وللوصول لصيغة مشتركة لمفهوم الجودة في التعليم العالي فإننا نرى أقرب صيغة يمكن تبنيها لضمان الجودة على أنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل جميع وظائف وأنشطة

التعليم العالي: التدريس، البرامج الأكاديمية، البحث العلمي، العاملين بالمؤسسة، الطلاب، المباني، التجهيزات المادية، الخدمات المصاحبة، لعملية التعليمية والخدمات المجتمعية. وتتم عملية التقييم من خلال التقييم الذاتي والتقييم الخارجي **(الترتوري،2009،ص.85)**.

ومما سبق يتضح بجلاء أن مفهوم ضمان الجودة ظهر أولا كأحد منهجيات الاقتصاد في دول الغرب منذ ما يقارب من خمسين عاما فهو الرائد في مجال ضمان الجودة، وعلى المؤسسات ذات الأنشطة غير الاقتصادية والعمل على الإستفادة من التجارب والدروس المكتسبة لتطبيق الجودة في قطاع الاقتصاد ومحاولة توظيفها، فتبني مؤسسات التعليم العالي للإستراتيجيات الناجحة في قطاع الاقتصاد وتوظيف هذه الطرق ونتائج تطبيقها لمن شأنه مساعدتها في معالجة وتقليل حدة كثير من مشكلاتها المرتبطة مثلا بالتمويل، بإنتقال الطلاب والأساتذة، بمصداقية الشهادات والمؤهلات الممنوحة..الخ.

2.3. الفلسفات والمداخل الحاكمة لنظام ضمان الجودة:

هناك فلسفات مختلفة حكمت الاقتصاد تختلف عن الفلسفات الحاكمة للقطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة، فإذا كان النشاط الاقتصادي خلال الخمسين سنة الماضية محكوما بمبادئ التنظيم المؤسسي لتطوير الأداء والتنمية المهنية للعاملين بها، بهدف تجنب مشكلات العمل والإنتاج، فإن الفلسفة الحاكمة للقطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم استندت على الأخذ بمدخل **Watchdog approach** الذي يعتمد على الرقابة الحكومية، التركيز على المؤهلات المهنية للعاملين بها، التدقيق الداخلي، ومؤخرا أضيف مصطلح الرقابة الخارجية للحفاظ على المستويات التعليمية ومواجهة مسببات الأداء المنخفض. ومن هنا فعلى مؤسسات التعليم العالي الراغبة في نجاح عمليات ضمان الجودة بها إعادة النظر في كثير من القضايا المرتبطة بفلسفة العمل القائمة بها وموجهاتها.

وأنظمة ضمان الجودة في التعليم العالي طرحت مداخل عديدة يمكن لمؤسسة التعليم العالي أن تتبنى إحداها.

فالدراسات المقارنة التي إهتمت بفحص أنظمة ضمان الجودة في دول مختلفة خلصت إلى أن هناك تباينا في أنظمة وأولويات تقييم ضمان الجودة، ففي بريطانيا على سبيل المثال فإن أنظمة التقييم لضمان الجودة تعطي الأولوية لتقييم جودة عمليات التدريس، البحث،...إلخ،

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالأولوية تعطى لتقييم الأداء وكفاءة وقدرة المؤسسة على الإستمرار في تحقيق أغراضها. في حين أنه في اليابان فإن قضية التقييم لضمان الجودة جوهرها الأساسي يبنى على حساب المؤشرات الرقمية(معدل الطلاب، الأستاذ مثلا) .

ومع ذلك فهناك مدخلان أساسيان في مجال ضمان الجودة:

الأول: يعرف ب The intrinsic qualities of higher education ويركز هذا المدخل على القيم والمبادئ والأفكار الأساسية التي تشكل جوهر التعليم العالي، والبحث عن الحقيقة والوصول إلى المعرفة.

فهذا المدخل يعطي الأولوية لعمليات إنتاج المعرفة وتعليم الطلاب، وإذا كان من يرى أن التعليم العالي أوسع وأشمل من ذلك إلا أن أصحاب هذا المدخل يعتقدون في أن جوهر الجودة تتمثل في الجودة الأكاديمية، وبالتالي عرف أصحاب هذا المدخل بأنهم الحراس على جوهر الجودة.

المدخل الثاني: يعرف بالجودة الخارجية The extrinsic qualities وتتعلق بقدرة مؤسسات التعليم العالي على تلبية الإحتياجات المتغيرة للمجتمع. فهذا المدخل يرتبط بالأدوار المتغيرة التي يتوقعها المجتمع من التعليم العالي، هذه الأدوار تتغير بتغير الأوضاع المجتمعية الحادثة عبر الزمن، مما يؤدي إلى ظهور مدى واسع من القضايا التي تتطلب التعامل معها باستمرار مثل: الغرض من التعليم، وسائل وأساليب خدمة المجتمع المحلى، العمليات المعقدة المرتبطة بالتدريس والتعليم والتقييم **(الترتوري،2009،ص.87)**.

2.4. دمج مبدأ عالمية التعليم العالي في عمليات ضمان الجودة:

شهد التعليم العالي في العقد الأخير عديدا من التغيرات المتلاحقة أسقطت بعضا من المفاهيم الحاكمة واستبدلتها أو أعادت صياغتها من جديد. ومن المفاهيم التي أصبحت أكثر قبولا وانتشارا وبدأ يتزايد الاهتمام بها في مجال التعليم العالي: ما يعرف بعالمية التعليم العالي **Internationalization in Higher Education**

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم العالمية ظهر كنتاج للعولمة التي هيمنت على كثير من مناشط الحياة في عالمنا المعاصر.

فإذا كان البعض يرى أن في العولمة تدفقا للتكنولوجيات والإقتصاد والمعرفة والأفراد والقيم والأفكار، وانتقالها بين دول العالم المختلفة، فالعالمية في التعليم العالي تعد طريقة من الطرق التي من خلالها تستجيب الدولة لتأثير العولمة. وبالتالي فإن العلاقة بينهما ترابطية تكاملية: العولمة هي العامل المحفز بينما العالمية في التعليم العالي هي نتيجة ورد فعل ونتاج للعولمة.

ومبدأ العالمية في التعليم العالي يقوم على ثلاثة اعتبارات أساسية :

أولها: أن البعد العالمي في التعليم العالي يعد مكونا أساسيا في جميع أنظمة ضمان الجودة لمؤسسات التعليم. وينطلق هذا الاعتبار من أن البعد العالمي هو جزء من رسالة الكلية/ الجامعة ومن الوظائف الرئيسية لها، وأنه من العوامل التي تدرس خلال إجراءات تقييم ضمان الجودة.

أما الإعتبار الثاني: فيتناول أهمية تبني مبدأ تمثيل العالمية في سياسات وإجراءات وبرامج مؤسسات التعليم العالي (توافر متطلبات مواصلة الدراسة في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات الأخرى، تنظيم البحوث المشتركة بين جامعات الدول المختلفة).

أما الاعتبار الثالث: فيرتبط بإجراءات ضمان الجودة في حد ذاتها. فمن المتعارف عليه أن ضمان الجودة في كثير من دول العالم يتم على المستوى القومي مع أن هناك تزايدا في الاتفاق حول ضرورة استفادة أنظمة ضمان الجودة في التعليم العالي من المدخل العالمي **(Come, & Rouet,2016,p. 120).**

والجامعات العربية حاليا تبذل جهودا مشهودة لمواكبة التغيرات الحادثة، وإذا كانت بعض التقارير العالمية التي صنفت جامعات العالم المتقدم خلت من أي إشارة إلى جامعة عربية–ومع كل الآراء التي طرحت للدفاع عن جامعاتنا العربية– فإننا نعتقد أن الجامعة أو مؤسسة التعليم العالي العربية التي تسعى للالتحاق بركب التقدم، وتخطط من الآن لتكون في وقت قريب ضمن جامعات العالم المتميزة عليها أن تلتفت إلى مبدأ عالمية التعليم العالي. فدراسة عمليات ضمان الجودة في ضوء مبدأ العالمية يتيح الفرصة لتلك الجامعات في أن تضع خطة مستقبلية للوصول لهدفها المنشود مع الحفاظ على ثقافتها وأولويتها الخاصة. فدمج مبدأ عالمية التعليم ضمن ضمان الجودة يعد وسيلة تستطيع الجامعات العربية من خلالها تطوير أدائها وتحقيق أهدافها في أن تكون في وقت قريب ضمن جامعات العالم المتقدم فضمان الجودة من خلال مبدأ عالمية التعليم العالي يحقق مجموعة من الأهداف منها ما يلي:

أ– بناء إطار عمل مرجعي يمكن من خلاله لكل مؤسسة للتعليم العالي قياس مدى توافر البعد العالمي في جودة العمليات القائمة بها.

ب–مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تقييم وتعزيز جودة العمليات القائمة بها في ضوء مبدأ العالمية.

ت–تشجيع مؤسسات التعليم العالي على استكمال جوانب القصور بها للوصول إلى مستوى جامعات العالم المتقدم في إطار أهدافها وأغراضها وثقافتها.

ث–زيادة الوعي بأهمية الأخذ بمبدأ العالمية في التعليم العالي.**(النجار،2000، ص.128).**

2.5. نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية :

إن ظهور نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي حديثا يعد مطلبا أساسيا لها للخروج من النظم التقليدية للتسيير كما هو الحال بالنسبة للجامعات التي استغنت عنها في العالم المتقدم. وعلى غرار الجامعات العربية تسعى الجامعة الجزائرية لان يكون لها السبق في تطبيق معايير الجودة للحصول على الصدارة في هذا الشأن، ولتحقيق الميزة التنافسية وتحسين جودة مخرجاتها كما سبق وذكرنا في بداية المقال. ولهذا من خلال إطلاعنا على بعض الدراسات المحلية حاولنا التعرف على بعض ما جاء حول وضع نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية فلقد أشار بن حسين(2015) في دراسته بعنوان" **تقييم فعّالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر** " إلى أن "التوجه نحو وضع نظام ضمان الجودة، يتطلب تشكيل هيئات وطنية لضمان الجودة مثل (CIAQES & CNE) إضافةً إلى هيئات على مستوى كل مؤسسة على غرار «خلايا ضمان الجودة».

تُكلَّف هذه الخلايا بالمساهمة في تخطيط، تطبيق، مراقبة، وتقييم إجراءات ضمان الجودة، ويجب أن توفَّر لها كافة الإمكانيات الضرورية، كما تُضمن لها الاستقلالية التامة لأداء هذه الأدوار.

في الوقت نفسه، تقع على عاتق هذه الخلايا مسؤولية النشر الدوري لنتائج عملها تفعيلا للشفافية أمام مختلف القوى الاجتماعية، بما يسمح بمراقبة وتقييم «مدى فعّاليتها» في مساهمتها في تطبيق إجراءات نظام ضمان الجودة كواحدة من الوسائل المعتمدة في هذه الآلية"

كما وقد أوضح كل من **تيغليت وبوزيد (2017)** في دراستهما بعنوان "**تحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر: بعض الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها في إطار نظام (ل. م. د) وضمان الجودة.**" أهم نشاطات خلايا ضمان الجودة والهيئات السالفة الذكر في دراسة **(بن حسين)** كما يلي:

أ-خلايا ضمان الجودة: تبعا لتوصيات الخبراء، تم وضع (على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر) "خلية ضمان الجودة" (Une cellule d'assurance-qualite) يترأسها مسؤول ضمان الجودة(RAQ).

وأوضح بن حسين (2015) ان خلايا ضمان الجودة هي عبارة عن هيئة تُعنى بالمساهمة في تطبيق إجراءات نظام ضمان الجودة من تقييم، متابعة، مراقبة تكوين، إعلام، ونشر التقارير...إلخ، تنشأ داخل مؤسسة التعليم العالي بقرار من رئيس الجامعة، يحّدد فيه تنظيم وهيكلة ودور هذه الخلية، وهي تتشكل من أعضاء يمثِّلون مختلف المكوِّنات والهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة.

ب-اللجنة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي(CNE):

من أهم النشاطات المنجزة من طرف هذه اللجنة:

-اعداد تقرير تقييمي حول التعليم العالي في الجزائر (مارس2013): قام أعضاء هذه اللجنة الوطنية بمجموعة من الاشغال بغية اعداد وتوجيه التقرير المذكور أعلاه الى السيد وزير التعليم العالي. هذا التقرير الذي تم انهاؤه في شهر مارس 2013 تطلب مجموعة من الأنشطة والاشغال منها:

-اعداد "قانون داخلي"، ورقة الطريق والتوزيع الزماني لأنشطة اللجنة.

-تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي في اطار نظام (ل م د).هذا التقييم انجز اعتمادا على مختلف الاشغال التي قامت بها مجموعة من الهيئات التابعة لوزارة التعليم العالي (اللجنة الوطنية للتأهيلCNH)،(الندوات الجهويةCR)،(اللجنة الوطنية لضمان الجودة CIAQES)،الخ,. وخاصة اعتمادا على تقارير التقييمات التي قام بها خبراء اللجنة الوطنية للتأهيل(CNH)على مستوى العديد من مؤسسات التعليم العالي في شرق ووسط وغرب البلاد .هذا التقييم للوضعية الحالية لإصلاح(ل م د) من طرف هذه اللجنة الوطنية (CNE) سمح بإبراز مجموعة من التوصيات تم ادراجها في التقرير النهائي الذي وجه الى السيد وزير التعليم العالي في مارس 2013 كما سبق ذكره أعلاه.

-اعداد "استبيان" لتقييم عروض التكوين لمسارات (ل م د) التي بدأت في 2004 وتمت في 2012. تم اعداد هذا الاستبيان من طرف أعضاء هذه اللجنة ووجه الى كل الجامعات الجزائرية التي تبنت نظام (ل م د) منذ سنة 2004.

-اعداد مجموعة من مؤشرات مفتاحية للأداء(ICP) كان الهدف منها مساعدة العملية التقييمية وتحسين النوعية على مستوى الجامعات الجزائرية.

ت-اللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES):

***اهم الأنشطة التي قامت بها اللجنة الوطنية لضمان الجودة في الجزائر:**

-تكوين أعضاء هذه اللجنة بين جوان ومارس2011(تكوين عن بعد) من طرف المعهد الدولي للتخطيط التربوي(IIPE)المتواجد بباريس (فرنسا) والتابع لليونسكو.

-زيارات أعضاء اللجنة لمجموعة من المؤسسات الجامعية والوكالات الخاصة بضمان الجودة على مستوى مجموعة من الدول منها بلجيكا، فرنسا، اسبانيا وكندا.

-تنظيم أيام تحسيسية مع ممثلين المؤسسات الجامعية بالتنسيق مع الندوات الجهوية الثلاثة (الشرق، الوسط، الغرب).

-تطوير برنامج تكويني لفائدة مسؤولي خلايا ضمان الجودة (RAQS)بين 29 و31جانفي2012 بجامعة باتنة.

-تطوير مرجعية وطنية لتقييم البرامج والمؤسسات الجامعية في ضوء المرجعية المنجزة من طرف مشروع

(Tempus Aqi Umed-2009)المنجز في إطار المشروع الجهوي "تعزيز ضمان الجودة الداخلية في جامعات المتوسط (الجزائر-المغرب-تونس) هذا البرنامج شمل من الجزائر جامعات بومرداس وقسنطينة والمدرسة العليا للتعليم التكنولوجي بوهران. ان ***مرجعية ضمان الجودة** المنجزة من طرف مشروع (Aqi-Umed) يتكون من **أربعة ميادين كبرى** وهي:

-التكوين.

-البحث.

-الحكامة(Gouvernance)

-الحياة في الجامعة.

كل من هذه المجالات يتفرع الى حقول ثم الى مؤشرات نوعية. فاللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES) قامت بإنشاء مرجعيتها الخاصة التي تحتوي على **سبعة مجالات**، أي المجالات الأربعة المذكورة أعلاه، إضافة الى **ثلاثة مجالات** أخرى وهي:

-الهياكل.

-التعاون الدولي وما بين الجامعات.

-العلاقات مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

لقد كان الغرض من العرض السابق هو توضيح أن وضع نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية تطلب مجهودات مكثفة ومنسقة، عن طريق تشكيل هيئات خاصة وخلايا ضمان الجودة تعمل بتناسق وتخطيط منظم ومنهجية موضوعة بعناية من طرف خبراء لإنجاح هذا النظام "**نظام ضمان الجودة** " في التعليم العالي.

***تجدون في اخر البحث ملحق للمرجع الوطني لضمان الجودة**

2.6. سيرورة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (2019/2008):

لقد مر ضمان الجودة بمراحل أساسية في الجامعة الجزائرية كما أوردها لعكيكزة ورقاد **(2020، 250)** وهي كالتالي:

أ- **مرحلة تشكيل سياسة ضمان الجودة:** لتحديد سياسة ضمان الجودة، بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعد تنظيمها لمؤتمر دولي حول جودة التعليم العالي بتاريخ جوان 2008، والذي كان تحت عنوان "ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات"، إلى إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي وفق القرار الوزاري رقم 167 المؤرخ في 2010/05/31.

ب-**مرحلة ضمان الجودة الداخلية والتقييم الذاتي:** بعد تحديد السياسة العامة لضمان الجودة على المستوى المركزي، يتعين على مسؤولي مؤسسات التعليم العالي العمل على ضمان الجودة داخل مؤسساتهم، لتحقيق رضى أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية معا، وفي هذا السياق، عمد صناع القرار بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تأسيس خلايا لضمان الجودة على مستوى كل مؤسسة وإمدادها بالموارد البشرية المناسبة وتكوينها. وبالإضافة إلى ذلك وطبقا للقرار رقم 36المؤرخ بتاريخ 15 جانفي 2017، والرامي إلى ضرورة قيام جميع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بعمليات التقييم الذاتي وتقديم التقرير في أجل أقصاه 6 أشهر، شرعت هذه المؤسسات في تطبيق ذلك لتحقيق هدف التحسين المستمر في جودة مخرجاتها.

ت-ضمان الجودة الخارجية: يعد نظام ضمان الجودة الخارجية الحلقة المكملة التي تضفي المصداقية على اجراء التقييم الذاتي التي تقوم به مؤسسات التعليم العالي، ومعنى ذلك أن ضمان الجودة ليس فقط عملية تحسين داخلية ولكنها ترتبط أيضا بالمساءلة من قبل المجتمع. ويستند إجراء ضمان الجودة الخارجية على دراسة التقييم الذاتي من طرف هيئة مستقلة تسمى بهيئة ضمان الجودة، وذلك من منطلق موقعهم الخارجي ونظرتهم الأكثر شمولية وخبراتهم وتجاربهم السابقة مع البرامج المماثلة.

2.7. آليات تحقيق ضمان الجودة في إصلاح التعليم العالي:

رافق التفكير في الجودة اقتراح مجموعة من الآليات والدعامات التي من شأنها تحسين وضع المنظومة التربوية، وتجاوز مختلف العوائق التي جعلت مستوى التعليم في بلداننا العربية متدنيا، لذا فإن أي إصلاح يجب أن ينطلق من المداخل التالية:

2.7.1. تغيير المناهج والبرامج التربوية :في هذا الصدد يجب العمل على اعتماد استراتيجية جديدة في بناء المقررات، تقوم على الكفايات عوض الأهداف، وعلى الكيف عوض الكم، وعلى التعدد والتنوع عوض الأحادية.

2.7.2. تحسين العرض التربوي :عملا بمبدأ تكافؤ الفرص، يجب توسيع العرض التربوي وتجويده في القرى كما في المدن؛ لإتاحة الفرصة للجميع من أجل إتمام الدراسة في أحسن الظروف، وهنا وجب الاهتمام أكثر بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية ومدها بكل الوسائل والإمكانيات؛ لتؤدي الأدوار المنوطة بها وتقدم خدمات ذات جودة معتبرة.

2.7.3. العناية بالموارد البشرية :اعتباراً للدور الطلائعي للمورد البشري في الارتقاء بمستوى المنظومة التربوية فلابد من الاهتمام بالأطر العاملة بالقطاع، سواء على المستوى المادي وظروف العمل أو على مستوى التكوين الأساسي والمستمر.

2.7.4. الحكامة واللامركزية على مستوى التدبير والتسيير :وذلك عبر إرساء آليات الحكامة الجيدة وترسيخ سياسة اللامركزية ، والتي ترمي إلى تقاسم المهام واعتماد سياسة القرب وتكييف التوجيهات والسياسات التربوية مع خصوصيات كل منطقة.

2.7.5. التمويل الكافي وترشيد النفقات :إن أي مشروع للإصلاح يروم التحسين والتطوير يحتاج إلى تمويل كاف لتحقيق المبتغى، لكن هذا لا يعني صرف أموال طائلة في أمور لا طائل منها، إذ أن الجودة لا تقاس بقيمة المبالغ والأموال المرصودة للمشروع، وانما بما يمكن تحقيقه من نتائج على أرض الواقع بأقل التكاليف**(عوض الكسر ،2018، ص.420)**.

2.7.6. ضمان الجودة والتحسين المستمر في التكوين الجامعي:

يجب على المؤسسة بشكل مستمر السعي الدائم لتحسين وتطوير جميع أنشطتها وعملياتها الإدارية والأكاديمية والبحثية، وإعداد وتوفير جميع السبل والإمكانات للقيام بعمليات التقييم الذاتي على أساس موضوعي ومهني لأدائه. كوسيلة لمراجعة أنشطتها وبرامجها التي تنفذها بشكل

دوري لتحديد مدى توافق أهداف ونتائج تلك الأنشطة والبرامج مع رسالة وسياسة وأهداف المؤسسة.

وحسب دراسة (Matthews,2007) من الضروري أن يقدم التقييم الذاتي صورة واقعية للوضع في المؤسسة وبرامجها التعليمية مع تحليل لمكامن القوة والضعف بها. كما يجب أن يؤدي تقرير التقييم الذاتي إلى تبني آليات وخطوات عملية محددة من أجل معالجة مكامن الضعف والتحسين المستمر.

***وتتمثل أهم الممارسات الجيدة فيما يلي:**

- وجود جهة بالمؤسسة تتولى مهام ضمان الجودة والتحسين المستمر.
- وجود خطط وآليات واضحة لعمليات التقييم والتقويم.
- التزام المؤسسة بتطوير وتحسين الجودة.
- أن يوجد بالبرنامج مكتب للجودة يتولى إدارة وضمان الجودة.
- أن تحدد إدارة البرنامج جميع الإجراءات التي تستطيع من خلالها الاستفادة من نتائج التقييم الذاتي في عمليات تطوير وتحسين فعاليته.
- أن تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير التقييم والتقويم الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.
- أن تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير تقييم أداء الطلاب بشكل دوري.
- أن تقوم إدارة البرنامج بتقييم موارد الخدمات التعليمية بشكل دوري لتحديد احتياجات البرنامج الحالية والمستقبلية.
- أن تقوم إدارة البرنامج بمراجعة اللوائح والسياسات المتبعة في التعامل مع عمليتي التعليم والتعلم بناءً على نتائج التقييم.
- أن تقوم إدارة البرنامج باتخاذ إجراءات واضحة للاستفادة من نتائج تقييم مخرجاتها.**(Whitchurch, 2008,p.378)**

2.8. معايير ومنهجية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

أظهرت الجهود البحثية عن اتفاق الغالبية من الباحثين على البنود العشرة التالية كمعايير للجودة في مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في:

-توفر المصادر المادية الكافية لدعم التعليم والتعلم.

-توفر المصادر البشرية الكافية لدعم التعليم والتعلم.

-توفر أهداف وغايات واضحة يفهمها كل من هيئة التدريس والطلبة.

-ارتباط محتوى الموضوعات الدراسية بأهداف البرنامج وغاياته.

-تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة، واعطائهم المسؤولية الكاملة بتعلمهم.

-معيار البرنامج مناسب للمكافأة.

-التقييم الصادق، والموضوعي، والعادل.

-التقييم الذي يغطي مدى واسع من اهداف المساق وغاياته.

-تلقي الطلبة التغذية الراجعة المفيدة من التقييم (وتزويدهم باستمرار بمدى التقدم والتحسن).

-يتخرج الطلبة وقد حصلوا على معرفة ومهارات قابلة للانتقال خارج الجامعة.

اما فيما يتعلق بمنهجية تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي فإنها تتمثل في:

-تحديد مسؤوليات العمليات الإدارية.

-تحديد متطلبات المستفيدين ومحاولة مطابقة مواصفات العملية التعليمية الجامعية مع هذه المتطلبات.

-إيجاد وتطوير المعايير المستخدمة في نظام التعليم الجامعي.

-البحث عن فرص التحسين والتطوير لعملية التعليم الجامعية، وعند إيجاد هذه الفرص يتم ترتيبها حسب الاسبقيات وتحديد الأهداف على ضوء ذلك.

-التحسين المستمر للعملية التعليمية الجامعية، وذلك يتطلب المساهمة الكاملة من كافة العاملين في الجامعات (من اكاديميين واداريين وفنيين). حيث تعتبر مسؤولياتهم جميعا نحو تحقيق الجودة في مخرجات العملية التعليمية.(**سليمان،2006، ص.99**).

شكل رقم(02) معايير تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (إعداد الطالبة)

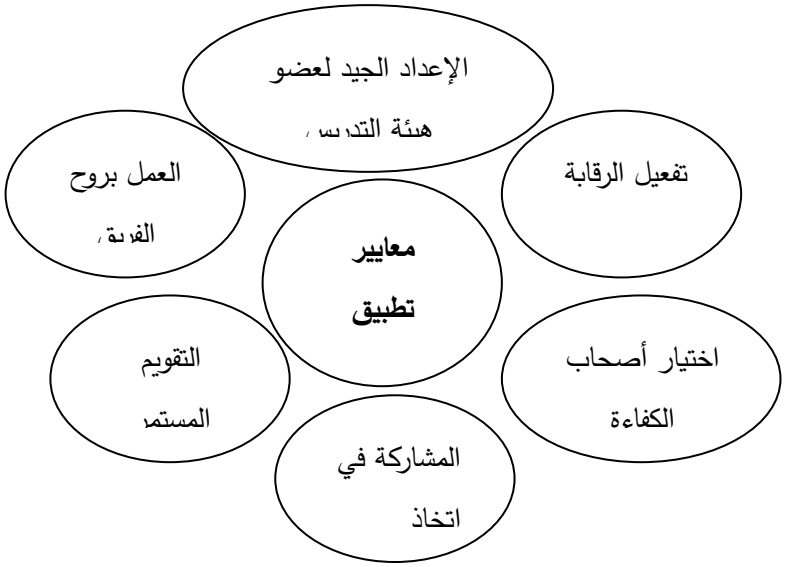

2.9. مبررات تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي:

إن نظام ضمان الجودة قد أثبت نتائجه الإيجابية في تحقيق المركز التنافسي لعدد من الشركات الصناعية، والشركات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي لها مسؤولية مشتركة في تعلم وممارسة ضمان الجودة.

إذ أن هذا النظام يمكن أن يساعد وبشكل منظم إدارات المناطق والمؤسسات التعليمية على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي، وذلك لأن نظريات الجودة هي نظريات منظمة وطرق متكاملة التطبيق، يتم استخدامها أو توظيفها كآلية أو نظام في أثناء عملية تحليل المعلومات واتخاذ القرارات. كما وتركز مبادئ وعناصر مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنظرية تطبيقية على أهمية تفعيل دور كل شخص في إطار النظام التعليمي من أجل التطوير والتحسين المستمر.

وتكمن أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الضرورة الملحة لمواكبة التغيرات الحالية في عصرنا الحاضر. ويمكن إجمال الفوائد التي يحققها تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:

-إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات، والذي يمكنها من تقييم ومراجعة وتطوير المناهج الدراسية فيها.

-تساعد في تركيز جهود الجامعات على اتباع الاحتياجات الحقيقية للسوق الذي تخدمه.

-إيجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم العالي في الجامعات، والتي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها.

-تؤدي إلى تقييم الأداء، وإزالة جميع الجوانب الغير منتجة في النظام التعليمي الجامعي، وتطوير معايير قياس الأداء.

-أداة تسويقية تمنح منشآت التعليم العالي القدرة التنافسية.

-طريقة لنقل أو تحويل السلطة والمسؤولية إلى مستوى فرق العمل، مع الاحتفاظ بنفس الوقت بالإدارة الاستراتيجية المركزية.

-تؤدي إلى تطوير أسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل، وإعطائهم مزيدا من الفرص لتطوير إمكانياتهم وتقويتها.

-وسيلة لتغيير الثقافة بين الموظفين.

-تقديم خدمات أفضل للطلبة، وهو ما تدور حوله الجودة **(Détrie,2001,p.85)**.

ويمكننا القول بأن الجامعة هي أهم مؤسسات التعليم العالي وهي محور أهدافها، وبما أن الجامعة هي مصنع القوى العاملة في المجتمع، فليس أفضل من أن تشكل هذه القوى على أساس النوعية والكيفية بدلا من التركيز على الكم، ومنهج الجودة الشاملة يعنى بالمؤسسة أو الجامعة كنظام اجتماعي متكامل يؤثر بعضه في بعض، لا كأجزاء ومجموعات متناثرة متنافرة، فبرنامج الجودة الشاملة يضع المبادئ والاسس لمثل هذا التكامل..

يضاف إلى ما ذكر أن الجودة الشاملة تمهد الطريق أمام الكيان الجامعي لبناء هيكل وعمليات وسلوكيات قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين والتي من أبرزها: العالمية، والتكتلات الاقتصادية، والركود الاقتصادي، والمنافسة الشرسة، والثورة التقنية في عالم المعلومات والاتصالات. والجودة الشاملة إذا ما طبقت بالشكل الصحيح، تخفف من حدة النقد الموجه للجامعات عادة كالقول بأنها تعمل من برج بعيدا عن احتياجات المجتمع، او انها تخرج مهارات لا يتطلبها سوق العمل.

2.10. معوقات تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي:

تمثل ضمان الجودة إشكالية لبعض مؤسسات التعليم العالي، فعند تبني الجامعة لنظام وظيفي لضمان الجودة يسعى لتلبية المؤسسة لمتطلبات الجودة والاعتراف، فإن المؤسسة تواجه في هذه الحالة صعوبات مرتبطة بقضية استقلالية الجامعة وما يعرف بالحرية الأكاديمية للحياة الجامعية. ونتيجة للتحديات التي واجهت التعليم العالي، فإن عددا من المؤسسات واجهت صعوبات في تكييف برامجها مع متطلبات ضمان الجودة.

حددت إحدى الدراسات أهم معوقات تطبيق الجودة في ما يلي : الاختلاف بين سياسة الجودة ونظام تطبيق الجودة، تباين الآراء والاتجاهات بين الأكاديميين حول الجودة، كما تتأثر الجودة التأثر الكامل بمبدأ المحاسبية، و عدم وجود حد أعلى لتحقيق الجودة بل اعتبار نتائج تطبيق نظام ضمان الجودة كنقطة انطلاق لمرحلة جديدة. عدم توافر المناخ المناسب لثقافة الجودة.

ومن ضمن الصعوبات التي تواجه عمليات ضمان الجودة القدرة على الانتهاء من اعداد تقرير التقييم الذاتي في الوقت المحدد وبالطريقة المناسبة، نتائج احدى الدراسات أشارت إلى أنه من كل عشر حالات سعت إلى كتابة التقرير الذاتي (للمؤسسة أو للبرامج الأكاديمية) اربع منها (بنسبة 38%) لم تستكمل التقرير إما بسبب عدم التخطيط الجيد أو لعامل الوقت أو بسبب الجهد الكبير المطلوب لإنجازه(**محمود،2007،ص.120**).

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه سابقا نلتمس الحاجة إلى نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، وهذا نتيجة لما اثبته في إدارة المؤسسات الصناعية، والاقتصادية من تحقيق رضا المستفيدين منه.

فمن باب اولى ان يدخل مجال التربية والتعليم لاسيما التكوين الجامعي بوصفه وسيلة المجتمعات والامم في اعداد الاجيال القادمة لمتطلبات الحياة في عصر اقتصاد المعرفة، فالجامعات تعتبر مؤسسات خدمية نتاجها التكوين واعداد الكوادر البشرية التي يحتاجها المجتمع في كل مجالات الحياة، وهذا ما سنحاول التطرق اليه من خلال فصل التكوين الجامعي.

الفصل الثالث: الجامعة الجزائرية:

.3.1. تعريف الجامعة

. 3.2. أهمية الجامعة

.3.3. أهداف الجامعة

. 3.4. وظائف الجامعة

. 3.5. مراحل تطور الجامعة الجزائرية

.3.6. نظام ل.م.د بالجامعة الجزائرية

.3.7. مشاكل الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر

تمهيد:

تعتبر الجامعة أحد أهم مراكز التكوين، كونها اعلى درجات سلم التعليم وأرقاها باعتبارها آخر مرحلة من مراحل تعليم الأفراد. ان مفهوم الجامعة لم يبق جامدا اي يقتصر على المفاهيم التقليدية المتعلقة بطرق التعليم التي تعتمد على التلقين، بل يتعدى الامر الى تكوين الطلبة واعدادهم لعالم الشغل فالتكوين الجامعي يمثل رسالة حضارية بالنسبة للمجتمعات التي تسعى للتقدم والرقي فهو يختص بالتعليم والبحث العلمي، وإعداد الإطارات المتخصصة وتوجيهها.

وانطلاقا من هذه الأفكار سنحاول في هذا الفصل ابراز أهمية وأهداف الجامعة، ووظائفها ومراحل تطور الجامعة الجزائرية،...بإعتبارها الحجر الأساسي في عمليات التنمية الوطنية ... فهي مؤسسة إجتماعية تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي توجد به، وهي من صنع المجتمع من ناحية، فهي أداته في صنع قيادته الفنية، والمهنية والفكرية.

.3.1. تعريف الجامعة:

تعتبر الجامعة القطب الاساسي في التعليم العالي من حيث حجمها وميزاتها في تقديم خدمة عمومية في هذا القطاع، سنحاول فيما يلي تقديم مفهوم الجامعة لغة واصطلاحا.

- **لغة:** إن مصطلح جامعة **university** مأخوذ من الكلمة اللاتينية **universitas** و تعني الاتحاد والتجمع، وقد كان استعمال هذا المصطلح ابتداءا من القرن**14**م للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي واستخدمت كلمة الجامعة لتدل على تجمع الاساتذة والطلاب وهي تمثل ترجمة دقيقة للكلمة الانجليزية والمرادفة لها.**(مرسي،2002،ص.10).**
- **اصطلاحا:** هناك من يعتبر الجامعة مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطور التقنيات وتهيئة الكفاءات ..مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية الإدارية والتقنية.

الجامعة هي مؤسسة للتعليم العالي هدفها إنتاج المعرفة (البحث) والحفاظ عليها ونقلها (الدراسات العليا). يقتصر الدخول إلى الجامعة بشكل عام على أولئك الذين سبق لهم الحصول على شهادة الثانوية العامة. ارتفع عدد الطلاب في الجامعات حول العالم بشكل كبير خلال القرن العشرين، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية.

في الوقت الحاضر، يعتبر الأداء الجيد للجامعات وبشكل عام التعليم العالي من الأصول الاقتصادية. كما أن الدول الأوروبية الكبيرة ، لدعم المنافسة الدولية ، قد شرعت لمدة عشر سنوات في حركة انعكاس وإصلاح لجامعاتها**(Weill,2009,p.45).**

كما عرفها **عريفج (2001)** بأنها: مؤسسة علمية تُعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وتمنح شهادات الإجازة المتخصصة(البكالوريوس، أوالليسانس)، والإجازة العالية(الماجستير)، والإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، من خلال الكليات والأقسام المختلفة بها.

وهناك من يعرفها بأنها مؤسسة تعليم عالي مخصصة لنقل المعرفة بين الأساتذة والطلاب، و التي توحد إنتاج ونقل وحفظ المعرفة.

إذن نستنتج ان الجامعة هي المؤسسة التعليمية التي عهد لها المجتمع مهمة تكوين إطارات ذات معرفة و كفاءة المهارات العالية التي تأهلهم لتلبيه احتياجات السوق وتكونهم حسب متطلبات وظائفهم في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية تكوينا يجعل هذه الإطارات في خدمة البلاد وفي تحقيق التنمية الشاملة.

.3.2. أهمية الجامعة:

مما لا شك فيه لأن التعليم العالي هو كلمة السر في نجاح أي دولة اقتصاديا واجتماعيا وعلميا و سياسيا، أيضا اذا أرادت أي دولة الارتقاء بمستوى المجتمع اجتماعيا وعلميا، بل وسياسيا أيضا فيجب عليها الاهتمام بمستوى التعليم عامة والتعليم العالي خاصة.

ومن تخصيص نسبة كبيرة من ميزانية الدولة للتعليم العالي والبحث العلمي، فإذا نظرنا إلى الميزانية المخصصة للتعليم العالي و البحث العلمي في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا كندا..... الخ، سوف نرى أنهم يخصصون ميزانيات هائلة للتعليم العالي والبحث العلمي إيمانا منهم بأهمية التعليم العالي بالنسبة للفرد والمجتمع ككل. على العكس من الدول النامية ودول العالم الثاني فهم يخصصون ميزانية ضئيلة جدا للبحث العلمي في التعليم العالي ويولونها اهتماما ضئيلا.

ولو أن نذكر أهمية التعليم الجامعي بالنسبة للطالب والمجتمع فإننا نحملها فيما يلي كما أوردها **صالح (2014)** في كتابه:

– التعليم الجامعي بالنسبة للطالب هو مفتاح العمل والتوظيف والعمل وان عين الطالب وهو ما ي ا زل على مقاعد الدراسة الجامعية ترنو باستمرار إلى الظفر بالوظيفة التي تؤمن للإنسان المال والراتب الجيد الذي سيكون وسيلة العيش الكريم.

– يعتبر التعليم الجامعي رافدا للمجتمع بالكفاءات والخبرات المختلفة، كما انه يمكن المؤسسات المختلفة من استقطاب الكفاءات المتميزة في كل حال فعال ممن مجالات العلوم، فالمؤسسة الناجحة تحب المتميزين المتفوقين وتسعى لضمهم باستمرار إلى فريق عملها.

– يؤدي رسالة تربوية في المجتمع، فكثير من الناس يظن أن التعليم الجامعي هو تعليم أكاديمي بحت وهذا الراي خالص بلا شك، فالرسالة الجامعية هي مزيج من رسائل أكاديمية ورسائل تربوية .

.3.3. أهداف الجامعة:

إن الجامعة مؤسسة إنتاجية تسعى لتحقيق أهداف علمية وتنموية تذكر فيما يلي:

أ– **أهداف معرفية:** وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطويرا وانتشارا.

ب– **أهداف اجتماعية:** والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، وتتمثل هذه الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

– تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.

– تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان نشر الوعي الصحي وغيرها.

– تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

– ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

– الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

– تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.

– اجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة.

وهناك أهداف أخرى تسعى إليها الجامعة وهي:

– الوصول إلى أسس وآليات ونظم معتمدة لضمان الجودة والاعتماد.

– تقديم خدمات متميزة للمجتمع العربي الحاضر والمستقبل.

– ربط المخرجات التعليمية لهذه المؤسسات بمتطلبات التنمية في المجتمع العربي حاليا وفي المستقبل.

– نشر ثقافة الجودة، ومستوى وعي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين وأفراد المجتمع العربي

بمتطلبات التنمية، والثقافة العربية والإسلامية.

– استمرارية التطوير والتميز في مؤسسات التعليم الجامعي العربي، ومساعدتها على المناقشة مع المؤسسات الأخرى بجميع عناصرها على المستوى الإقليمي والعالمي.

– توفير الفرص التعليمية للطلاب وفق استعداداتهم وقدراتهم وميولهم.

– تمكين مؤسسات التعليم الجامعي العربي من الحصول على شهادات الاعتماد الدولية.

– تكوين علاقات متبادلة ومتميزة بين مؤسسات التعليم الجامعي في الدول العربية ودول العالم المتقدمة.

– الوصول إلى منظومات متكاملة من المقاييس المعيارية وعلامات المقارنات التطويرية ومقاييس الأداء طبقا للمعايير الدولية.

أ– **أهداف اقتصادية:** والتي تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع، والعمل على تزويده بخبرات للتغلب على مشكلاته الاقتصادية(**أحمد برعي،2002،ص. 46).**

شكل رقم(03) يوضح أهداف الجامعة (إعداد الطالبة)

3.4. وظائف الجامعة:

تعتبر الجامعة في مختلف الأنظمة الاجتماعية المحور الذي تدور حوله مختلف الأنشطة الثقافية، العلمية، الاجتماعية ...و مهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن الوظيفة الأولى للجامعة هي توصيل المعرفة في مجاليها النظري والتطبيقي، و تهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي تؤدي بدورها إلى تنمية المجتمع في مختلف الميادين.

و ترتبط وظيفة الجامعة المعاصرة بالمجتمع الذي يضمها حسب ماذكرته **مساك(2008)** في دراستها حول "تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري" ، فهي تسعى لضمان تعّلم ذي نوعية و بحث منتج يمّثل أحسن استثمار للمجتمع قصد ضمان التطور الاقتصادي، و تحمل فلسفة كل مجتمع آراء حول الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسة.

- ✓ حيث يتضمن الرأي الاول تقدير النشاط الابتكاري و الإنتاج الفكري في مختلف العلوم و الآداب و المعارف التي تنبثق من الجامعة باعتبارها مكونة من الأساتذة الباحثين و الطلاب الذين ينصرفون إلى الدراسة و البحث و التأمل في جو الجدل و المناقشة لتحصيل الخبرة و التجربة.
- ✓ أما الرأي الثاني فينحصر في إعداد الطلاب للعملية التعليمية و تأهيلهم.
- ✓ و ينص الرأي الثالث على تثقيف و إكساب القدرة الفكرية و الملكات الذهنية للطالب حتى يتمكن من مجابهة المشاكل التي تواجهه في الحياة.

أ- الوظيفة التعليمية و التكوينية:

تعتبر الجامعة آخر المراحل التعليمية، تعمل على تثقيف الفرد و تكوينه و تنمية معارفه بتزويده بالخبرات و المهارات الفنية و الإدارية و كذا التنشئة العلمية ففي هذا المستوى تقوم الجامعة بتلقين المعرفة، حيث تلّقن كيفية التعّلم (المنهجية) و كيفية إعادة التعّلم (الرسكلة).

ب- وظيفة البحث العلمي:

للجامعة دور في عملية البحث العلمي فالتعليم العالي لا يقتصر على العلم فقط بين طلابه و لكن يهدف إلى ترقيته و نهوضه من خلال البحوث و الدراسات العلمية التي يجريها الأساتذة و طلبة الدراسات العليا في الماجستير و الدكتوراه في مختلف الحقول بغية المساهمة في تعزيز التراث الثقافي للأمة و الحضارة الإنسانية بصفة عامة**(تركي،1990، ص.85)**.

وتتجسد هذه الوظيفة خاصة في البلدان المصّنعة في البحوث الأساسية و التطبيقية، التي تربط العلم بالتقنية و الصناعة إذ أن البحوث الأولى موجهة نحو تنقيب، إبداع و استيعاب معارف علمية جديدة، و هي تساعد على تحديد حدود و إمكانيات البحوث الثانية.

ت- وظيفة النقد:

لا يمكن للعام أن يتقدم في أي حال من الأحوال أن يتقدم إذا لم يعد النظر فيما بناه، أي يشكك في مكتسباته . و هذا عن طريق الأسئلة التي تعتبر قواعد، متمثلة في :لماذا؟ ، متى؟، أين؟، ماذا؟، من؟، كيف؟.و لا يقصد بالنقد هنا الاحتجاج المستند غالبا على الأحكام المسبقة، أو إلى جهل أو تجاهل قضايا معينة، و إنما امتلاك معطيات و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع المدروس إضافة إلى أخلاقيات الناقد :الصدق، الأمانة، الكفاءة...، مع تفادي الانحباس في الماضي و الانغلاق.

ث- الوظيفة البيداغوجية:

و يكمن دور البيداغوجيا في الجامعة في إحداث تغييرات مطردة في الأفراد و الجماعات بواسطة التعليم و التعلم، فهي ذلك التفاعل بين المعلم و المتعلم، و عناصر البيئة الاجتماعية و المادية التي يعيشان في كنفها، كما تمّثل الطرق و المناهج التي يتوصل بها المعلم و المتعلم إلى تنمية المهارات المختلف.

و يتم عن طريق البيداغوجيا تنمية عقل الطالب و قدرته على التفكير و تكوين القيم الخلقية و التعود على السلوك الجماعي لتنمية الاتجاه العلمي الصحيح بالتزويد بالمهارات العلمية لتحصيل العلم و المعرفة.

هـ- الوظيفة الإيديولوجية:

تمارس الجامعة إضافة إلى وظائفها الأخرى دورا أيديولوجيا تحاول من خلاله الحفاظ على شخصيتها و مقوماتها، و عليه تعتبر مركز و ملتقى الأفكار والتيارات و النزاعات الأيديولوجية، ففي أي مجتمع هناك تضارب بين الثقافة المحلية و كيفية الاكتساب العلمي الأيديولوجي، فمهمة الجامعة هي الدفع بعجلة المعرفة العلمية" .و بالتالي فإن مهمة الجامعة لا تخلو من إعطاء محتوى أيديولوجي، حيث يؤسس كل مجتمع جامعته بناءا على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية" **(بوخلخال،1993، ص.93)**.

و بهذا تتفق الآراء على أن الجامعة تعمل على إنتاج المعرفة، تطوير البحث و كذا تكوين الأفراد بهدف تخريج متخصصين أكفاء يساهمون في تنمية المجتمع و تطويره.

كما تعمل على تعميق المعرفة عن طريق البحث، انطلاقا من الاكتشافات و التجارب للتحكم في الظواهر المادية، البشرية و الاجتماعية، و ترفع مستوى الثقافة لتثمين قيمتها و نشرها في مختلف الطبقات للاستفادة منها، و بذلك يستطيع كل فرد التثقف خارج انشغالاته المهنية .و من اجل مساهمتها في النمو الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع، عليها أن تشارك في نشاطاته حتى تتعدى محيطها الداخلي **(Musselin, 2001, p.78).**

3.5. مراحل تطور الجامعة الجزائرية:

عرفت الجامعة الجزائرية مسيرة متميزة بدءا من نيل البلاد إستقلالها إلى الوقت الحالي، وكانت تتخللها في كل مرحلة من مراحل التغيير جملة من الإصلاحات الأديولوجية تحاول فيها ربط أهدافها بإحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، ويمكن الإشارة إلى هذه المراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى 1962-1970:

واجهت الجزائر بعد حصولها على استقلالها تركة الاستعمار، فكان بناء دولة عصرية وحديثة يتطلب النهوض بكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء، وكان في مقدمة الأولويات القضاء على سياسة التجهيل التي مارستها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع قرن ولم يكن الحل إلا بتأسيس نظام تعليمي يتيح فرصة التعليم لكل الجزائريين بدون استثناء. وقد عملت الدولة الجزائرية على الجامعات وتم فتح المعاهد لتلبية احتياجاتها كما ونوعا، وعملت على تحضير الإطارات الوطنية لأخذ مكان الأجانب. وظهر هذا الاهتمام جليا في المخطط الثلاثي الأول(1967-1970) حيث حدد أهدافا عديدة منها:

- تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل تكلفة
- تكوين الإطارات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني
- إصلاح محتوى وطرق التعليم الموروثة عن الاستعمار
- ديمقراطية لتعليم والمتمثلة في منح فرص التعليم لكل المواطنين بدون استثناء
- تشجيع البحث العلمي والإبداعي.

وفي عام 1970 أنشئت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأول مرة في الجزائر في عملية إصلاح شامل للتعليم العالي في برامجه وأهدافه وطرقه وأسلوب تكوين الإطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمي.

و لقد أنشأ في هذه المرحلة مجلس البحث العلمي(CRS) سنة 1963، ثم تلته منظمة التعاون العلمي (OCS) سنة 1968، و هو عبارة عن شراكة جزائرية فرنسية، تتميز بالاستقلالية المادية و المعنوية، و تشرف على بعض مؤسسات البحث العلمي التي خّلفها الاستعمار.

كذلك بقيت الجامعة الجزائرية محتفظة ببناياتها المادية والبيداغوجية بما ورثتها عن الإدارة الفرنسية، وبقيت الجامعة في نظامها و تسيرها للجامعة الفرنسية بل كانت صورة طبق الأصل عنها .**(سبرطعي، 2007،ص.45).**

- **المرحلة الثانية 1970-1980 :**

تميزت هذه الفترة بإدخال العديد من التغيرات أو التعديلات داخل الجامعة، كتقسيم الكليات إلى معاهد و الاعتماد على نظام السداسيات المستقلة و قد استحدثت الشهادات التالية : شهادة الليسانس (4 سنوات) شهادات ما بعد التدرج الأول (ماجستير) لمدة سنتين من الدراسة، ما بعد التدرج الثاني دكتوراه علوم حوالي (5 سنوات) هذا ما يسمى إصلاح **1971** .

وهكذا بدأ مشروع **1971** لإصلاح التعليم العالي، وإنشاء أول وزارة للتعليم العالي و البحث العلمي، وهو من أهم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجامعية الجزائرية منذ أكثر من30سنة بهدف تكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد وفق أسس نابعة من الواقع الجزائري، و تستجيب للمستجدات التي ظهرت آنذاك نتيجة تطور المجتمعات واندفاع عجلة التنمية، واتساع دائرة المعارف، والمنجزات في شتى الميادين.

وقد جاء هذا الإصلاح كثمرة جهد لعدة سنوات من التفكير وذلك عن طريق انشاء وزارة التعليم والبحث العلمي في جوان (1970). كوزارة مستقلة عن وزارة التربية الوطنية، وكان السيد "محمد الصديق بن يحي" أول وزير للتعليم العالي والبحث العلمي الذي أصدر مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي الذي شرع تطبيقه سنة1971-1972 أحدث تغيير جذري على مستوى التعليم العالي.

ومن بين أهم أهداف اصلاح1971 مايلي:

-**تكوين إطارات يحتاجها اقتصاد البلاد:** غياب الإطارات يشكل في الوقت الحالي أهم العوائق أمام جهودنا في التطوير والتقدم، يجب على الجامعة أن تستجيب لكل حاجيات الهيئات المستخدمة في مجال التأطير.

-**التكوين النوعي للإطارات:** يؤكد إصلاح الجامعة لسنة 1971 على ضرورة تكوين الإطارات تكوينا نوعيا يمكنها من ممارسة العمل مباشرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعالية لا يكفي فقط تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات التي تحتاجها البلاد، إطار مشبع بالهوية الوطنية وبالشخصية الجزائرية وبالواقع الاجتماعي والاقتصادي للوطن، إطار يسمح له تكوينه من مواجهة المشاكل الخاصة ببلده.

-**ديمقراطية التعليم:** يجب أن يمس التعليم كل الفئات الاجتماعية دون استثناء، وإتاحة الفرصة للجميع، فهو حق كل فرد في المجتمع وليس حكرا على طبقة اجتماعية معينة أو فئة خاصة.

ولقد نص الاصلاح**(1971)** على ربط الجامعة الجزائرية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وانفتاحها على انشغالات المحيط الذي يحيط بها مباشرة كما جاء في وثيقة الوزارة.

وبالرغم من أنه أول اصلاح في التعليم العالي، إلا أنه يعتبر بمثابة العمود الفقري لانه وكما جاء في وثيقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن نظام التكوين العالي مازال يسير اليوم حسب توجيهات اصلاحات 1971 بالرغم من تغير المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.**(تغليت، 2018، ص.53)**.

و تبعا لهذه السياسات و الإجراءات ازداد عدد الطلبة و المؤسسات التي وصلت إلى **6** جامعات و هي: جامعة الجزائر، وهران، باب الزوار، جامعة العلوم و التكنولوجيا بوهران جامعة عنابة، وعدة مراكز نذكر منها : تلمسان، البليدة، تيزي وزو، سطيف، سيدي بلعباس، تيارت ومستغانم.

- **المرحلة الثالثة:1980-1990:**

فقد ظهرت ملامحها عام **1983** و برزت بصورة واضحة جلية عام **1984** و كانت تسعى إلى تحقيق الأهداف التي سطرتها الدولة، وتتطلع إلى مواكبة التطورات الحاصلة في العالم خاصة المتعلقة بقضايا التعليم العالي، كذلك التركيز على التخصصات التي يتطلبها سوق العمل و التي تستفيد منها الجزائر في مهامها الخاصة ببناء الاقتصاد الوطني كالتخصصات التكنولوجية و كذلك التقليص من التخصصات التي فيها فائض كالحقوق و الطب ...لخلق التوازن.

إذ بدأ التفكير في إدخال التخطيط في نظام التربية و التكوين منذ**1979**، حيث دعي المؤتمر الرابع لإدخال المنظومة التربوية التكوينية في المخطط الخماسي الأول للتنمية مابين-**1980) (1984**بسبب النقائص و المشاكل الملاحظة في هذا المجال و عدم تلاؤمها مع الاختيارات السياسية و الثقافية من جهة و مقتضيات التنمية من جهة أخرى.

لقد جاءت الخارطة الجامعية لإتمام ما جاء به إصلاح **1971** الذي تجسد عن عدم تطبيقها فعليا عدة مشكلات، و لجعل الجامعات الجزائرية مركز للعلم و تجسيد اللامركزية التكوين بتنويع التوزيع الجغرافي للمعاهد ، وتوفير شروط التسيير و الاستغلال العقلاني لها. تجلى ذلك في زيادة عدد المراكز الجامعية و التدفق الهائل للطلبة. و عموما فإن النمو السريع الذي عرفه كان يهدف إلى توفير التعليم العالي لأكبر عدد ممكن من الطلبة و العمل على تطوير البحث التقني لإنجاح مخططات التنمية و نشر المعرفة في أوساط المجتمع.

لكن الواقع كشف في المقابل عن تدني النوعية في مقابل الكمية، إضافة إلى ظهور مشكل التوافق بين التكوين و احتياجات التنمية و متطلبات عالم الشغل، ظاهرة بطالة الخريجين نتيجة تشبع القطاع من الإطارات الجامعية**(بلواهري، 2013، ص.54).**

- **المرحلة الرابعة من التسعينات الى اليوم:**

أهم ما ميز هذه المرحلة هو انهيار الاشتراكية و انتهاج المؤسسات الاقتصادية سياسة الاقتصاد الحر، و أدى هذا بالجامعة الجزائرية إلى إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة، وقد تسببت هذه التحولات في هجرة اغلب الإطارات نحو الخارج مع تدفق لعدد الطلبة في عام**2004-2005**، حيث بلغ **721.833** طالب وطالبة وهذا حسب الحولية الإحصائية.

وقد أثرت أيضا على الهياكل البيداغوجية، والتجهيزات والخدمات الاجتماعية، وبالتالي فالجامعة الجزائرية مدعوة اليوم إلى التكيف مع الاقتصاد و مع التحولات المختلفة والتغيرات التي تجري في المجتمع، إضافة إلى ذلك فهي مجبرة على التكيف مع المتطلبات الجديدة التي فرضها التقدم السريع من معارف علمية وتكنولوجية الحاصل على المستوى الدولي **(تغليت، 2018،.ص.41).**

كذلك يتوجب على الجامعة الجزائرية حسب تصريحات المسؤولين عن قطاع التعليم العالي أن تقوم بمراجعة جوهرية لنظام التكوين، إعادة النظر في أهداف البحث العلمي، إعادة النظر في الاشتغال المؤسساتي ككل.

وامتدادا لحركة الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية ورفع مختلف التحديات التي تواجهها اتجهت الى تبني اصلاح **ل.م.د.** هذا الإصلاح الذي يدخل ضمن توصيات المنظومة التربوية التابعة لوزارة التعليم العالي و التي صادق عليها مجلس الوزراء في 20أفريل2002.

.3.6. نظام ل.م.د بالجامعة الجزائرية:

إن الاصلاحات المتتالية التي اتخذتها الدولة بعد الاستقلال جعلتها تمر بمراحل مختلفة للوصول لجامعة ذات فعالية تتماشى والتطورات الحاصلة في العالم، وفق أسس نابعة من الواقع الجزائري، وتستجيب للمستجدات التي ظهرت آنذاك نتيجة تطور المجتمعات و اندفاع عجلة التنمية، واتساع دائرة المعارف، والمنجزات في شتى الميادين.

و في ضوء التوجهات العالمية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و العولمة و السوق الحرة و بصفة خاصة التوجهات العالمية للتعليم العالي، سعت الجزائر إلى تحسين نوعية التعليم بكل مستوياته الابتدائي، المتوسط و الثانوي وخاصة الجامعي. إذ انبثقت لجنة إعادة النظر في التعليم الجامعي لربطه بسوق العمل و المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بغية ضمان أوسع قدر من التوظيف لحملة الشهادات الجامعية و ذلك بتطبيق النظام الجديد" نظام ل.م.د" ليسانس – ماستر – دكتوراه "سنة **2004** الذي كان هدفه الرئيسي هو ربط الجامعة بالمحيط الخارجي.

← ومن أهداف نظام **ل.م.د** كما حددها **سيدي عابد(2020)** :

- ✓ تقديم تكوين يوصي بضمان إدماج مهني أحسن أي ربط التكوين و التشغيل ما بعد التكوين.
- ✓ التكوين للجميع و مدى الحياة.
- ✓ استقلالية المؤسسات الجامعية.
- ✓ انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي.
- ✓ تغيير مسارات الدراسة بحيث أصبح مسار أكاديمي ومسار مهني توازيا مع متطلبات المجتمع و عالم الشغل.
- ✓ ظهور بعض التخصصات و إلغاء البعض مما أدى إلى تغيير من حيث الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ تقليص الحجم الساعي و مدة التكوين إلى أقل حد ممكن لتقليص الكلفة و عرض المتخرجين بسرعة في سوق العمل.

✓ التغيير المتواصل و المستمر في المحتويات و برامج التكوين، توازيا مع متطلبات العصر و تغيراته السريعة في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها.

*كما يعتمد نظام ل.م.د على ثلاث مراحل تكوينية تتوج كل مرحلة منها بشهادة جامعية:

-المرحلة الأولى : بكالوريا +3 سنوات و تتوج بشهادة الليسانس.

-المرحلة الثانية : بكالوريا +5 سنوات و تتوج بشهادة الماستر.

-المرحلة الثالثة : بكالوريا +8 سنوات و تتوج بشهادة الدكتوراه.

و في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية على شكل وحدات تعليميةunité تجمع في سداسيات لكل مرحلة.

شكل رقم (04) يوضح المراحل التكوينية في نظام ل.م.د (من إعداد الطالبة)

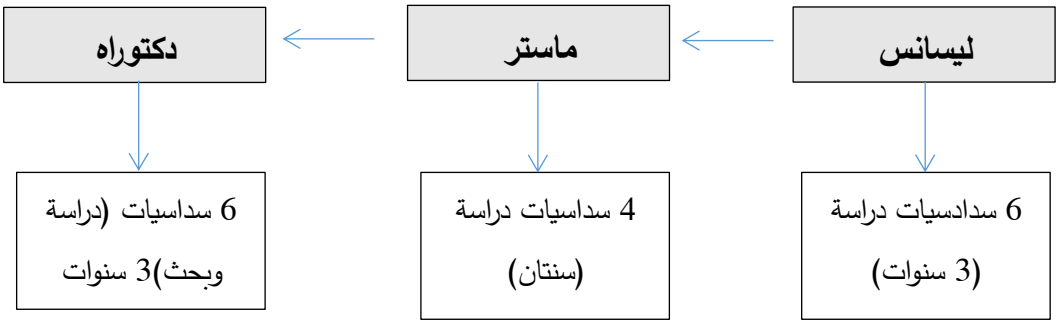

3.7. مشاكل الجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر:

رغم عدم نكراننا ايجابيات التطور الكمي للجامعة الجزائرية، إلا أنه لا يخفى على أحد عديد المشاكل والازمات التي تعترض سبيلها، كمشاكل تتعلق بالتضخم المطرد لعدد الطلبة، ما أثر بدوره على قدرة استيعاب المنشآت القاعدية، وخلق الاكتظاظ وأضعف نوعية التأطير ونتائجه، وكذا مشاكل التسيير البيداغوجي، "إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالاستاذ، وكذا الطالب وذهنياته ومواقفه وجهوده الضعيفة في سبيل التعلم وتلقي المعرفة، بالاضافة إلى مشاكل التسيير الاداري والبيروقراطية المعيقة للبحث ولعلاقة الجامعة بمحيطها، والمشاكل المتعلقة بمخرجاتها ونوعية الشهادات المحصلة غير المسايرة لحاجات وتحولات المجتمع".

كل هذا جعل الجامعة الجزائرية اليوم مجرد هيكل عالي لتجميع الطلبة لفترة من الزمن دون المعنى الحقيقي لإنتاج المعرفة" وهو ما ساهم في اغترابها وأزمتها في المجتمع، وغيبها عن أدوارها ووظائفها الممكنة في تطوير محيطها الداخلي والمجتمعي العام.

ونتيجة لذلك دخلت الجامعة في نوع من القطيعة في العلاقة مع محيطها، "الامر الذي جعلها حلقة فارغة متهمة بتخريج أفواج من العاطلين من أنصاف المتعلمين" ويزيد الامر مأساوية عند الالتفاتة إلى الإنجازات المتواضعة للجامعات الجزائرية في مجال البحث العلمي، وكذا المخصصات المالية الضعيفة له خصص له 27,0% من إجمالي ناتج الجزائر منتصف الالفية الجديدة، إضافة إلى عدد الباحثين الضعيف لم يزد عدد الباحثين الدائمين بالجزائر سنة 1996 عن 4000 باحث، وهو ما مثل 165 باحث لكل مليون جزائري، وهو رقم ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي.

وكل هذا يعكس وضعا قاتما تعيشه الجامعة في ظل إرادة معوقة تحول دون المساعدة في إخراج الجامعة والبحث العلمي إلى مسار التنمية والتطوير **(kadour,2021,p.45)**.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تبيان اهمية الجامعة ودورها في خدمة المجتمع بإعتبارها مركز البحث العلمي الاكاديمي، إضافة الى ربط التخصصات المختلفة في الجامعات باحتياجات المجتمع المحيط بها.

كما انه من الوظائف المهمة التي ترتبط بالجامعة تكوين الموارد البشرية واعدادهم لمختلف المهن وهذا لمواكبة العصر ولتحقيق الميزة التنافسية وهذا ما سنراه من خلال فصل التكوين الجامعي.

الفصل الرابع:

التكوين الجامعي

4.1. تعريف التكوين

4.1.1.التكوين الجامعي

4.2. أهداف التكوين الجامعي

4.3. وظائف التكوين الجامعي

4.4. أنماط التكوين الجامعي

4.5. أسس التكوين الجامعي

4.6. معايير ضمان جودة التكوين الجامعي

4.7.أركان العملية التكوينية

4.8. التكوين الجامعي في اطار نظام ل.م.د

4.9. التكوين الجامعي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية

4.10. متطلبات التكوين الجامعي في ظل المتغيرات العالمية و المحلية

4.11. العوامل اللازمة لتحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر من منظور ضمان الجودة

تمهيد:

تعتبر الجامعة من أهم العناصر المكونة للكوادر والاطارات المؤهلة لتلبية حاجيات السوق .كما أن لها دور ايجابي في التنمية في جميع الجوانب سواء الاقتصادية أو الثقافية و الاجتماعية.

إن التكوين الجامعي هو الوحيد الذي بواسطته يمكن إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمع، فتطبيق الإصلاح الأخير على التعليم العالي في الجزائر ما هو إلا دليل على مواكبة المجتمع الدولي في جميع المجالات اقتصاديا واجتماعيا باعتبار أن التوظيف هو إحدى الأهداف الأساسية لنظام ل.م.د .

4.1. تعريف التكوين:

* **لغة:** كون الشيء بمعنى ركبه بالتأليف بين أجزائه، وتكون الشيء بمعنى حدث ، ويقال كونه فتكون وتحرك.**(أنيس وأخرون، 2004، ص. 806)**.

* **إصطلاحا:** إختلف الباحثين في تعريف التكوين كل حسب وجهة نظره كما سنرى:

– عرف **مصمودي (1998، 36)** التكوين:" بأنه الدراسة المتخصصة في الجامعات ترتبط بمادة التخصص وما يرتبط بها من مواد، على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي".

– يشير **بوفلجة غياث:**" إلى أنه تنمية منظمة و تحسين الإتجاهات والمعرفة والمهارات ونماذج السلوكات المتصلة بمواقف العمل المختلفة، من أجل قيام الأفراد بمهامهم المهنية أحسن قيام وفي أقل وقت ممكن"**(أقطي، 2008، ص.12)**.

– فمصطلح التكوين مشتق من الكلمة اللاتينية Farmare التي يقصد بها تشكيل الأشخاص أو الأشياء أو غيرها...، وفي العملية العميقة التي تجري على الإنسان بغية تعديل آلياته وأساليبه ومهاراته وأنماطه الفكرية، وهي العملية التي تهدف إلى اكتساب الفرد جملة من المعارف، وجملة من المهارات وممارسة المدنية والتحضر وآداب السلوك**(جلول، 2016، ص.17)**.

4.1.1.التكوين الجامعي: يعرف التكوين الجامعي بأنه تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي يقوم بالترشيد والبحث العلمي وانتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم أدارة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.**(هارون، 2010، ص.13)**.

4.2. أهداف التكوين الجامعي:

يختلف تحقيق أهداف التكوين باختلاف نمط التكوين المتبع، وتختلف أهداف التكوين الجامعي بصفة عامة باختلاف المجتمعات ونظامها وفلسفتها التعليمية، وفيما يلي البعض منها:

- ✓ إعداد الفرد مهنيا، وتدريبه على مهنة معينة قصد رفع كفايته الانتاجية، واكسابه معارف ومهارات جديدة، وتمكينه من حسن استغلالها واستثمارها في مواقع عملية مختلفة، وفي اقل وقت ممكن.
- ✓ بناء وتكوين شخصية الطالب عن طريق تزويده بمعارف وخبرات تجعله فعالا في تخصصه بقدر يستجيب فيه لحاجاته.
- ✓ تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل وتمرينه بتحضير الطالب على الارتياد إلى المكتبات، وحضور المسابقات الفكرية وممارسات النشطات الثقافية لتنمية شخصيته تنمية متكاملة.
- ✓ وظيفة تغيير وتعديل في سلوك الفرد، واكتسابه اساليب جديدة تتفق مع ميوله وتؤدي إلى اشباع حاجاته والاستجابة لقدراته، وتعمل على تحقيق أهدافه.
- ✓ تنمية وتطوير البحث العلمي.
- ✓ تكوين طالب قادر على انتاج وتنمية ونشر المعرفة.
- ✓ إعداد فرد قادر على التغيير الاجتماعي الهادف.**(سعودي، 2019. ص.76)**.

4.3. وظائف التكوين الجامعي:

سوف نحاول الإلمام بوظائف التكوين الجامعي فيما يلي:

← وظائف إنمائية تكوينية:

إن التعليم العالي يعمل على تكوين الطلاب وتحويلهم من مجرد موارد بشرية مجمدة إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء، لنؤكد في الأخير أن مخرجات التعليم العالي هي في الحقيقة من أهم عناصر المدخلات في العملية الإنمائية.

وإذا القينا الضوء على وظيفة التعليم العالي الإنمائية التكوينية لوجدنا أن أهميتها تكمن في:

-بناء وتكوين شخصية الطالب عن طريق تزويده بمعارف وخبرات تجعل منه فعالا في تخصصه بقدر يستجيب فيه لحاجاته.

-تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل وتمرينه بتحضير الطالب على الارتياد الى المكتبات، وحضور المسابقات الفكرية وممارسة النشاطات الثقافية لتنمية شخصيته تنمية متكاملة، واستثمارها أيضا في الكشف عن المبتكرين ورعايتهم وتنميتهم وتنمية قدراتهم.

-جعل جميع برامج وخدمات التعليم العالي تعمل على تكوين القدرات الشخصية والعلمية التي سماتها الأساسية الدقة، الدقة، النزاهة، الموضوعية والتنظيم، كاتجاهات إيجابية ومحركات أساسية للسلوك الإنمائي في المجتمع.

← **وظيفة علاجية تغييرية:**

لقد ظهرت نظريات جديدة تفسر عملية التعليم على أنها عميلة تغير وتعديل في سلوك الفرد، إذ أنه أثناء عملية التعليم يكتسب الطالب أساليب جديدة لسلوك تتفق مع ميوله، وتؤدي إلى إشباع حاجاته والاستجابة لقدراته وتعمل على تحقيق أهدافه، فكلما كان سلوك الطالب المتعلم موافقا لأهدافه زادت رغبته، وعملت قدراته على تبني هذا النوع من السلوك.

والتعليم بهذا المفهوم يشمل تغييرات علاجية جسمية وانفعالية وعقلية واجتماعية قد تستمر مدى الحياة. فعملية التعليم هي عملية تحضير، وإثارة قوى المتعلم على القيام بتغيير في سلوكه الناتج عن المتغيرات الداخلية والخارجية، مما يؤدي على حصول التعليم، والذي يعتبر تغير ثابت نسبيا ويتفق علماء النفس عامة على أن هذه التغييرات السلوكية الثابتة، تندرج تحت عنوان التغييرات المتعلمة

← **وظيفة إرشادية توجيهية:**

يحتاج الطالب إلى التوجيه لاستخدام قدراته استخداما بناءا و كذلك لمعرفة مختلف حاجاته، وطرق إشباعها، ولهذا فقد باتت وظيفة التكوين الجامعي في توجيهه وإرشاده لأحسن السبل لتحقيق النجاح من أهم الوظائف وإنجاحها على الإطلاق**(علي، وأخرون، 2002، ص.218)**..

فالتكوين الجامعي بصفته هذه يساعد الطالب في تجاوز الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته وكذلك مساعدته في تطوير وجهات نظر جديدة تساعده في الأداء والعمل المطلوب ومن هنا يأتي دور التوجيه التعليمي الذي يهدف إلى تعريف الطلاب بقدراتهم وما يتناسب مع هذه الإمكانيات من تعليم، ومن أجل ذلك على التكوين الجامعي أن يكون على دراية تامة بالاختلافات بين الطلاب، من حيث المستوى والمؤهلات كما يجب أن يهتم لمعرفة الفروق الموجودة في الطالب نفسه ليتمكن الأخصائي أو الموجه من توجيهه في المجال الذي يمكنه فيه استغلال نواحي قوته وهذا لن يتحقق إلا بتنظيم حملات إعلامية إرشادية تساعده في الاختيار.

.4.4. أنماط التكوين الجامعي:

تعتبر السبل التي بواسطتها يكتسب الطالب المعرفة وينتجها بعد ذلك، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الحاصل تجد معظم المكونين يستعملون أحد أنماط التكوين إما النمط التكويني الدمجي التقليدي القائم على تبليغ المعرفة أو النمط التكويني الانتاجي القائم على انتاج المعرفة، وفي حالات أخرى الجمع بين النموذجين.

أ- نمط التكوين الدمجي المتمركز حول تبليغ المعرفة:

يسمى أيضا النموذج التقليدي، يتمركز هذا النموذج حول مسألة تبليغ المعرفة على مستوى الاهداف والوسائل الديداكتية وأساليب التقييم، فهو غالبا ما يهدف لإلى تهذيب السلوك المتعلم وخضوعه لسلطة الواجب و الحق مع تلقينه نماذج وصور جاهزة من المعارف غالبا ما تعتبر ماضية مع الحرص على تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعرفة.

يقوم هذا النظام التكويني بتغطية كمية من المعارف و الحقائق على حساب التأمل و التفكير، ويتجلى ذلك في تضخيم الكتب الدراسية وحشدها بالمعلومات و المعارف وصرف جهد ووقت الطالب في حفظها دون فهم عميق له، والاهتمام بالنتائج السريعة المباشرة و المتمثلة في حشد المعلومات والمهارات دون الاهتمام بتوظيفها في الحياة اليومية.

***أسس ومرتكزات النمط التكويني الدمجي:**

- يهذب سلوك المتعلم ليتقمص القيم الثقافية و الاجتماعية السائدة في المجتمع.

- تخطيط المحتويات التدريسية يتم بنظام متمركز حول المادة بأقسام وفروع مرقمة ذات طبيعة يقينية غير قابلة للتعديل.

- طرق التدريس تعتمد على تبليغ المادة الى المتعلم عن طريق الالقاء و الحوار الموجه الذي يعتمد على الوصف والايضاح.

- التقويم يعتمد في معظم الاحيان على حفظ ما لقن.

- يغلب على العلاقة التربوية بين الطالب و الاستاذ اسلوب التبعية والسلطوية.

- الطابع الاداري جامد غير قابل للتعديل او التبديل وهو نظام مركزي**(أقطي، 2008، ص45)**.

ب- **النمط التكويني الانتاجي المتمركز حول انتاج المعرفة:**

يطلق عليه أيضا النموذج الحديث للتكوين، وهو يتمركز حول تعديل سلوك المتعلم من خلال تخطيط وبرمجة مسبقة، تمكن من تحديد السلوكات المراد تغييرها لدى المتعلم ، والعمل من خلال أنشطة ديداكتيكية على احداث التغيير.

إن الاساس الرئيسي في هذا النموذج يجعل المتعلم عنصرا فعالا، يؤدي الى تقليص اي هيمنة خارجية، فهو يهدف إلى تكوين الفرد المتشبع بقيم الاستقلالية والحرية والمبادرة والتواصل التربوي والاجتماعي، علاوة على اكساب المهارات والقدرات اللازمة لتمكنه من مواجهة الموقف الحياتية والقدرة على الادماج في سوق العمل بأنشطته الإقتصادية المتاحة.

***أسس ومرتكزات النمط التكويني المتمركز حول انتاج المعرفة:**

- الوسائل التعليمية تتعدد بالاضافة للكتاب هناك الوسائل الرقمية والتكنولوجيات الحديثة وجميع المصادر المتعددة.

- يبرز فيه المتعلم كجانب نشط في الحصول على المعرفة من خلال البحث في فيض من المعلومات والمصادر لتبرز المقدرة على التحكم الشخصي في الانشطة التعليمية.

- العلاقة مع الاستاذ المكون علاقة تفاعل وشراكة لا تعتمد على التسلط، وهو ما يجعل طرق التدريس متنوعة.

- تكوين طالب متشبع بقيم الحرية و المبادرة و يعتمد على ذاته.

- التقويم يكون بإيجاد الفارق بين الهدف المنشود والهدف المراد الوصول اليه وتصحيحه والاعتماد على التقويم المبدئي التكويني والتغذية الراجعة.-التنظيم الاداري يمتاز بالمرونة ويسمح باتخاذ القرارات وسيولة المعلومات من اسفل إلى أعلى، ومن أعلى إلى أسفل، بصورة تفاعلية وبمشاركة جماعية(**أقطي، 2008، ص45**).

4.5. أسس التكوين الجامعي:

يجمع المفكرون والمهنيون المهتمون بالجامعة على أن الهدف الشامل للتكوين بالجامعة هو تنمية شخصية الطالب بجميع أبعادها، وبالتالي قيمة المجتمع وخدمة المجتمع، فخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا وتقدم العلم أهم ما يهدف إليه التكوين الجامعي وذلك بالاعتماد على أسس أوجزها **جلول(2016، 19)** فيما يلي:

– **الشمول** :يتناول هذا الأساس مدى إحاطة الأهداف العامة للتكوين مجتمعة بكل المجالات التي يسعى التكوين في الجامعة إلى تحقيقها في مجال نمو الطالب والمجتمع، فعندما يتناول الهدف شخصية الطالب بأبعادها المختلفة النفسية والمعرفية والجسمية والاجتماعية فلا بد من الإحاطة بهذه الأبعاد المختلفة مجتمعة.

– **التكامل** :يعني هذا الأساس مدى ترابط هذه الأهداف العامة مع بعضها البعض، بحيث لا تكون متعارضة أو متناقصة فيما يتعلق بعلاقة المواطن بالمجتمع.

– **الواقعية** :يؤكد هذا الأساس على ضرورة اقتراب الأهداف العامة للتكوين الجامعي من الواقع، أون لا تكون مثالية، وانما تستند إلى الوقائع وتعتمد على المنهجية العلمية.

– **المستقبلية** :يتضمن الهدف دائما طموحا وتوقعا مستقبليا تطويرا للأحوال الراهنة وتجديدا واعتناء بها سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

– **القابلية للتطبيق** :يؤكد هذا المبدأ على ضرورة صياغة الأهداف العامة للتكوين الجامعي بشكل قابل لأن يطبق ويترجم إلى الواقع العملي، ولا تبقى هذا الأهداف نظرية غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع وأن تتحول إلى ممارسات وظيفية على أرض الواقع.

4.6. معايير ضمان جودة التكوين الجامعي:

تعرف معايير جودة التكوين الجامعي على أنها مجموعة من المعلومات والبيانات التي جمعت بطريقة إدارية أو من خلال الاستطلاع والاستقصاء أو بأية وسيلة أخرى لتحدد بشيء من الدقة مستوى الجودة القائم في مؤسسات التعليم العالي، وتتنوع هذه المعايير أو المؤشرات تبعا للغرض منها وتتسع وتتحدد تبعا للمستوى الذي تستخدم فيه. ويمكن عرض أهم هذه المعايير فيما يلي:

أ. جودة عضو هيئة التدريس:

يملك عضو هيئة التدريس دورا هاما في إنجاح العملية التعليمية إذ يتوقف نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها على مقدار ما يبذله عضو هيئة التدريس من نشاط وما يمتلكه من تمكن في مادته العلمية واقتدار في إيصالها ورغبة في إعطائها. ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي وامتلاكه لكفايات تتصل بالطّلبة، وأخرى تتصل بالتخطيط للعملية التعليمية وادارة الصف وتقويم الطلبة وممارسة علاقات إنسانية طيبة وكفايات مهنية عامة. الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية **(سلمان،2010،ص.15)**

ب.جودة المناهج والبرامج التعليمية:

يقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها، ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العامة، واسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة وتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية وتطلعاتها. ويبين الشكل الموالي مختلف التحولات المطلوبة لجودة البرنامج التعليمي في مؤسسة التعليم العالي.

ج.جودة الطالب الجامعي:

تعتبر جودة الطالب الجامعي محور أساسي لجودة التعليم الجامعي ككل، ويعبر عن جودة الطالب بمدى جودة تأهيله صحّيا وعقلّيا ونفسيّا وعلميّا وثقافّيا حتى يتمكن من التفاعل الصفي وتلقي البرامج التدريسية، واستكمالا لمتطلبات تأهيله والضمان بأن يكون من صفوة الخريجين. ويسهم الطالب في جودة التعليم العالي من خلال منحه الفرصة للتعبير عن رأيه في المناهج الدراسية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس .

د. جودة طرق التدريس الجامعي:

يعّبر التدريس الجامعي على مجموعة الأنشطة الشاملة لكيفية تنفيذ موقف التدريس طبقا لمبادئ محددة تتصف بقدر من المرونة، لتكون أكثر ملاءمة للظروف المتغيرة في المواقف التعليمية على أن شارك كل من المعلم والمتعلم بفعالية لتحقيق الأهداف المسطرة. ويتمثل المبدأ الأساسي للتدريس الجامعي في مدى فهم الطلبة للمعلومات ومدى قدرتهم على توظيفها في حياتهم، وليس حفظها واسترجاعها ثم نسيانها. ولتحقيق جودة التدريس الجامعي، فيما يلي بعض المتطلبات الواجب اتباعها من قبل عضو هيئة التدريس:

– تحديد أهداف المقرر الدراسي ومراجعة مفرداته وطرق تقييمه في أول لقاء للأستاذ مع الطلبة في بداية الموسم الجامعي؛

– التحضير الجيد للمحاضرة من خلال الاطلاع على المراجع لعرضها بطريقة مشوقة للطلبة؛

– الحضور إلى مكان إلقاء المحاضرة في الوقت المحدد؛

– مراجعة الأفكار العامة لمحاضرة اليوم السابق عند بداية المحاضرة لتثبيت معلوماتها في أذهان الطلبة

وربط المحاضرة الجديدة بالسابقة لها؛

– تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة في قاعة الدراسة **(سلمان،2010،ص.16).**

هـ.جودة التشريعات واللوائح الجامعية:

يقصد بالتشريعات واللوائح الجامعية، مجموع القواعد والإجراءات التي تحدد البنى الهيكلية لمؤسسات التعليم الجامعي، وتوضح إجراءات سير العمل، والعلاقات القائمة بين وحدات الجامعة الواحدة والكلية الواحدة والقسم الواحد، والجامعات فيما بينها، وبين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وتتمثل مرتكزات جودة التشريعات واللوائح في مدى :

– قدرتها على توضيح الاجراءات التي تحكم النشاط الجامعي في وحداته المختلفة؛

– قدرتها على الاستجابة السريعة والمرنة للمتغيرات المحلية والعالمية؛

– قدرتها على تحديد المسؤوليات والمهام الوظيفية للعناصر البشرية في المستويات المختلفة

و.جودة الإدارة الجامعية:

كلما زادت جودة العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وقيادة وتوجيه للأداء، استخدمت الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية المتاحة بشكل أفضل، الأمر الذي من شأنه تحقيق جودة عالية للخريج الجامعي. ويدخل في إطار جودة إدارة المؤسسة الجامعية التخطيط الإستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة الجودة بها.

ز. جودة التمويل والإنفاق الجامعي:

تمثل جودة التعليم متغيرا تابعا لقدرة التمويل الجامعي، فتوفير الأموال اللازمة للوفاء بالتمويل التعليم له أثره الكبير والفاعل في تنفيذ البرامج التعليمية. وبدون التمويل اللازم والرشادة في الإنفاق يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية. أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية فإن مشكلاته تقل ويسهل حلها من جهة، ومن جهة أخرى فإن سوء استخدام الأموال سيؤدي ضمنا إلى تغيير خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم العالي.

ح.جودة المباني التعليمية والتجهيزات والخدمات:

تعتبر جودة المباني وتجهيزاتها، أداة فعالة لتحقيق جودة التعليم، لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها. وحيث أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل: القاعات، التهوية، الإضاءة، المقاعد، الصوت، المكاتب، وغيرها من المشتملات تؤثر على جودة التعليم ومخرجاته، فكلما حسنت واكتملت قاعات التعليم كلما أثر ذلك بدوره على قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب.**(عبد الحي،2005،ص.95).**

ط. جودة تقييم الأداء التعليمي:

يتطلب رفع كفاءة وجودة التعليم، تحسين أداء عناصر الجودة التي تتكون منها المنظومة التعليمية، والمشتملة بصفة أساسية على الطالب، والمعالم والبرامج التعليمية، وطرق تدريسها وتمويل إدارة المؤسسة التعليمية، وكل ذلك يحتاج بالطبع إلى معايير لتقييم كل العناصر بشرط أن تكون واضحة ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها، وهذا يتطلب بدوره تدريب كافة العاملين بالمنظومة التعليمية على ضمان الجودة، مع إعادة هيكلة الوظائف والأنشطة وفق تلك المعايير ومستويات الأداء؛**(عبد الحي،2005،ص.95).**

.4.7.أركان العملية التكوينية:

حتى تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت من أجلها، فلا بد لها من أط ا رف فاعلة ومتفاعلة، تلك هي الأركان الرئيسية في العملية التكوينية وهي :هيئة التدريس، الطلاب، الهيكل الإداري والتنظيمي، وأي تغيب لأحد هذه الاطراف معناه اختلال أركان هذه العملية، وبالتالي تراجع الجامعة عن الهدف الذي أسسها من أجله المجتمع.

- **هيئة التدريس:**

تعتمد الجامعة على مجموعة من الباحثين والدارسين، الذين لا يقتصرون على تلقين المعلومات الموجودة في الكتب للطلاب فحسب، بل يتعاونون معهم على اكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام الوسائل العلمية، هو ذلك الذي يشترك مع طلابه في تحقيق نمو ذاتي يصل أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة، فهو بذلك يتعرض حتما للاطلاع على النقائض وبعض المشاكل واثارة أسئلة من شأنها إثراء بحثه وتنشيطه.

وعلى اعتبار أن الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في **العملية التكوينية** لأنه القائم على هذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة ومسؤولا عن السير الحسن للعملية التربوية والبيداغوجية في الجامعة، فبالإضافة إلى ذلك فهو يقوم بمهام عديدة على مدار العام كالتدريس، الاشراف على مذكرات التخرج أو التدريبات الميدانية، الاجتماعات البيداغوجية او الإدارية، المشاركة في تحضير الامتحانات وتصحيحها...الخ .

ونجد الأستاذ الجامعي أيضا رجل إداري، توكل له مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، فنجده رئيسا للقسم، أو عميدا للكلية أو عميدا للجامعة، ويشترط أن يكون من ذوي الرتب العالية، وقد تغلب على العامل بالتدريس الوظيفة الإدارية ولكنه يظل رسميا عاملا بالتدريس.

وعلى العموم يحظى الأستاذ الجامعية إضافة لما سبق بالعديد من الم ا زيا نذكر منها على سبيل المثال :

– انه يحظى بمكانة اجتماعية عالية في مجتمعه.

– يتمتع بالحرية الأكاديمية بالنسبة لما يقوم بتدريسه.

– يتعامل أستاذ الجامعة مع طلاب ناضج فكريا وعقليا، وتوجد العديد من القوانين واللوائح التي تحدد وتنظم العلاقة بينهما، بعكس المدرس في التعليم قبل الجامعي.

– تتاح لأساتذة الجامعة فرص عديدة يستطيعون من خلالها تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي كالتكوين في الخارج، أو العمل كاستشاريين في بعض الهيئات الحكومية والخاصة، تأليف الكتب والمراجع الجامعية وغيرها.

ونظرا لهذه الامتيازات وغيرها فان ذلك كان سببا في ارتفاع وتطور هيئة التدريس في بلادنا، وهي نتيجة طبيعية للتطور الكلي الهائل في إعداد الطلبة، إلا أن ذلك قابله نسبة ضعيفة لفئة

الأساتذة من ذوي التأهيل العالي المطلوب للاشراف وعلى مستوى ما بعد التدريج أي درجة أستاذ وأستاذ محاضر **(حفيظي، 2005، ص.91)** .

- **الطالب:**

الطالب الجامعي هو شخص له مستوى علمي يسمح له بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام والتقني إلى الجامعة، وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة، إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم ورغبته، إذ يعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية والفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، ويمثل عدديا الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية.

فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته واستعداداته الشخصية، وتنمية مهارته بالمعرفة اللازمة في حياته العلمية والجامعية .إلا أن الطلاب أحيانا يتعرضون للفشل في دراستهم أو عدم القدرة على التكيف مع المناخ الجامعي الجديد وذلك لعدة أسباب:

– غياب التوعية التربوية حول أجواء وظروف الدراسة الجامعية في المراحل السابقة لها.

– ضعف الجانب الإعلامي التوجيهي في السنوات الجامعية الأولى حول الفروع المتاحة للطالب، والاختصاصات التي يمكن أن يسجل بها**(دليو، وأخرون، 2001، ص.91)**.

- **الهياكل الإدارية والتنظيمية:**

إن الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة هو مجموعة القواعد والأجهزة التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف التنظيم، ويمكن اعتبار الجامعة إحدى هذه التنظيمات المعقدة نسبيا، وذات ثقافة تنظيمية وأسلوب إداري خاصين لهما أثار على فعالية تسييرها.

ففي إطار هذا الهيكل الإداري والتنظيمي تتحدد المهام والوظائف الخاصة بكل فرد في هذه المؤسسة من أبسط عامل إلى قمة هرم الهيكل(أساتذة، طلبة، إداريين، عمال)...، وأي اختلال أو غموض في هذه المهام أو الحياد عنها فإن ذلك ينعكس على العملية التكوينية ككل، ويعتبر نجاح المؤسسة الجامعية والعملية التكوينية مرهون بوجود إطارات إدارية متخصصة وهيكل تنظيمي محكم ومرن وأفراد واعية، بدون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتعليمي، اللذان يساهمان معا في تحسين المردود ورفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية**(غياث،1984، ص. 47)**.

من خلال ما تم عرضه نرى أنه لتجاوز هذه العقبات وجب إحداث إصلاحات في كامل المنظومة التربوية بجميع مراحلها، كما يجب احترام شخصية الطالب واختياره لتخصصه الذي يرغب في دراسته لأنه جزء من شخصيته وميزة تجعله مسؤولا في المراحل اللاحقة.

4.8. التكوين الجامعي في اطار نظام ل.م.د:

إن التكوين في نظام ل.م.د لابد أن يكسب الطالب كفاءات ترتبط بمستقبل ميدان نشاطه، تمكينه من الكفاءات، اعداده للاحترافية، مده بأدوات ذات بعد أخلاقي للمهنة(والتي يجب أن لا تكون مضرة بالنظام الاجتماعي)، تكوينه للبعد الاقتصادي (الاستخدام بأقل تكلفة للوسائل الاقتصادية لتقديم حلول للتساؤلات المطروحة في إطار نشاطه)، والتكوين النوعي يقتضي أن يكون:

- **نظاما راهنا:** وهنا يندرج التعليم في النموذج السوسيو-بنائي أو التعلم، و لا يتضمن تلقي المعرفة بطريقة سلبية، و إنما نظاما يستجيب للمعلومات المحصل عليها و تطبيقها في سياق محدد.
- **نظاما علميا:** ويتطلب الانفتاح على التخصصات الاخرى ينظر اليه كمصفاة سوسيو-إدراكية(معرفية)، تسمح بإعطاء معنى للفائدة التي يحصل عليها الطالب في تكوينه الذاتي، يمكن لحالات ما بين وتعدد التخصصات أن تكون سبب تطوير التعلم، وبناء النماذج المعرفية الادراكية.
- **نظاما للتكوين الذاتي:** حيث يسمح للكفاءات الجديدة والمحصل عليها و الانشطة المستقلة للمتعلم ببناءات جديدة، ويرتبط بناء الكفاءات بالتعليم حسب السياق، لا، الكثير من الوسائل المرتبطة بالسياق (اسلوب التعليم، اسلوب التحليل، الوسائل المادية-التكنولوجية)، والوسائل الرمزية منها اللغة، الرياضيات. **(قادري، وبن نابي، 2017، ص.366).**

4.9. التكوين الجامعي في ظل المتغيرات المحلية والعالمية:

لقد أفرزت الساحة الدولية آليات تكوين جامعي حديث تكيفت مع عدة مستويات:

- الإستفادة من تكنولوجيا الإعلام والإتصال وهو ما أصبح يسمى بتكنولوجيا التعليم.

- الإستفادة من التطورات الهائلة في الوسائط التكنولوجية – التعليم الإلكتروني.

– تطوير أساليب الإدارة الجامعية الحديثة كالإدارة بالمشاركة وإدارة الأهداف وإدارة الجودة الشاملة.

– لا شك أن الثورة المعلوماتية قد أثرت على مجالات عديدة تمس الجامعة ووظائفها بحيث نجد أنها أثرت على:

– وسائل ومتطلبات عملية التكوين ومدى تأثيرها على الرصيد المعرفي.

– طبيعة المؤسسات التعليمية التي تعمل على تكوين عنصر بشري يساهم في تنمية الجامعة للمجتمع.

هذا ما يجعل الجامعة في حاجة إلى:

– تكيف الإدارة الواعية بتوظيف راس المال البشري الذي يتفاعل مع الماضي ويتكيف مع المستقبل.

– تجديد و بناء أطر برامجية تكوينية تتطور بشكل دقيق ومتسارع.

*قد أصبح واقع الاهتمام بالعنصر البشري في حاجة إلى طرائق تكوينية جامعية متكيفة مع هذا العنصر الذي أصبح في حاجة إلى شروط منها:

– إن التنافس فرض على المتنافسين انتهاج سياسات اقتصاد السوق منها:

– الاستشارات الدولية في مجال التعليم العالي فأصبح تنافسا كونيا بدلا من كونه إقليميا.

– إن التنافس لم يعد يعتمد في الدرجة الأولى على القوى المادية، ولكنه أصبح يرتكز أساسا على كفاءة العنصر البشري، وهكذا يتحول هذا للاستثمار المستقبلي بتوظيف نظم تعليمية تكوينية جديدة **(بوحنية،2005،ص.13).**

.4.10. متطلبات التكوين الجامعي في ظل المتغيرات العالمية و المحلية:

إن التكوين الجامعي في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في:

– مجالات وفروع التخصصات حيث يجب أن تستجيب لمتطلبات التنمية.

– إعادة تصميم الغايات والأهداف.

– تنويع الاستراتيجيات والسياسات بتوظيف العناصر المادية والبشرية.

– تغيير أساليب و طرق التدريس وجعلها أكثر مرونة.

– النظام الإجتماعي لطبيعة العلاقات.

– النظام التكنولوجي(الأساليب – المناهج) والنظام الإقتصادي، فلا شك أن هذه البيئة تتطلب إدارة فعالة وإحساس بوعي مستقبلي، وقدرة على التأقلم مع المتغيرات الجديدة.

– إعادة مراجعة الكثير من البرامج ونظم التعليم القديمة هذه العناصر تؤكد على أن المؤسسة التي يجب أن تفكر على ثلاث مستويات أساسية:

- على مستوى الذهنيات الممارسة للعملية التعليمية والتكوينية.
- على مستوى الهياكل و الوسائل التعليمية.
- على مستوى التشريعات واللوائح التنظيمية بما يجعلها أكثر مرونة ودقة، والشكل التالي يوضح ظاهرة التكوين الجامعي في ظل البيئة المحيطة به وما تضمنه من متغيرات على الصعيد المحلي و العالمي.

إن البيئة التعليمية التي تساهم في تكوين الفرد في كل جوانب الحياة التي يتم فيها التفاعل لاطراف العملية التكوينية، وهذا ما يحدث داخل الجامعة من علاقات وقوى وقيم وتشمل هذه البيئة النظام الثقافي(المعتقدات – التوقعات.)**(هارون، 2010، ص.45)**.

4.11. العوامل اللازمة لتحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر من منظور ضمان الجودة:

أكد بيرنبوم 1989 على تعدد تعريفات النوعية , وأبرز وجود ثلاثة أبعاد للنوعية في التعليم العالي يجب عدم التفريط بأي منها:

***البعد الأكاديمي** :وهو تمسك المؤسسة بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية الأكاديمية.

***البعد الاجتماعي** :وهو تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه.

***البعد الفردي** : وهو تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم المتنوعة.

ولكي تتحقق النوعية الجيدة في المنتجات والخدمات يجب أن تقوم المؤسسة(الجامعة، مثلا) التي تزود الناس بالمنتجات والخدمات باتخاذ إجراءات متعددة تضمن اتصاف المنتج أو الخدمة بالنوعية الجيدة .وهذه الإجراءات الهادفة لتحقيق النوعية الجيدة تسمى ضمان النوعية Quality assurance.

إن النوعية مهما كانت الطريقة التي تعرف بها، عبارة عن خاصيةCharacteristic يمتلكها المنتج أو الخدمة بكمية قد تقل أو تكثر.

أما ضمان النوعية فهي عملية موجهة نحو الحصول على هذه الخاصية .وهذه العملية تشمل كل الإجراءات المخططة والمنظمة التي من شأنها جعل الاحتمال كبيرًا في أن المنتج أو الخدمة سيمتلك متطلبات محددة ومواصفات موضوعة مسبقًا.

وعرفت (Robinson,2004)ضمان النوعية بأنها " مجموعة النشاطات التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان معايير محددة وضعت مسبقًا لمنتج ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات".

ويرتكز مفهوم ضمان النوعية على عمليات تنفيذية وأنظمة ,ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي:

–وضع معايير للمنتج أو الخدمة، والمعيار هو عبارة تصف خاصية مطلوبة في المنتج أو الخدمة، وتستعمل كأساس لقياس مستوى الجودة، ومواصفات المنتج أو الخدمة قد تتضمن عدة معايير يجب الالتزام بها.

–تنفيذ الإنتاج أو تقديم الخدمة بحيث يتم الحصول على منتج أو خدمة وفق المعايير الموضوعة مسبقًا وبشكل منتظم.

–تكوين ثقة لدى الزبون أو مستعمل المنتجات والخدمات ,نتيجة للعنصرين السابقين، في أن ما وعد به سيتحقق دائمًا**(سولامي، 2010، ص.92).**

إن ضمان الجودة هي منحنى تنظيمي للإدارة والمراقبة يقوم على قيادة الإدارة العليا للمؤسسة للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للنوعية، كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة في تلك النشاطات.

وضمن هذا المفهوم تركز نشاطات الإدارة والمراقبة باستمرار على ضمان اتصاف المنتجات والخدمات بمستويات الجودة التي تلبي حاجات الزبائن وتحوز على رضاهم.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه سابقا يتضح لنا ان التكوين الجامعي مرحلة جد مهمة لتحضير الطالب لعالم الشغل، ولا يمكن لعملية التكوين أن تتحقق إلا من خلال تأسيس المنهج الفكري السليم الذي تسير عليه هذه العملية التكوينية، والتي تضمن إضافة للعلوم والمعارف التي يتلقاها الطالب، ومنظومة القيم الخلقية، ونظم العلاقات الإنسانية، ووسائل الاتصال المتطورة وغيرها من الضروريات التي تجعل من حياة الطالب في الجامعة متعة، فضلا عن المادة العلمية التي يتلقاها تحت مفهوم ضمان جودة التعليم العالي.

الفصل الخامس: إجراءات الدراسة الميدانية

1.5. منهج البحث

2.5. الدراسة الإستطلاعية

3.5. مجتمع البحث وعينته

4.5. حدود البحث

5.5. أدوات جمع البيانات

6.5. الخصائص السيكومترية للأداة

7.5. الأساليب الإحصائية.

تمهيد:

إستنادا إلى الإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت ضمان الجودة والتكوين الجامعي، وبهدف التحضير لجمع البيانات يتم التطرق في الإطار التطبيقي لكل ما من شأنه ان يخدم هذا البحث، والوصول إلى نتائج تجيب على تساؤلات وفرضيات البحث.

.1.5. منهج البحث:

المنهج المتبع في دراستنا هذه هو المنهج الإحصائي الوصفي الذي يركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين(مؤسسة أو مجتمع معين)واستخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وتفسيرها في صورة نتائج ويتم ذلك عبر عدة مراحل:

أ –جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

ب –عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

ج –تحليل البيانات.

د –تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.

.2.5. الدراسة الإستطلاعية

تعد الدراسة الاستطلاعية أولى الخطوات الأساسية في البحث حيث تتوقف مراحل البحث الأخرى التي تلي مرحلة الدراسة الاستطلاعية على استكمال هذه المرحلة بشكل صحيح.

.1.2.5. أهداف الدراسة الاستطلاعية: نهدف من خلال الدراسة الاستطلاعية الى مايلي:

- استطلاع ميدان الدراسة وتحديده بدقة وإمكانية اجراء الدراسة(Faisabilité).
- تحديد خصائص مجتمع البحث وعينته.
- التعرف على الصعوبات التي قد تواجه الباحث اثناء اجراء الدراسة النهائية.
- تحديد فروض البحث بدقة.
- تحديد محاور الاستبيان وبنوده الأساسية وصياغتها بأسلوب يتناسب مع الدراسة النهائية.

.2.2.5. مجالات الدراسة الاستطلاعية:

أ- **المجال الزماني:** تم اجراء الدراسة الاستطلاعية في شهر **جانفي 2022.**

ب- **المجال المكاني:** تم اجراء هذه الدراسة بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في كل من: جامعة العربي بن مهيدي(أم البواقي)، جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة)، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، جامعة العربي التبسي (تبسة).

ت- **عينة الدراسة الإستطلاعية:** تم اختيار عينة الدراسة الاستطلاعية بطريقة قصدية حيث اشتملت على أعضاء خلايا ضمان الجودة سابقا(فريق التكوين)، ومسؤولين واداريين، والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة الإستطلاعية. كان اختيارنا لهذه العينة قصدا حتى نتحصل على معلومات كافية حول موضوع ضمان الجودة لانهم على دراية اكثر به وإمكانية تزويدهم لنا بتفاصيل اكثر.

جدول رقم(01) يوضح توزيع عينة الدراسة الإستطلاعية

الرقم	العينة	الجامعة	العدد
1	نائب العميد المكلف بالدراسات العليا	- جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)	1
		- جامعة العربي التبسي (تبسة)، **(عضو بخلايا ضمان الجودة سابقا)**	1
		- جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة) **(عضو بخلايا ضمان الجودة سابقا)**	1
		- جامعة الحاج لخضر (باتنة)	1
2	نائب رئيس القسم المكلف بالبيداغوجيا	- جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)	1
		- جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة)	1
		- جامعة الحاج لخضر (باتنة)	1
3	مسؤول التخصص	- جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة)	1
4	مسؤول الميدان	- جامعة العربي بن مهيدي (أم البواقي)	1
المجموع			9

.3.2.5. أداة الدراسة الاستطلاعية:

إعتمدت الطالبة على أداة المقابلة الموجهة بهدف جمع البيانات المراد الحصول عليها بالنسبة للبحث الحالي حيث تم توجيه ثلاث (03) أسئلة مفتوحة للمبحوثين والتي كانت كالتالي:

1- في رأيك هل هناك تقييم من طرف خلايا ضمان الجودة حول مجموعة العناصر التالية التكوينية الاستاذ، برامج التكوين، طرق التدريس.. ؟

2- ماهي الصعوبات في رأيك التي تعيق خلايا ضمان الجودة للقيام بعملية التقييم على الأقل في ميدان واحد(ميدان التكوين مثلا)؟

3- في رأيك ماهي الاقتراحات التي يمكن الاعتماد عليها من اجل تجاوز هذه الصعوبات وبالتالي تفعيل التقييم المرتبط بضمان الجودة؟

.4.2.5. نتائج الدراسة الإستطلاعية:

-**نتائج التساؤل الأول:** تبين من خلال استجابات أفراد العينة، أن خلية ضمان الجودة منذ وضعها في حيز التنفيذ (2008) كانت مفعلة وبديناميكية كبيرة في بداياتها من طرف أعضائها. نتيجة لتصوراتهم الإيجابية لهذه الخلية حول ما ستحققه من متابعة، وتقييم، وبالتالي السعي إلى التحسين المستمر في منظومة التعليم العالي...لكن حسب تصريحات المبحوثين توقفت هذه الخلايا شيئا فشيئا عن القيام بنشاطاتها حتى اختفت كليا في الفترة الأخيرة منذ (2014) إلى يومنا هذا، بمعنى أن هذه الخلية في الفترة الأخيرة **لم تقم بأي تقييم** ولا في ميدان واحد على الأقل.

-**نتائج التساؤل الثاني:** فيما يخص الصعوبات التي اعاقت خلية ضمان الجودة عن أداء نشاطاتها بما في ذلك التقييم كانت الإجابات كالتالي:

- لا تزال فكرة خلية ضمان الجودة حبر على ورق أي غير موجودة في الواقع مما جعلها غير معروفة ونشاطاتها غامضة، وحسب تصريحات أحد المبحوثين أن أعضاء هذه الخلية تم تعيينهم شكليا بالتالي الأدوار والمهام المسندة إليهم غير واضحة، إضافة إلى أن هذه الخلايا لا تقوم بإجتماعات ، و لا يوجد تنسيق بين اعضائها وبين إدارات الجامعة مما جعلها غير معروفة .

- عدم حرص وزارة التعليم العالي على إدماج خلية ضمان الجودة ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة أي جعل لها كيان مادي ومعنوي.

– عدم الحصول على مشاركة الأطراف الفاعلة(الهيئة التدريسية، المسؤولين، الإداريين، البداغوجيين، الطلبة..) في برنامج نظام ضمان الجودة.

– مقاومة التغيير سواء كان من الإدارة أو من العاملين لأن برامج ضمان الجودة تستدعي تغييرا تاما في ثقافة وطرق العمل في المؤسسة من تحمل المسؤولية والإلتزام بمعايير حديثة بالنسبة إلى المسار الإداري والبيداغوجي للجامعة ككل.

– تكوين عضو واحد فقط على مستوى كل جامعة حيث يعتقد القائمين على عملية التكوين أن هذا العضو سيقوم بتكوين أعضاء أخرين، وانه سيحول ما تلقاه من تكوين في مجال ضمان الجودة إلى الواقع، لكن ما حدث كان مخالف تماما لتوقعاتهم.

– إن وضع نظام ضمان الجودة في منظومة التعليم العالي يتطلب وقتا وجهدا كبيرين من طرف أعضاء الخلية المكلفة بذلك، بالتالي فإن بعض الأعضاء يريدون مقابل مادي لهذه المجهودات وعدم تلقيهم لأي مكافآت مادية جعلهم ينسحبون.

– عدم وضوح ثقافة وسياسة وضمان الجودة في التعليم العالي.

– عدم وجود تأييد من الادارة العليا للجامعة لثقافة ضمان الجودة كما انها لم تحرص على توجيه و متابعة نشاطات خلية ضمان الجودة.

– تعيين أعضاء ضمن خلايا ضمان الجودة لا يتميزون بالجدية في تطبيق نظام ضمان الجودة.

–**نتائج التساؤل الثالث:** بالنسبة لمقترحات المبحوثين التي حسب رأيهم يمكن الاعتماد عليها من اجل تجاوز هذه الصعوبات وبالتالي تفعيل التقييم المرتبط بضمان الجودة كانت كالتالي:

– إن التغلب على هذه العوائق يتطلب معرفة إدارة الجامعة العليا وفهمها الواضح لعملية ضمان الجودة، وإن النجاح او الفشل في تطبيق نظام ضمان الجودة يعتمد على مدى تفهم وإلتزام ومشاركة جميع الاطراف المعنيين في الجامعة. كما يعتمد هذا النجاح أو الفشل على مدى التخطيط والإعداد لهذه العملية وما يلزم من مهارات قيادية وأساليب تكنولوجية حديثة لنجاح تطبيق هذه العملية المرتبطة بتحسين التكوين الجامعي.

– نشر الوعي وثقافة ضمان الجودة في أوساط الطلبة والأساتذة و الإداريين بهدف توضيح أهمية تطبيقها.

– إعادة النظر في منظومة التعليم العالي ككل، و أن التغيير الذي يأتي عن طريق نظام ضمان الجودة يجب أن يكون مدروس و ممنهج وعبر مراحل حتى لا تكون هناك مقاومة لهذا التغيير.

–إدخال ثقافة ضمان الجودة بطريقة غير مباشرة عن طريق وكالة وطنية للجودة حيث تقوم هذه الوكالة بتقييم خارجي سنويا لمختلف الأقسام و الكليات بالجامعة، إنطلاقا من التقييم الذاتي**(L'auto-évaluation).**

– إخضاع برامج التكوين للتقييم المستمر بناءا على مؤشرات يتم تحديدها مسبقا في ضوء المرجعية الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي.

– وضع خلية ونظام لمتابعة المتخرجين من الجامعة لان هذا يعزز ضمان جودة التكوين في مجال الاندماج المهني للطلبة بعد التخرج.

– نشر مفاهيم ضمان الجودة والترويج لها قبل البدء بتطبيق المفهوم لضمان تقبل العاملين المفهوم الجديد وعدم رفضه، فضلا عن التعرف على المعوقات التي قد تعرقل تطبيق المفهوم لكي تتم مراجعتها والتصدي لها ويمكن نشر مفاهيم ضمان الجودة والترويج لها عن طريق المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، والدورات التكوينية التي يديرها خبراء في ضمان الجودة.

خلاصة حول نتائج الدراسة الاستطلاعية:

من خلال النتائج المتحصل عليها من الدراسة الاستطلاعية المذكورة أعلاه نستنتج ان خلايا نظام ضمان الجودة متوقفة في الفترة الأخيرة عن أداء مهامها، وهذا راجع لعوائق من أهمها عدم حرص الوزارة الوصية على متابعة هذه الخلايا بصفة دورية وهذا ما أدى الى ظهور عوائق وتحديات أخرى تحول دون تطبيق ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية، وللتغلب على هذه العوائق والصعوبات هو الاستعداد والتحضير الجيد لنظام ضمان الجودة من تكوين مسؤولين، نشر ثقافة ضمان الجودة، المشاركة في اتخاذ القرارات...

وعليه فقد افادتنا الاستطلاعية ونتائجها بشكل كبير في ما يلي:

تحديد مجتمع الدراسة الأساسية وعينته بدقة، تحديد تساؤلات البحث واتجاهها، وبالتالي تحديد محاور الاستبيان وما سيتناوله كل محور، وطريقة صياغته بأسلوب يتناسب مع موضوع الدراسة الحالية، كما تمكنا من تحديد بعض الصعوبات التي قد تواجهنا اثناء اجراء الدراسة الأساسية من أهمها صعوبة التنقل لهذا حاولنا التوجه الى الجامعات التي في قدرتنا ان نتنقل اليها.

3.5- مجتمع البحث وعينته

1.3.5- مجتمع البحث:

حيث تمثل في مجتمع هيئات الجامعات وكانت كالتالي: فقد تم اختيار اربع جامعات من شرق الوطن متمثلة في : جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، جامعة الحاج لخضر باتنة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، جامعة فرحات عباس سطيف.

وتم اختيار ثلاث كليات من كل جامعة و قسمين من كل كلية.

2.3.5- عينة البحث:

تم اختيار العينة الحصصية لضمان الوصول الى افرادها وكانت مقسمة كالتالي:

- تم اختيار نائب عميد من كل كلية، ورئيس قسم، ومسؤول تخصص من كل قسم من كل جامعة من الجامعات المذكورة اعلاه. حيث قدر عدد افراد العينة ب(75) موزعين كما هو موضح في الجداول أدناه.
- أما العينة الثانية فقد تمثلت في أعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة سابقا وقدر عدد افرادها بستة (06) افراد.

جدول رقم (02) يوضح توزيع افراد عينة جامعة قسنطينة

الجامعة	الكلية	القسم	التخصص	التكرار	النسبة
قسنطينة	العلوم الإنسانية والاجتماعية	الفلسفة	فلسفة عربية واسلامية	07	8%
			فلسفة تطبيقية		
		التاريخ	تاريخ المغرب الحديث		
			آثار اسلامية		
	كلية التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال	تكنولوجيات البرامج وأنظمة المعلومات	أنظمة المعلومات	07	8%
			هندسة البرنامج		
		علوم الحاسوب وتطبيقاته	تكنولوجيات المعلومات		
			علوم الإعلام الآلي		
	كلية علم النفس وعلوم التربية	علم النفس	علم النفس المدرسي	07	8%
			علم النفس العيادي		
		علوم التربية	علم النفس التربوي		
			التربية الخاصة		

جدول رقم (03) يوضح توزيع افراد عينة جامعة ام البواقي

الجامعة	الكلية	القسم	التخصص	التكرار	النسبة
ام البواقي	العلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم الاجتماعية	ارطوفونيا	07	8%
			علم النفس عمل وتنظيم		
		العلوم الانسانية	اعلام و اتصال		
			اتصال وعلاقات عامة		
	الحقوق والعلوم السياسية	الحقوق	قانون عام	07	8%
			القانون الجنائي والعلوم الجنائية		
		العلوم السياسية	تنظيم سياسي واداري		
			علاقات دولية		
	كلية العلوم والعلوم التطبيقية	الهندسة الميكانيكية	بناء ميكانيكي	07	8%
			علم الطاقة		
		الهندسة الكهربائية	هندسة كهربائية		
			الكترونيك		

جدول رقم (04) يوضح توزيع افراد عينة جامعة سطيف

الجامعة	الكلية	القسم	التخصص	التكرار	النسبة
سطيف	علوم الطبيعة والحياة	العلوم البيولوجية	ميكروبيولوجيا	07	8%
			الكيمياء الحيوية		
		العلوم الزراعية	الإنتاج النباتي		
			حماية النباتات		
	الحقوق والعلوم السياسية	الحقوق	قانون عام	07	8%
			قانون خاص		
		العلوم السياسية	علاقات دولية		
			تنظيم سياسي واداري		
	لغة و ادب عربي	لغة عربية	لغات التخصص	07	8%
			لسانيات النص		
		لغة و ادب عربي	نقد معاصر		
			لسانيات تطبيقية		

جدول رقم (05) يوضح توزيع افراد عينة جامعة باتنة

الجامعة	الكلية	القسم	التخصص	التكرار	النسبة
باتنة	العلوم الإنسانية والاجتماعية	علوم إسلامية– شريعة	شريعة وقانون	07	8%
			فقه وأصول		
		علوم إسلامية–لغة عربية وحضارة اسلامية	تاريخ وحضارة اسلامية		
			لغة عربية ودراسات قرآنية		
	علوم المادة	فيزياء	فيزياء نظرية	07	8%
			فيزياء المواد		
		كيمياء	كيمياء تحليلية		
			كيمياء المواد		
	العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	علوم التسيير	إدارة الموارد البشرية	07	8%
			إدارة مالية		
		علوم اقتصادية	اقتصاد وتسيير المؤسسات		
			اقتصاد نقدي وبنكي		

***ملاحظة:** تم اختيار الجامعات المذكورة أعلاه لضمان سهولة التنقل لتوزيع الاستبيانات، واختيار العينة الحصصية لأننا نرى بأنهم يستطيعون افادتنا اكثر فيما يخص موضوع ضمان الجودة، اما فيما يخص أعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة لانهم معنيين اكثر بموضوع ضمان الجودة واردنا الاستفادة من خبرتهم في هذا المجال من خلال توظيف آرائهم في صياغة المقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي.

.4.5- حدود البحث:

1.4.5- الحد المكاني:

أجري البحث بالجامعات التالية: جامعة العربي بن مهيدي (ام البواقي)، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، جامعة عبد الحميد مهري (قسنطينة)، جامعة فرحات عباس (سطيف). حيث تم إختيار هذه الجامعات لسهولة التنقل ووجود بعض التسهيلات لتطبيق استبيان الدراسة النهائية.

2.4.5- الحد الزماني:

أجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة بين نهاية شهر جوان (2022) إلى بداية شهر نوفمبر (2022).

5.5- أدوات جمع البيانات:

يعد تصميم أداة الدراسة من الأمور المهمة في البحث العلمي، فبقدر ما تكون أداة الدراسة صحيحة بقدر ما تكون نتائج البحث سليمة، وذلك لأن أداة الدراسة هي الطريقة التي سيتوصل الطالب من خلالها إلى نتائج البحث الذي يقوم به.

لذا وجب أن يكون الباحث على دراية كاملة بطريقة وكيفية تصميم أداة الدراسة، من أجل إنجاح البحث المراد دراسته.

وبهدف اختيار الأداة المناسبة لدراستنا الحالية قامت الطالبة بالاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ضمان الجودة و التكوين الجامعي، و الأدوات التي تم استخدامها لقياسه، فضلا عن اهداف الدراسة ، إضافة الى تساؤلاتها. لذا ارتأينا اختيار استبيان لأنه يتناسب و مشكلة بحثنا وتساؤلاتها ويغطي اهداف بحثنا إضافة إلى سهولة تطبيقه ووصوله إلى افراد العينة.

.1.5.5. وصف استبيان الدراسة الأول:

لقد تم اعتماد استبيانان في هذه الدراسة بهدف جمع البيانات اللازمة حيث:

تم تطبيق الاستبيان الأول على الهيئة البيداغوجية للجامعة(نائب عميد من كل كلية، ورئيس قسم، ومسؤول تخصص من كل قسم من كل جامعة من الجامعات المذكورة أعلاه) وقد تم توزيع (84) استبيان وتم استرجاع (75) استبانة.

بالنسبة للاستبيان الثاني فقد وزع على ستة (06) افراد من أعضاء اللجنة الوطنية لنظام ضمان الجودة سابقا.

- تكون الاستبيان الأول من**(50)** بند موزعة على خمس محاور وهي كما يلي :
- **المحور الأول** : يضم بيانات عامة حول الجامعة، الكلية، القسم، نائب عميد، رئيس قسم، مسؤول تخصص.
- **المحور الثاني**: يتعلق بتطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية ويضم **(17)** بند باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.
- **المحور الثالث**: وكان حول فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية و يضم **(8)** بنود باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.
- **المحور الرابع**: يتعلق بمعيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية ويضم **(15)** بند بمقياس ليكرت الخماسي.
- **المحور الخامس**: مقترحات تفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي ويضم **(10)** بنود بمقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم(06) يوضح أجزاء ومحاور الاستبيان الاول

الجزء	المحاور	البنود
الجزء الاول	بيانات عامة	/
الجزء الثاني	تطبيق ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	(17)
الجزء الثالث	فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	(8)
الجزء الرابع	معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	(15)
الجزء الخامس	مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي	(10)

.2.5.5.الخصائص السيكومترية لاستبيان الدراسة الاول:

- **أولا/الصدق**

***الصدق الظاهري:**

تم عرض أداة البحث (الاستبيان الأول والثاني) على أساتذة باحثين مختصين في علم النفس العمل والتنظيم وعلى دراية بموضوع البحث من جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاجتماعية. حيث طلب منهم إبداء أراءهم حول:

- طول الاستبيان
- مدى توافق البنود مع المحاور
- ترتيب محاور الاستبيان
- سلامة الصياغة اللغوية
- مدى ملائمة البدائل المستخدمة من حيث الطبيعة والعدد.

***صدق المفهوم:**

للتأكد من صدق المفهوم للاستبيانين المعتمدين في الدراسة الحالية، تم اعتماد طريقتين هما صدق الاتساق الداخلي أي إرتباط البنود بأبعادها، وطريقة المقارنة الطرفية بين درجات أعلى الفئات وأدناها.

وفيما يخص البيانات المتحصل عليها تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Siences (SPSS) النسخة (26) للمعالجة الإحصائية.

- وللتأكد من قوة ارتباط البنود بالمحاور التي تقيسها، تم حساب معاملات ارتباط (بيرسون) لكل بند بالمحور الذي يقيسه، فكانت النتائج كما يلي:

-فيما يخص **محور خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:**

جدول رقم (07): يوضح معامل ارتباط البنود بالمحور الثاني (خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية)

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	*0.439	10	**0.533
2	*0.459	11	*0.412
3	**0.558	12	**0.605
4	**0.599	13	*0.520
5	**0.628	14	*0.420
6	**0.549	15	**0.517
7	*0.421	16	*0.408
8	*0.424	17	**0.723
9	*0.491		

***معاملات ارتباط دالة عند 0.05 ****معاملات ارتباط دالة عند0.01**

نلاحظ من خلال الجدول رقم(07) ان معاملات ارتباط البنود رقم(1، 2، 7، 8، 9، 11، 13، 14، 16) دالة عند (0.05) ، والبنود رقم (3، 4، 5، 6، 10، 12، 15،17) دالة عند (0.01) مما يعني علاقة ارتباطية موجبة دالة بين هذه البنود والمحور الثاني.

-بالنسبة **لمحور مدى فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية**

جدول رقم(08)معامل ارتباط البنود بالمحور الثالث (محور مدى فعالية خلايا ضمان الجودة في في الجامعة الجزائرية)

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	**0.521	5	**0.519
2	*0.476	6	*0.489
3	**0.572	7	*0.497
4	*0.474	8	*0.455

***معاملات ارتباط دالة عند 0.05 ****معاملات ارتباط دالة عند0.01**

بالنسبة لمعاملات ارتباط البنود بالمحور الثالث نلاحظ من خلال الجدول رقم(08)ان معاملات ارتباط البنود رقم (1، 3، 5) دالة عند(0.01) ، والبنود رقم (2، 4، 6، 7، 8) دالة عند (0.05) مما يدل على علاقة ارتباطية موجبة دالة بين هذه البنود والمحور الثالث.

-أما فيما يتعلق بمحور **معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية**

جدول رقم(09) يوضح معامل ارتباط البنود بالمحور الرابع **معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية**

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	**0.540	9	**0.579
2	**0.675	10	*0.459
3	*0.424	11	**0.592
4	*0.419	12	**0.665
5	**0.492	13	**0.696
6	**0.587	14	**0.642
7	*0.448	15	**0.553
8	*0.422		

***معاملات ارتباط دالة عند 0.05 ****معاملات ارتباط دالة عند0.01**

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) فإن البنود رقم (1، 2، 5، 6، 9، 11، 12، 13، 14، 15) دالة عند (0.01)، والبنود رقم(3، 4، 7، 8، 10) دالة عند (0.05) مما يعكس لنا علاقة ارتباطية موجبة دالة بين البنود والمحور الرابع.

-اما محور **استراتيجيات تفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي**

جدول رقم(10) يوضح معامل ارتباط البنود بالمحور الخامس (استراتيجيات تفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي)

البند	معامل الارتباط	البند	معامل الارتباط
1	*0.363	6	*0.434
2	**0.634	7	*0.375
3	**0.625	8	*0.426
4	**0.483	9	**0.569
5	**0.639	10	**0.549

***معاملات ارتباط دالة عند 0.05 ****معاملات ارتباط دالة عند0.01**

وما نراه من خلال الجدول رقم(10) ان البنود رقم(1، 6، 7، 8) دالة عند (0.05) ، والبنود رقم (2، 3، 4، 5، 9، 10) دالة عند (0.01)، وهذا يعكس لنا علاقة ارتباطية موجبة دالة بين البنود والمحور الخامس.

- **معاملات ارتباط المحاور فيما بينها:**

جدول رقم(11) يوضح معاملات ارتباط المحاور فيما بينها

المحاور	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس
المحور الثاني	1	**0.425	*0.396	*0.356
المحور الثالث	**0.425	1	**0.496	**0.412
المحور الرابع	*0.396	**0.496	1	**0.565
المحور الخامس	*0.356	**0.412	**0.565	1

***معاملات ارتباط دالة عند 0.05** ****معاملات ارتباط دالة عند0.01**

تبين لنا من خلال الجدول رقم(11) ان المحورين الثاني والثالث معاملات ارتباطها بينها كانت دالة عند(0.01)، وان المحاور الثاني والرابع والخامس دالة عند (0.05)، أما المحاور الثالث والرابع والخامس دالة عند(0.01)، فنستنتج أن هناك ارتباط إيجابي بين محاور الاستبيان.

- **صدق المقارنة الطرفية**

تم تطبيق الاستبيان على (30) فرد من افراد العينة ثم رتبنا الدرجات ترتيبا تنازليا واخذنا نسبة 27% لنتحصل على المجموعة العليا والمجموعة الدنيا لإيجاد الفروق بينها عن طريق اختبار**(ت)** لدلالة الفروق بين المجموعتين.

جدول رقم(12): صدق المقارنة الطرفية لمحاور الاستبيان

المحاور	ت المحسوبة	درجة الحرية	ت الجدولية
المحور الثاني	5.84	18	2.878
المحور الثالث	2.97		
المحور الرابع	2.91		
المحور الخامس	2.89		

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(12) ان (ت) المحسوبة اكبر من (ت) الجدولية، وعليه فإن أداة البحث (الاستبيان) تتميز بقدرة تمييزية مقبولة بين مستويات الدرجات على مختلف المحاور.

***ثانيا/ثبات الأداة:**

للتأكد من ثبات أداة البحث(الاستبيان) تم حساب معامل الثبات بالاعتماد على طريقتي: **التجزئة النصفية** بعد تصحيح الطول بمعادلة **سبيرمان–براون**، ومعامل **الفا كرونباخ**، وذلك بعد التطبيق الواحد على عينة البحث.

استخدمت الطالبة طريقة التجزئة النصفية وتم حساب معامل الارتباط بين جزئي الاستبيان وتحصل على معامل ثبات قدره **(0.85)** وهو معامل ثبات مقبول.

كما تم حساب معامل الفا كرونباخ، وقدر ب**(0.91)** وانطلاقا من ان معامل الثبات الذي يساوي او يزيد عن **0.70** مقبولا الامر الذي يشير إلى ثبات مقبول للاداة.

6.5. وصف الاستبيان الثاني:

- تكون الاستبيان الثاني من**(12)** بند موزعة على اربع محاور وهي كما يلي :
- **المحور الاول:** يتعلق بخلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية ويضم **(02)** بنود باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.
- **المحور الثاني:** وكان حول مدى فعالية خلايا ضمان الجودة في عملية تقييم عناصر العملية التكوينية و يضم **(02)** بنود باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.
- **المحور الثالث:** يتعلق بمعيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية ويضم **(04)**بنود بمقياس ليكرت الخماسي.
- **المحور الرابع:** استراتيجيات تفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي ويضم **(04)** بنود بمقياس ليكرت الخماسي.

جدول رقم(13) يوضح أجزاء ومحاور الاستبيان الثاني

الجزء	المحاور	البنود
الجزء الثاني	تطبيق ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	(02)
الجزء الثالث	فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	(02)
الجزء الرابع	معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	(04)
الجزء الخامس	مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي	(04)

وسؤالين مفتوحين :

***برأيك ماهي العراقيل التي تعيق تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية؟**

***من وجهة نظرك ماهي الأفكار المقترحة التي يمكن اعتمادها لتخطي هذه العراقيل لتفعيل نظام ضمان الجودة؟**

1.6.5.الخصائص السيكومترية للاستبيان الثاني:

***الصدق:**

***الصدق الظاهري فقد تم توضيحه سابقا.**

***صدق المفهوم:**

فيما يلي جدول يوضح معاملات ارتباط بنود الاستبيان بمحاورها

جدول رقم (14)يوضح معاملات ارتباط بنود الاستبيان بمحاورها

المحور2	معاملات الارتباط	المحور4	معاملات الارتباط	المحور5	معاملات الارتباط
البنود	/	البنود	/	البنود	/
1	0.875**	1	0.791*	1	0.855**
2	0.754*	2	0.817*	2	0.881**
المحور3	/	3	0.975**	3	0.783*
البنود	/	4	0.771*	4	0.890**
1	0.780*				
2	0.865**				

***معاملات ارتباط دالة عند 0.05 **معاملات ارتباط دالة عند0.01**

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (14) ان البند رقم (1) الخاص بالمحور الثاني والبند رقم(2) الخاص بالمحور الثالث، والبند رقم (3) الخاص بالمحور الرابع، والبنود رقم(1،2،4) في المحور الخامس كلها كانت دالة عند (0.05)، والبنود رقم (2) في المحور الثاني، والبند رقم (1) في المحور الثالث، والبنود رقم(1،2،4) في المحور الرابع، والبند رقم(3) في المحور الخامس كانت دالة عند(0.01) مما يعكس لنا علاقة موجبة بين البنود ومحاورها.

- **معاملات ارتباط محاور الاستبيان الثاني فيما بينها:**

جدول رقم(15) يوضح معاملات ارتباط محاور الاستبيان الثاني فيما بينها

المحاور	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس
المحور الثاني	1	*0.728	**0.759	**0.820
المحور الثالث	*0.728	1	**0.766	**0.795
المحور الرابع	**0.759	**0.766	1	**0.852
المحور الخامس	**0.820	**0.795	**0.852	1

***معاملات ارتباط دالة عند 0.05** ****معاملات ارتباط دالة عند0.01**

نلاحظ ان معامل الارتباط بين المحور الثاني والمحور الثالث كانت دالة عند(0.01)، اما المحاور الثالث والرابع والخامس فقد كانت دالة عند (0.05) ما يعكس لنا علاقة ارتباطية موجبة بين محاور الاستبيان.

***صدق المقارنة الطرفية:**

جدول رقم(16): صدق المقارنة الطرفية الخاص بالاستبيان الثاني

ت المحسوبة	درجة الحرية	ت الجدولية
3.16	4	2.776

نلاحظ من خلال الجدول رقم(16) أن قيمة (ت) الجدولية كانت أقل من قيمة (ت) المحسوبة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الاستبيان لديه قدرة تمييزية مقبولة.

***الثبات:**

وللتأكد من ثبات الاستبيان استخدمنا معامل الفا كرونباخ وقد قدر ب(0.76) وهو معامل ثبات مقبول.

***الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:**

إن الهدف من استخدام الأساليب الإحصائية فب البحوث هو تحويل النتائج الكيفية إلى نتائج كمية، ولاجل ذلك تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية باستخدام برنامج التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Siences (SPSS) النسخة (26).

- معامل ارتباط **بيرسون** في التأكد من قوة ارتباط البنود بمحاور الاستبيان التي تقيسها والتأكد من قوة ارتباط المحاور ببعضها البعض.
- معادلة **سبيرمان–براون** لتصحيح الطول.
- **ألفا كرونباخ** للتأكد من ثبات أداة البحث.
- **ت** لدلالة الفروق بين درجات المجموعات للتأكد من صدق أداة البحث.
- **ك^2** للتأكد من دلالة الفروق بين تكرارات استجابات الافراد على محاور الاستبيان.

الفصل السادس: عرض ومناقشة النتائج

1.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الاول

2.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني

3.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث

4.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع

5.6. عرض ومناقشة نتائج الاستبيان الثاني

الخاتمة

تمهيد:

تشير مناقشة النتائج وتفسيرها إلى مهمة استخلاص الاستنتاجات من الحقائق التي تم جمعها بعد دراسة تحليلية أو تجريبية في الواقع، بمعنى أنه بحث عن معنى أوسع لنتائج البحث.

وبالتالي، فإن مناقشة النتائج وتفسيرها هي الجهاز الذي يمكن من خلاله فهم العوامل التي يبدو أنها تشرح ما لاحظه الباحث في سياق الدراسة بشكل أفضل، كما أنه يوفر تصوراً نظرياً يمكن أن يكون بمثابة دليل لمزيد من الأبحاث.

ومنه من خلال إجراءات الدراسة الميدانية والبيانات المتحصل عليها نقوم من خلال هذا الفصل بعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها وتفسيرها لإعطاء إجابات لتساؤلات البحث ووضع بعض المقترحات والحلول.

1.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الأول:

تحصل افراد عينة البحث في **محور نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية** على درجات تراوحت بين **85** كحد أقصى و **18** كأدنى حد، حيث قمنا بتقسيم طول فئة الدرجات الى **2** و كان وسط الفئة **33**، واعتبرنا كلما مالت الدرجات إلى 85 فنظام ضمان الجودة غير مطبق فعليا في الجامعة الجزائرية، وكلما كانت الدرجات تميل نحو 18 فنظام ضمان الجودة مطبق فعليا في الجامعة الجزائرية. وفيما يلي الجدول يوضح استجابات افراد العينة على **محور نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:**

جدول رقم (17)يوضح استجابات افراد العينة على محور نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	التكرار	النسبة المئوية	$ك^2$
غير مطبق	59	%78.7	المحسوبة:11.351 درجة الحرية: 4 الجدولية:9.49 مستوى الدلالة:0.05
مطبق	16	%21.3	
المجموع	75	%100	

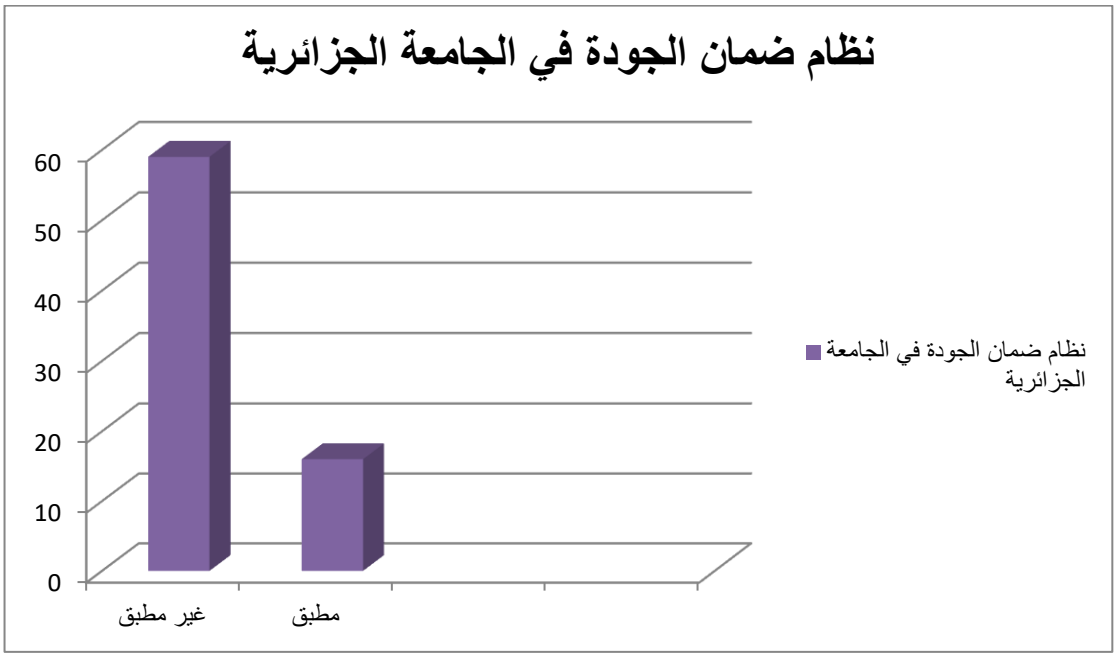

شكل رقم(05)يوضح تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

لقد كان محور نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية يدور حول ما إذا كان نظام ضمان الجودة مطبق فعليا في جامعاتنا الجزائرية منذ وضعه حيز التنفيذ (2008).

وبعد تحليلنا للبيانات المتحصل عليها احصائيا نلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات افراد العينة في ما إذا كان نظام ضمان الجودة مطبق فعليا أو غير مطبق حيث كانت قيمة ك^2 (11.351) المحسوبة أكبر من قيمة ك^2 (9.49)الجدولية عند مستوى الدلالة α=0.05. بمعنى أن أفراد العينة الذين يعتبرون أن نظام ضمان الجودة غير مطبق فعليا كانوا يمثلون نسبة (78.7%) في مقابل نسبة (21.3%) يعتبرونه مطبقا.

أي أن هناك توجه كبير من أفراد العينة نحو أن نظام ضمان الجودة غير مطبق بالرغم من أن هناك ضرورة ملحة لتطبيق نظام ضمان الجودة، كما أن الجامعات الجزائرية بحاجة ماسة إلى خلايا ضمان الجودة.

تبين لنا أيضا من خلال استجابات افراد العينة انه يجب تهيئة مناخ تنظيمي مناسب من طرف إدارات الجامعات من اجل التوعية بنظام ضمان الجودة، حيث تفتقر هذه الأخيرة (الجامعات) إلى قواعد بيانية لتوضيح نشاطات خلايا ضمان الجودة إضافة إلى انعدام الدورات الإعلامية والتوعوية فيما يخص نظام ضمان الجودة وأهميته.

كما لاحظنا من خلال استجابات المبحوثين انه لا توجد تخطيطات استراتيجية من طرف الجامعات لتحقيق اهداف نظام ضمان الجودة مثلا من خلال مقاييس بيداغوجية تدرس للطلبة أو دورات تكوينية تقدم للأساتذة والاداريين.. ، وهذا ما جعلهم يعتقدون أن هناك تأخير في تطبيق نظام ضمان الجودة من طرف الجامعات الجزائرية.

وهناك في المقابل نسبة (21.3%) من أفراد العينة يعتقدون أن نظام ضمان الجودة مطبق في الجامعات الجزائرية لكن ليس بشكل واضح، لأنه حسب تصريحاتهم وضحوا لنا أن نظام ضمان جودة التعليم العالي يكون ضمن أنشطة الإداريين والهيئة التدريسية وانه هناك من تلقى فيما سبق تكوينا في شكل ملتقيات واجتماعات ومحاضرات في ما يخص نظام ضمان الجودة، في حين انهم أكدوا لنا انه لا توجد خلايا خاصة بضمان الجودة سواءا في الهيكل التنظيمي الخاص بجامعاتهم، أو قواعد بيانية على موقع الجامعة توضح نشاطاتهم. وإن وجد رابط لخلية ضمان الجودة على موقع الجامعة لا يتضمن أي شيء حول نشاطاتها.

ما نلاحظه من خلال تحليلنا السابق ان أفراد على ادراك تام بأهمية تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعات بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي وهذا اتفقنا فيه مع **دراسة أسماء عميرة(2013)** بعنوان " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة جيجل". حيث توصلت نتائج دراستها إلى أن الأساتذة بجامعة جيجل، على وعي بفلسفة إدارة الجودة الشاملة ودورها الفعال في تحسين نوعية الخدمة التعليمية، كما أن هناك العديد من المبررات التي تدفع بالجامعة إلى تبني هذا المنهج الناجح و العمل به.

2.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الثاني:

تراوحت درجات افراد عينة البحث في ما يخص محور **فعالية خلايا ضمان الجودة في عملية تقييم عناصر العملية التكوينية** بين 40 كحد أقصى، و08 كأدنى حد. وعند تقسيم طول فئة الدرجات إلى 2 كان وسط الفئة 16. حيث اعتبرنا كلما اتجهت الدرجات نحو 40 فخلايا ضمان الجودة غير فعالة في عملية تقييم عناصر العملية التكوينية، وكلما اتجهت نحو 08 فخلايا ضمان فعالة في عملية تقييم عناصر العملية التكوينية.

والجدول ادناه يوضح استجابات افراد العينة في محور **فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:**

جدول رقم (18)يوضح استجابات افراد العينة في محور فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	التكرار	النسبة المئوية	$ك^2$
غير فعالة	60	%80	المحسوبة:12.251 درجة الحرية: 4 الجدولية: 9.49 مستوى الدلالة:0.05
فعالة	15	%20	
المجموع	75	%100	

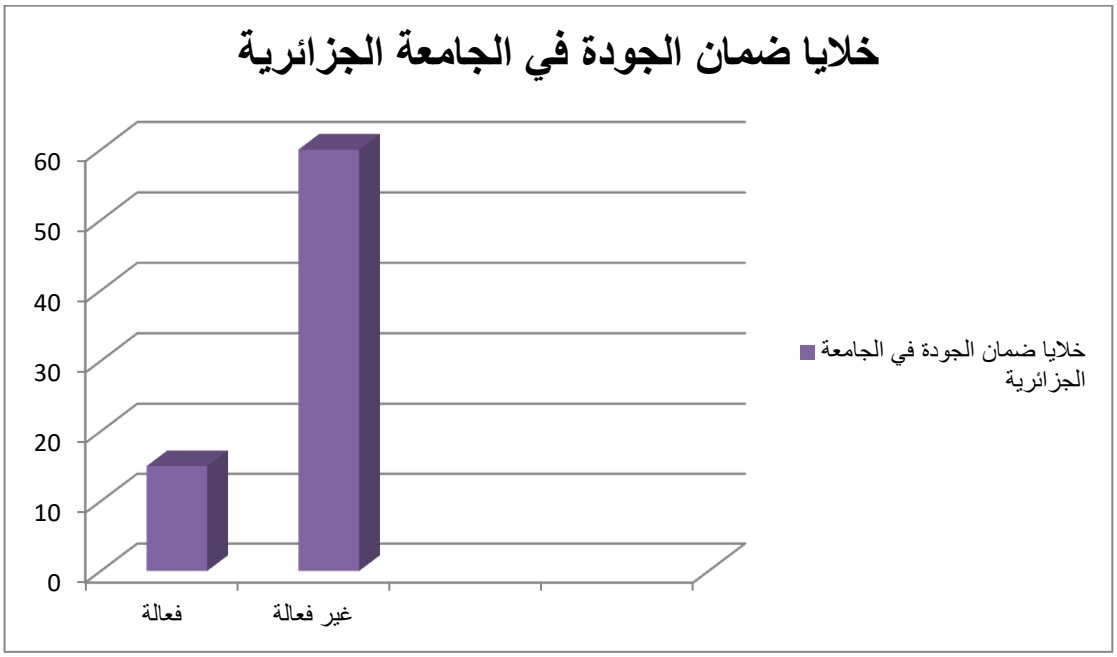

شكل رقم(06)يوضح فعالية خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

حيث يدور هذا المحور حول ما إذا كان هناك دور فعال لخلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية.

وانطلاقا من النتائج التي تم الوصول اليها نلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات افراد العينة في ما إذا كانت خلايا ضمان الجودة فعالة في عملية تقييم عناصر العملية التكوينية او غير فعالة فنلاحظ أن قيمة ك^2 (12.251) المحسوبة أكبر من قيمة ك^2 (9.49)الجدولية عند مستوى الدلالة α=0.05 .

وهذا ما يدل على أن نسبة (80%) من المبحوثين يعتقدون أن خلايا ضمان الجودة ليس لها دور فعال في تقييم عناصر العملية التكوينية لأنهم حسب تصريحاتهم خلية ضمان الجودة لم يسبق لهم أن لاحظوا مشاركتها اثناء عمليات تقييم برامج التكوين على مستوى الكليات والاقسام، او أنها قدمت مساهماتها حول المقاييس المدرسة ، حتى دورها في متابعة التحصيل العلمي والمعرفي للطلبة كان منعدم.

كما وضحوا لنا أن خلايا ضمان الجودة إن وجدت في الجامعة، لا تحرص على استخدام أساليب اتصال فعالة مع الإداريين والهيئة التدريسية، كالإعلانات الكتابية، او على موقع الجامعة أو الاجتماعات مثلا..

وقد اتضح لنا من تصريحات افراد العينة انهم يشجعون خلايا ضمان الجودة على ان تقدم لهم اقتراحاتها حول معايير تقييم برامج التكوين التي تقدمها الجامعة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي و هذا ما يدل على انا خلايا ضمان الجودة لم تشارك في تقييم برامج التكوين.

فيما نجد نسبة (20%) من المبحوثين يعتقدون أن لخلايا ضمان الجودة دور فعال فيما يخص تقييم عناصر العملية التكوينية فيما سبق عند وضع نظام ضمان الجودة منذ سنة (2008)، كانت قد حددت بعض المعايير التي يمكن اعتمادها لوضع نظام تقييم متكامل خاص بالعلمية التكوينية ككل (تقييم طرق التدريس، تقييم برامج التكوين، تقييم الدعائم البيداغوجية للبحث المكتبي، تقييم التحصيل العلمي والمعرفي) ومن ثم تم اعتماد هذا النظام من طرف الجامعات الى يومنا مع إضفاء بعض التغييرات.

اختلفت نتائج هذا المحور مع نتائج دراسة **إميليا محمود النقري و إخليف يوسف الطراونة** (2018): بعنوان **درجة تحقيق الجامعات الأردنيّة لمعايير ضمان الجودة من وُجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديميّة فيها**" حيث أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها كانت مرتفعةّ، في حين تفيد نتائج محور دراستنا الحالية أن هناك غياب لكل من دور خلايا ضمان الجودة ومعاييرها في تقييم عناصر العملية التكوينية.

3.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث:

حيث كانت درجات افراد عينة البحث في ما يخص محور **معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية** بين 75 كحد أقصى، و16 كأدنى حد. وعند تقسيم طول الفئة إلى 2 كان وسط الفئة 29.

وعليه فإن الدرجات التي تميل إلى 75 تعني أن هذه الأسباب المعيقة لتطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية، والدرجات التي تميل إلى 16 تعني انها ليست معيقات لتطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية.

ويتضح لنا في الجدول ادناه استجابات افراد العينة في محور **معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:**

جدول رقم (19)يوضح استجابات افراد العينة في محور معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية	التكرار	النسبة المئوية	$ك^2$
معيقات	68	%90.7	المحسوبة:11.231 درجة الحرية: 4 الجدولية: 9.49 مستوى الدلالة:0.05
ليست معيقات	7	%9.3	
المجموع	75	%100	

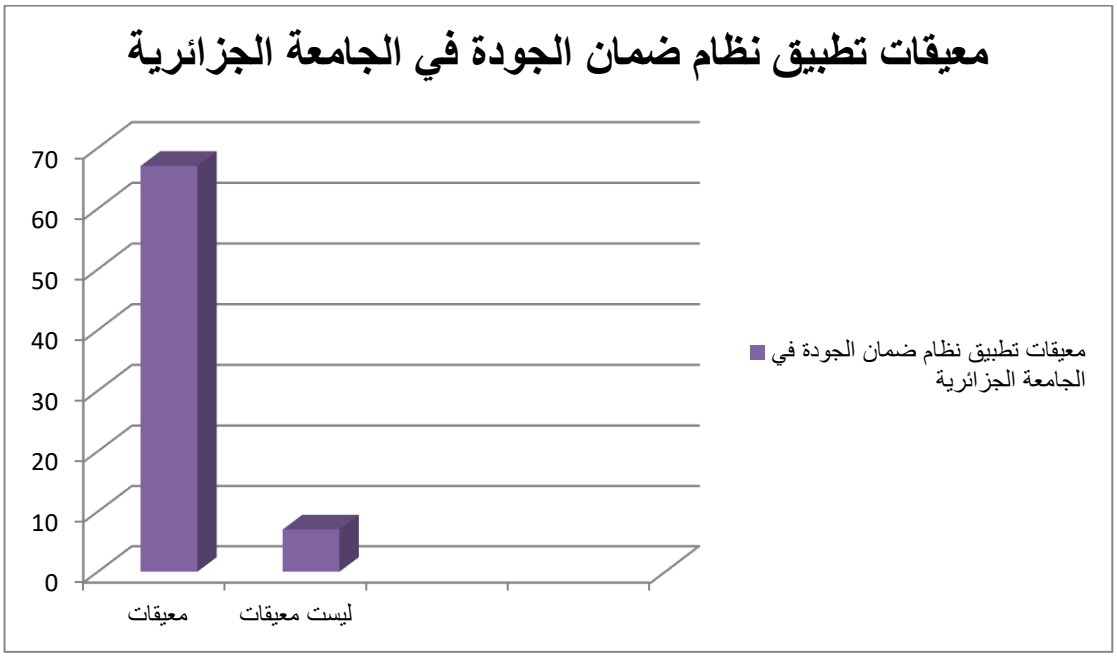

شكل رقم(07)يوضح معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

نحاول من خلال هذا المحور تحديد **معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية.**

حيث تجلى لنا من خلال النتائج التي تحصلنا عليها أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات افراد العينة فيما يخص تحديد معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة إذ أن قيمة ك^2 (11.231) المحسوبة أكبر من قيمة ك^2 (9.49)الجدولية عند مستوى الدلالة α=0.05 .

وقد تبين لنا ان نسبة (90.7%) من أفراد العينة حددوا لنا طبيعة معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة، والتي تمثلت في غياب شبه منعدم لثقافة نظام ضمان الجودة وضعف أساليب التوعية به إضافة إلى عدم قناعة مسؤولي الجامعات بتطبيق نظام الجودة وهذا راجع لمركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود عمل جماعي على مستوى الجامعة بين مختلف الأطراف المعنية بنظام ضمان الجودة . وقد تمت الإشارة لهذا سابقا من خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية الخاصة بالدراسة الحالية.

كما أن هناك محاولات لمقاومة التغيير من طرف بعض المسؤولين الإداريين، والأساتذة... إذ يعتقدون أن نظام ضمان الجودة قد يفرض عليهم قرارات لا تتماشى ورغباتهم، هذا لعدم وضوح مهام خلايا ضمان الجودة و سياسة نظام الجودة في حد ذاته لضعف قنوات الاتصال بين خلية

ضمان الجودة و إدارة الجامعة، بالتالي عدم انتهاج أساليب اتصال فعالة وحديثة لنقل الانشغالات بين الطرفين (خلايا ضمان الجودة ، والمسؤولين الإداريين في الجامعة).

كما صرح لنا افراد العينة انه لم تتوفر لهم سابقا فرص دورات تكوينية فيما يخص نظام ضمان الجودة حتى يتسنى لهم فهم هذا النظام عن كثب، سواءا من طرف الجامعة أو من جهات خارجية.

و قلة الإطارات المتخصصة بنظام ضمام ضمان الجودة في الجامعة، إضافة إلى عدم ادماج خلية ضمان الجودة ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة. كل هذا وذاك جعل من نظام ضمان الجودة أمرا غامضا في اذهان جميع الأطراف.

اما فيما يخص نسبة (9.3%) من افراد العينة حسب رأيهم قد تكون هناك عوامل وظروف أخرى تكون معيقة لنظام ضمان الجودة ابرزها العوامل المادية كالهياكل الخاصة بخلايا ضمان الجودة من مواقع ملموسة مجهزة بكل ما تحتاجه الخلية، أيضا ثقافة كل جامعة واستراتيجياتها المتبعة قد لا تتوافق ومعايير نظام ضمان الجودة.

وقد اتفقت نتيجة هذا المحور مع دراسة. **دراسة راضية بوزيان سنة (2010)**: بعنوان" واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية ".

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات ومعوقات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي وقد كشفت نتائج الدراسة عن أهم المعوقات فقد تمثلت في:

عدم ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية التي تتفق ومتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة وذلك على مستوى أبعاد الثقافة التنظيمية، التمركز في اتخاذ القرارات، ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة، عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم، وعدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل ومقاومة التغيير سواء من العاملين أو الإدارات.

4.6. عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع:

فيما يخص محور **مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي** فقد كان طول الفئة بين 50 كأقصى حد و 17 كأدنى حد، وكان وسط الفئة 16 عند تقسيمها إلى2.

وعليه فإن الدرجات التي تميل إلى 50تعني أن المقترحات المذكورة في الاستبيان تساهم في تفعيل نظام ضمان الجودة لتحين نوعية التكوين الجامعي، أما الدرجات التي تميل إلى 17 تمثل أنهذه المقترحات لا تساهم في تفعيل نظام ضمان الجودة لتحين نوعية التكوين الجامعي.

وفيما يلي استجابات افراد العينة على محور **مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي** موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (20)يوضح استجابات افراد العينة في محور مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي

مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي	التكرار	النسبة المئوية	$ك^2$
حلول	69	%92	المحسوبة:21.632 درجة الحرية: 4 الجدولية:9.49 مستوى الدلالة:0.05
ليست حلول	6	%8	
المجموع	75	%100	

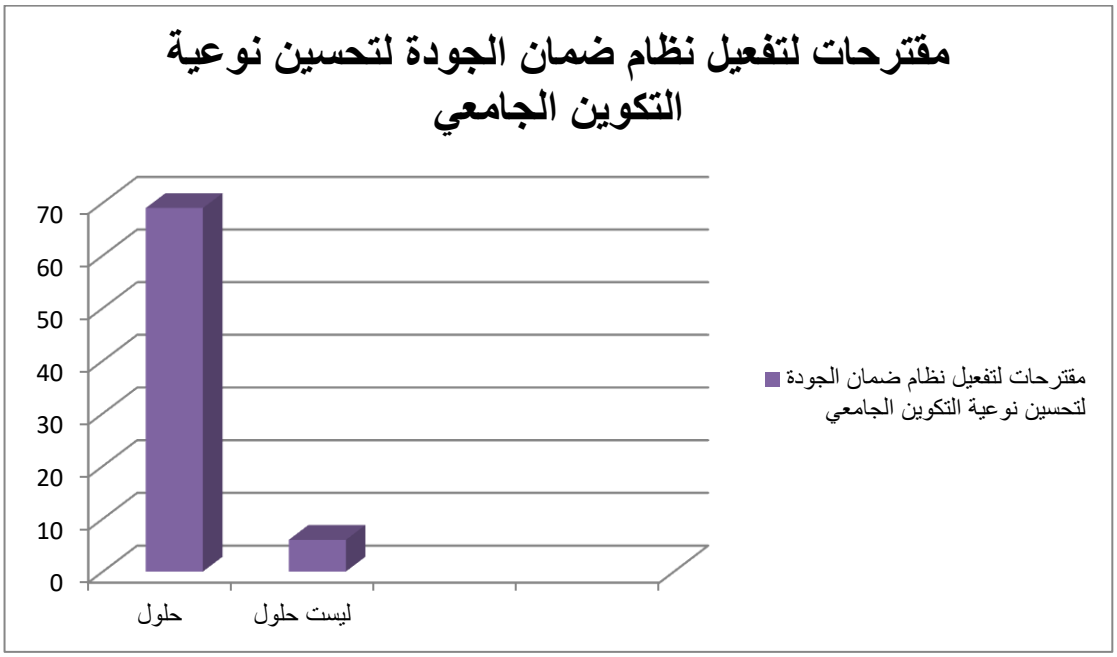

شكل رقم(08)يوضح مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي

من خلال هذا المحور نحاول إيجاد مقترحات لتفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي، وقد اتضح لنا من نتائج البيانات التي تحصلنا عليها أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تكرارات استجابات افراد العينة، فيما يخص تحديد اهم المقترحات التي من شأنها تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي. فنجد أن قيمة ك^2 (21.632) المحسوبة أكبر من قيمة ك^2 (9.49)الجدولية عند مستوى الدلالة α=0.05 .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج ان نسبة (92%) من افراد العينة يرون بأنه لتفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين، يجب اعتماد استراتيجية جديدة في ترسيخ ونشر ثقافة ضمان الجودة في الوسط الجامعي (مسؤولين، إداريين، أساتذة، طلبة، عمال...).

إضافة إلى ضرورة اتباع آليات الحكامة الجيدة وترسيخ سياسة اللامركزية ، والتي ترمي إلى تقاسم المهام و مشاركة كل من الهيئة التدريسية، والإداريين في عمليات نظام ضمان الجودة. مع إلتزام الإدارة العليا للجامعة بالتخطيط المنظم لسياسة ضمان الجودة . .

كما أكد لنا المبحوثين وجوب الحرص على توفير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لخلايا ضمان الجودة يلعب دورا كبيرا في تسهيل تطبيق مهام وأنشطة نظام الجودة من أجل التحسين

المستمر للعملية التكوينية. وإدماج خلايا ضمان الجودة ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة، وتفعيل روابطها على مواقع لجامعة حتى تبقى على تواصل مستمر مع جميع الأطراف.

توضيح أهداف وغايات نظام ضمان الجودة ومفاهيمه وتكييفها مع نظام المؤسسات الجامعية حتى يتسنى لجميع الأطراف ادراكها (الهيئة التدريسية، الطلبة ، الإداريين، العمال...)، ونشرها عن طريق دورات إعلامية وتكوينية كالدورات التكوينية داخل وخارج الجامعة من طرف كوادر مؤهلة، والملتقيات، والمحاضرات..

أن تقوم إدارة الجامعة بمتابعة دورية ومستمرة للوائح والسياسات المتبعة من طرف نظام ضمان الجودة لضمان سيرورة نشاطاتها وتحقيق أهدافها.

بالنسبة لفئة(8%) من المبحوثين الذين يرون أن هذه المقترحات لا تساهم في تفعيل نظام ضمان الجودة فإنهم يتفقون معنا بأنها فعلا مقترحات جيدة لكنها غير كافة فحسب اعتقادهم يجب السعي دائما لتطوير الخطط والسياسات لضمان سيرورة وتطبيق نظام ضمان الجودة بمعنى أن تكون مواكبة لكل موسم دراسي جديد ومواكبة للتطورات العلمية والعالمية ، وعلى الإدارات الجامعية والمسؤولين محاولة سماع والاستفادة من الأفكار التي تأتي من الفئة الشبانية وأخذها بعين الاعتبار طبعا في مجال ضمان الجودة في الجامعة.

5.6. عرض ومناقشة نتائج الاستبيان الثاني:

لقد كان هدفنا من الاستعانة بهذا الاستبيان وعينة اعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة بغرض الحصول على معلومات ادق وكافية لتساعدنا فيما بعد على الوصول الى الهدف الرئيسي الخاص بدراستنا الا وهو معرفة كيفية تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي. وعليه فقد اتخذت استجابات أعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة تقريبا اتجاها واحدا فكانت متقاربة جدا

فقد جاءت نسبة استجابتهم (95%) نحو المحور الأول الخاص ب نظام ضمان الجودة حول ما اذا ما كان مطبقا فعلا على ارض الواقع في الجامعة الجزائرية بأنه ليس مطبقا فعلا.

أما فيما يخص المحور الثاني كانت نسبة استجابتهم (89%) وهي تدل على انا خلايا نظام ضمان الجودة غير مفعلة ولا تقوم باي نشاطات في الجامعات.

أما المحور الثالث فقد كانت نسبة الاستجابات (98%) تؤكد أن هناك تأخير في تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية لأنها فعلا تفتقر إلى ثقافته (ضمان الجودة).

بالنسبة للمحور الرابع كانت نسبة(99%) تمثل أن افراد العينة يؤكدون على إعادة التفكير في نظام التعليم العالي بأكمله في الجزائر لتفعيل نظام ضمان الجودة وهذا ما وضحوه لنا لاحقا من خلال الإجابة على السؤالين المفتوحين.

نتائج الإجابة على التساؤل الاول:

***برأيك ماهي العراقيل التي تعيق تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية؟**

تكمن العراقيل بوجه خاص في ضرورة إصدار قانون أساسي يحدد صلاحيات الخلايا، مهامها و واجباتها و هذا من أجل ديمومتها. ضف إلى ذلك:

-المركزية في اتخاذ القرات من طرف المسؤولين الجامعيين بالتالي عدم المشاركة.

- عدم وجود خطة عمل لخلايا ضمان الجودة مما يجعلها أقل فاعلية.

- عدم إضفاء الطابع الرسمي على خلايا ضمان الجودة داخل المنشآت الجامعية.

- غياب ثقافة التقييم والجودة عن ممارسات المنتسبين للتعليم العالي.

-إصرار الدولة من خلال الوصاية على عدم استقلالية الجامعة، خاصة فيما يخص الجانب المالي وجانب التسيير.

-في إطار عولمة الشهادات والتعليم العالي ككل، ظهرت حزمه من الاصلاحات من بينها نظام الشهادات الحالي: ليسانس، ماستر، دكتوراه+ إنشاء هياكل لضمان الجودة في التعليم العالي. ولكن الغريب في الامر أن القوانين الخاصة بالتسيير الحسن للشهادات أصدرت في حينها وبسرعة، إلا القانون الخاص بإدارة الجودة فانه لم يصدر بعد.

و هذا ما شجع الأساتذة على تولي مناصب نوعية بالجامعة مثل مسؤول اختصاص، مسؤول شعبة، مسؤول ميدان، بينما لا يرغب الأساتذة الانضمام لخلايا ضمان الجودة لأنها حسبهم عمل مبهم وغامض و مضيعة للوقت. زد على ذلك أن كلمة خلية يعني للكثير شيء صغير مجهري لا أهمية له.

نتائج الإجابة على التساؤل الثاني:

***من وجهة نظرك ماهي الأفكار المقترحة التي يمكن اعتمادها لتخطي هذه العراقيل لتفعيل نظام ضمان الجودة؟**

- مواصلة الجهود الرامية إلى ترسيخ ونشر ثقافة الجودة والتقييم بين الفاعلين الجامعيين (لأن المعركة الحقيقية لتطبيق فعال لنظام ضمان الجودة تبدأ من ترسيخ ثقافة الجودة).

- الاستعانة بالتجارب الدولية الرائدة والاستفادة من الخبراء الوطنيين والدوليين في ضمان الجودة للوصول إلى تفعيل تطبيق نظام الجودة ومعالجة ما يمكن أن يظهر من اختلالات.

- بناء وتحسين نظام معلومات خاص بإدارة وتسيير المؤسسات الجامعية على اعتبار أنه حجر الزاوية في تطبيق نظام ضمان الجودة الذي يحتاج باستمرار إلى تدفق معلومات حول التسيير المؤسساتي والبيداغوجي.

- اتباع نهج تشاركي أفضل في اتخاذ القرارات.

- وضع إستراتيجية وطنية لضمان الجودة برؤية واضحة ودقيقة وأهداف يجب تحقيقها، و تنفيذ هذه الاستراتيجية وإدارتها من البداية إلى النهاية.

- إضفاء الطابع الرسمي على خلايا ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي مع وضع خطة عمل يتعين إنجازها، و تحديد الآجال اللازمة لتقديمها.

-الجميع يصر على أن تصبح خلية ضمان الجودة، نيابة مديرية للجامعة مكلفة بالجودة، وهذا مثلما هو معمول به في معظم الجامعات العالمية الرائدة، وهو ما تم الاتفاق عليه بين رؤساء خلايا ضمان الجودة خلال الجلسات التي أشرف عليها خبراء البنك الدولي.

-أكبر عائق يكمن في كلمة (خلية) ...الجميع يرى أن إطلاق مصطلح خلية على هيئة مهتمة بالجودة هو تقزيم متعمد لها ولدورها.

خاتمة:

في ظل ما تم عرضه سابقا من خلال الدراسات السابقة، وما ورد ذكره في الاطار النظري في الدراسة الحالية. نرى ان نظام ضمان الجودة أصبح من الانشغالات الأساسية في مؤسسات التعليم العالي لمواكبة عجلة التنمية العالمية، والقدرة على المنافسة التي تواجهها نتيجة التغيرات التي تحيط بها (تغيرات اقتصادية، سياسية، اجتماعية..).

إضافة إلى تحقيق الجودة في نوعية التعليم العالي لتحسين نوعية التكوين بالتالي توافق مخرجاتها (الطالب) مع متطلبات سوق العمل.

لقد قامت هذه الدراسة بالتركيز على كيفية تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي من خلال محاولة تحديد أهم المعيقات التي تعيق تطبيق هذا النظام للوصول الى مقترحات وحلول لمحاولة تفعيله.

لهذا انطلق البحث من تساؤلات حول:

- هل نظام ضمان الجودة مطبق فعليا في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟
- خلايا ضمان الجودة هل هي فعالة على ارض الواقع في الجامعة الجزائرية ؟
- هل تساهم عملية تحديد معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في تحسين تفعيله بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟
- ماهي التصورات التي يمكن اقتراحها لتساهم في تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟

وللاجابة على تساؤلاتنا تم الاستعانة بالمنهج الوصفي باستخدام استبيانين. وتم تطبيق الدراسة على (75) فرد من الهيئة البيداغوجية موزعين على اربع جامعات (أم البواقي، سطيف، قسنطينة، باتنة). و (06) أفراد من أعضاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة سابقا.

وفيما يخص البيانات المتحصل عليها تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Siences (SPSS) النسخة (26) للمعالجة الإحصائية.

وبعد تفريغ البيانات واجراء المعالجة الاحصائية تم التوصل الى النتائج التالية:

- ان نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية غير مطبق فعليا على ارض الواقع منذ وضعه حيز التنفيذ سنة (2008) هذا ما أكده لنا افراد العينة من خلال استجاباتهم على المحور الأول الخاص بتطبيق نظام ضمان الجودة.
- كما ان خلايا ضمان الجودة ليست فعالة حقا في الجامعة الجزائرية فحسب افراد العينة أنشطتها غير واضحة تماما ولا تملك موقع في الهيكل التنظيمي الخاص بالجامعة او موقع الكتروني خاص بها.

***من خلال تحليلنا لاستجابات افراد العينة حاولنا استنتاج أهم المعيقات التي تحول دون تطبيق نظام ضمان الجودة وهي:**

- **معيقات تتعلق بالمسؤولين:** ترجع الى إهمال موضوع ضمان الجودة من طرف المسؤولين على مستوى وزارة التعليم العالي. وهي من اكبر المعيقات التي حالت دون تفعيله في الجامعة الجزائرية فحسب النتائج المتحصل عليها من افراد العينة لا يوجد أي اهتمام واضح او متابعة جدية من طرف المسؤولين في الوزارة حول نظام ضمان الجودة ولهذا لم يفعل من طرف المسؤولين في الجامعة و عدم إعطاء أهمية لهذا الموضوع اطلاقا، لو كانت الوزارة الوصية اهتمت بهذا الموضوع ولديهم إرادة سياسية واضحة لكانت هناك تعليمات للجامعات فيما يخص سيرورة نظام ضمان الجودة واستمراره.

- ومن أبرز معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة من وجهة نظر افراد العينة محل الدراسة هو **مقاومة التغيير** الذي سيأتي به نظام ضمان الجودة وهذا راجع لفرضه ممارسات جديدة وأدوار ربما إضافية (جهد إضافي) ومهارات قد لا يمتلكها المنتسبون للجامعة في الوقت الراهن، إضافة الى ضعف الثقة في نتائج برنامج نظام ضمان الجودة الناتجة عن عدم امتلاك المسؤولين في الجامعة للثقافة الكافية حول فلسفة نظام ضمان الجودة (هذه العوامل تساهم بشكل مؤكد في التوجه نحو مقاومة مشروع التغيير).

-ومن أهم الصعوبات التي تعيق تطبيق نظام ضمان الجودة التي استنتجناها من ما أدلى به افراد عينة الدراسة الحالية، الخوف من **التقييم لدى المسؤولين الجامعيين** الذي ترتكز عليه آلية ضمان الجودة. وهذا راجع حسب استجابات افراد العينة الى قلة وضعف تكوين، وتوعية

المسؤولين بإجراءات وسيرورة آلية التقييم التي يفرضها نظام ضمان الجودة، مما يؤدي الى خوفهم من فقدان السلطة والنفوذ وبالتالي أغلب مسؤولي الادارة الجامعية يرون أن خلايا ضمان الجودة تعتبر كأدوات رقابة.

- الافتقار الى **خبرات وكفاءات** في مجال نظام ضمان الجودة الذين هم من المفروض ان يروجوا له عن طريق دورات تكوينية ، محاضرات،.. مما أدى إلى غياب ثقافة هذا الاخير (نظام ضمان الجودة) و قلة التوعية به ان لم نقل انعدامها، داخل الجامعة او خارجها الامر الذي جعل سياسته غامضة ومبهمة.

- **المركزية في اتخاذ القرارات** من طرف المسؤولين وعدم اشراك جميع الطراف فسياسة نظام ضمان الجودة تعتمد بشكل أساسي على أسلوب المشاركة في اتخاذ جميع القرارات ، وهذا ما شكل عائقا كبيرا في سيرورته (نظام ضمان الجودة) .

- **عدم ادماج خلايا ضمان الجودة** ضمن الهيكل التنظيمي بشكل واضح سواءا بالنسبة **لامتلاكها كيان مادي** "مكتب بإدارة الجامعة وتجهيزاته اللازمة، وتمويل خاص بها..." حتى تتمكن من انجاز نشاطاتها والترويج لها، إضافة الى **عدم امتلاكها موقع الكتروني** على المواقع الرسمية للجامعات وان وجد لها فهو لا يعمل ولا يوجد به تحديثات، ليتمكن الجميع من فهم مهامها وادوارها ونشاطاتها.

***اقتراحات هذه الدراسة حول تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:**

انطلاقا من النتائج التي تحصلنا عليها من تحليلنا لاستجابات افراد العينة حول ما اذا كان نظام ضمان الجودة مطبقا ام لا، وفعالية خلايا ضمان الجودة على ارض الواقع، **وتحديد أهم المعيقات** توصلنا الى بعض **الحلول والمقترحات** التي يمكن ان **تساهم بقوة** في **تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية** نحاول سردها فيما يلي:

- على المسؤولين في وزارة التعليم العالي توجيه اهتمام اكبر نحو موضوع نظام ضمان الجودة ومتابعته بجدية واستمرار، وتوفير كل ما يلزم من طاقات بشرية ووسائل مادية، وكل ما من شأنه ان يساهم بقوة في تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية، وإعادة النظر في سياسات واستراتيجيات منظومة التعليم العالي في الجزائر ككل.

– تكوين افراد مؤهلين، وذوو كفاءة، ومهارات قيادية عالية، بالإضافة الى ضرورة امتلاكهم خبرات إدارية لتولي أنشطة ومهام نظام ضمان الجودة وتدريب الاخرين في مجال هذا الاخير.

– باعتبار فلسفة نظام ضمان الجودة ترتكز وبشكل أساسي على سياسة المشاركة، فعلى المسؤولين في الجامعة محاولة التخلي عن السلطة والمركزية في اتخاذ القرارات وفتح المجال للأطراف الأخرى للمشاركة بمقترحاتهم وابداء آرائهم حول سياسة نظام ضمان الجودة.

– انتهاج استراتيجية فعالة لترسيخ ثقافة ضمان الجودة و توضيح مدى أهميتها بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، من خلال فتح دورات تكوينية في مجال ضمان الجودة للإداريين والأساتذة والطلبة والعمال...والعمل على التوعية بهذا النظام عن طريق الإعلانات والملتقيات والمحاضرات والملصقات..، حتى يتسنى للجميع ادراك أهمية نظام ضمان الجودة في التعليم العالي ويتبدد الغموض الذي في اذهانهم حول هذا النظام.

– دمج خلايا ضمان الجودة في الجامعة بشكل رسمي عن طريق جعل لها مكان مادي ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة وتعديل روابطها على مواقع الجامعات ونشرها لنشاطاتها حتى لا تبقى مهامها غامضة، وتوفير لها الامكانيات المادية اللازمة لمزاولة أدوارها.

–يجب على مستوى كل جامعة إجراء دورات تكوينية في مجال التقييم للمسؤولين حتى يتسنى لهم فهمه بوضوح وتتلاشى مخاوفهم حول آلية التقييم التي يعتمد عليها نظام ضمان الجودة.

– المراقبة والمتابعة المستمرة من طرف مسؤولي الجامعة لخلايا ضمان الجودة وتوجيهها والتركيز على العمل الجماعي لضمان استمراريتها، واعداد تقارير بصفة دورية بأهم نشاطات هذه الخلايا وما تحققه من إنجازات، وإقرار نظام كفاءات وحوافز مادية لكل العاملين المثابرين والمتميزين لنظام ضمان الجودة.

– دعم وتشجيع كل ما يتعلق بنظام ضمان الجودة، وتعزيز ثقافتها وممارستها في مؤسسات التعليم العالي لتحقيق اهداف الجامعة وتحسين قدرتها على المنافسة الخارجية ومواءمة مخرجاتها مع سوق العمل، ومواكبة التطورات.

– وضع استراتيجيات تواصل سريعة وفعالة بين جميع الاطراف الفاعلة في عملية تطبيق نظام ضمان الجودة من اجل متابعة دقيقة ومستمرة لضمان تحسين تفعيل هذا الأخير(نظام ضمان الجودة).

–انشاء دليل لنظام ضمان الجودة يكون واضح ومفهوم من طرف الجميع، يتضمن :"التعريف، أهميته، أهدافه، مهامه، أنشطته، إستراتيجياته.. " على مستوى كل جامعة وعلى مستوى جميع الكليات والمعاهد.

المراجع

- **قائمة المراجع:**

باللغة العربية:

- أحمد إبراهيم، أحمد.(2003). *الجودة الشاملة في الادارة التعليمية و المدرسية*. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- أحمد برعي، وفاء.(2002). *دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري*. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
- أحمد سليمان، أماني سليمان.(2019). مدى تطبيق بعض معايير إدارة الجودة الشاملة في كليات جامعة الخرطوم الحكومية وجامعة السودان العالمية الخاصة. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المملكة العربية السعودية*. 3(2).28-40.
- أقطي، رباب.(2008). *التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية*. رسالة ماجيستير غير منشورة. الجزائر: جامعة باتنة.
- أنيس، إبراهيم، وأخرون.(2004). *المعجم الوسيط*، ط2. المعجم الوسيط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- بلعيد التائب، الهاشمي محمد.(2016).*درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجامعات الليبية من وجهة نظر الاداريين الاكاديميين*. رسالة ماجيستير .عمان: كلية العلوم التربوية والنفسية جامعة عمان العربية.
- بلواهري، فريد.(2013). *مدى تماشي التكوين الجامعي في نظام ل .م .د مع متطلبات سوق العمل "حسب رأي الأساتذة* ".رسالة ماجيستير. الجزائر: جامعة سطيف.
- بن حسين، سمير. (2015). تقييم فعّالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر. *مجلة العلوم الاجتماعية والتجارية جامعة أم البواقي*.7(18). 207-220.
- بوحنية، قوي.(2005). التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات، رؤية نقدية استشرافية. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة*.(8). 10-25.
- بوخلخال، عبد الله.(1993).*الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية. الجزائر*: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- بوزيان، راضية. (20-21 نوفمبر2010). *واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية*، الملتقى الدولي الاول حول رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي، سكيكدة: جامعة 20أوت1955.
- الترتوري، محمد عوض.(2009).*ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي*.عمان: دار المسيرة.
- تركي، رابح.(1990).*اصول التربية والتعليم*. الجزائر: ديوان المطبوعات.
- تغليت، وردة.(2018).*مدى مساهمة تطبيق نظام ل.م.د في تحسين نوعية التكوين في الجامعة الجزائرية*.رسالة دكتوراه. الجزائر: جامعة سطيف.
- تيغليت، وردة وبوزيد، نبيل. (2017). تحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر: بعض الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها في إطار نظام (ل. م. د) وضمان الجودة. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة ام البواقي*. 4(1). 983-967.
- جلول، أحمد.(2016). بعض مشكلات التكوين الجامعي بالجزائر الحلول والاقتراحات. مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية جامعة الوادي.(23).16-27.

- حفيظي، سليمة.(2005). *التكوين الجامعي والاحتياجات الوظيفية*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة بسكرة.
- حمدان، عروة محمد.(2019). تطوير التعليم في الجامعات السعودية من خلال تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية الأردن*.8(1). 142-156.
- دليو، فضيل، وآخرون.(2001). *إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية.الجزائر:* جامعة قسنطينة.
- رقاد، صليحة.(2014) .*معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: أفاقه ومعوقاته*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة سطيف.
- سبرطعي، مراد.(2007). *واقع الإصلاح التربوي في الجزائر*. رسالة ماجيستير غير منشورة. الجزائر: جامعة بسكرة.
- سلمان، زيدان.(2010). *إدارة الجودة الشاملة، الفلسفة ومداخل العمل*. عمان:دار المناهج للنشر والتوزيع.
- سليمان، سعيد.(2006). *معايير الجودة في أداء المعلم*. عمان: دار المسيرة.
- سولامي، دلال.(2010). *محاولة لبناء ملمح للتكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي*. رسالة ماجيستير غير منشورة.الجزائر: جامعة ام البواقي.
- سيدي عابد، عبد القادر. (2020). التكوين الجامعي في نظام ل.م.د وعلاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة. مجلة المداد. 10(2). 300-313.
- سيدي عابد، عبد القادر.(2020).التكوين الجامعي في نظام ل.م.د و علاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلب دراسة ميدانية بجامعة الشلف.10(2). *مجلة المداد*.313-300 .
- شناف، خديجة و بلخيري، مراد محمد.(2016).معايير ضمان جودة التعليم العالي-عرض لبعض النماذج العالمية. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية* -جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي.5(4).240-255.
- صالح، علي عبد الرحيم. (2014). *ديمقراطية التعليم وإشكالية السلطة والأزمات في المؤسسات الجامعية*. عمان : دار البارودي للنشر.
- طعيمة، رشدي احمد.(2006). *الجودة الشاملة في التعليم*. عمان: دار المسيرة عمان.
- عبد الحي ،رمزي أحمد مصطفى.(2005). *تقييم الإدارة الجامعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة*. مصر:الدار الجامعية.
- عبد الكريم، سعودي.(2019).أنماط التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية "الواقع والمأمول". *مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية* بشار. 5(1).بشار.70-82.
- عريفج، سامي سلطي.(2001).*الجامعة والبحث العلمي*. الاردن: دار الفكر.
- عطية، محسن علي.(2009). *الجودة الشاملة والجديد في التدريس*. عمان: دار صفاء للنشر.
- علي ، غربي ، وآخرون.(2002).*تنمية الموارد البشرية*. الجزائر: دار الهدى.
- عميرة، أسماء.(2013). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة جيجل. رسالة ماجيستير غير منشورة. الجزائر: جامعة قسنطينة.

- عوض الكسر، شفيقة.(2018). دور تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحقيق الحوكمة الإدارية في الجامعات(دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة بالرياض). *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية* جامعة بابل.(39).420.
- غياث، بوفلجة.(1984). *الأسس النفسية للتكوين ومناهجه*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- قادري، حليمة و بن نابي، نصيرة.(2017).إشكالية جودة التكوين في نظام ل.م.د. من خلال تطبيق المرافقة البيداغوجية للطالب الجامعي. *مجلة علوم الانسان و المجتمع*.(23). 362-374.
- لعكيكزة، ياسين ورقاد، صليحة. (2020). *واقع وافاق تطبيق معايير الحوكمة للمرجعية الوطنية لضمان الجودة في الجامعة الجزائرية –دراسة تحليلية لجامعة سطيف على ضوء نتائج تقرير التقييم الذاتي والخارجي*– الملتقى الدولي الثاني: التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والإجتماعي: الحوكمة الجامعية. جامعة قسنطينة. الفترة من05-06 سبتمبر 2020.
- محمد السهل، أمينة عمر. (2011). *أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء مؤسسات التعليم العالي في ليبيا*. رسالة ماجيستير غير منشورة. عمان: جامعة عمان العربية.
- محمود، خضير كاظم.(2007). *إدارة الجودة الشاملة*،ط3.عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- مرسي، محمد.(2002).الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. القاهرة: مطبعة النيل.
- مساك، أمينة.(2008).*تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري*. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر.
- مصمودي، زين الدين. (1998). *عوامل التكوين باتجاهات طلبة المدرسة العليا نحو مهنة التدريس*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة قسنطينة.
- النجار، فريد.(2000).*إدارة الجامعات بالجودة الشاملة*. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.
- النقري، إميليا محمود، و الطراونة، إخليف يوسف. (2018). درجة تحقيق الجامعات الأردنيّة لمعايير ضمان الجودة من وُجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديميّة فيها. *مجلة دراسات، العلوم التربوية، الاردن*.45(3). 12-26.
- هارون، أسماء.(2010). *دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية. تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د.* . رسالة ماجيستير غير منشورة. الجزائر: قسنطينة.

باللغة الأجنبية:

- Côme, T. & Rouet, G. (2016), La simplification administrative à l'université : des processus sans anticipation systématique. *Revue française d'administration publique*, (157), 117-130.
- Détrie,Phillippe.(2001) .Conduire une démarche qualité, 4éme édition. Paris : édition d'organisation.
- HANAFI, S. & ARVANITIS, R.(2016). *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise*. London : Routledge.
- Hoy ,Charles.(2000).*Improving Quality in Education*. New York: Falmer Press
- Kadour, noura.(2021).L'université algérienne et la mise en œuvre du système L.M.D. revue Aleph langues et sociétés.(8), 18-32.
- MARTIN ,M. & STELLA, A.(2007). *Assurance Qualité Externe Dans l'enseignement Supérieur***.** Paris**:** UNESCO .
- Musselin, C. (2001), La longue marche des universités françaises. Paris: Presses universitairesde France.
- SEDDIKI, Abdallâh.(2003). *Management de la Qualité,* Alger: office des Publications Universitaires.
- Weill, M. (2009).Le management de la qualité. Paris: La Découverte.
- Whitchurch, C. (2008), Shifting Identities and Blurring Boundaries: the Emergence of Third Space Professionals in UK Higher Education. *Higher Education Quarterly*, 62(4), 377-396.
- Perellon, Juan-f.(2005). Approche comparée de politiques d'assurance-qualité des systems d'enseignement supérieur européens. *L'éducation en débats***.** 03.63-82.

الملاحق

ملحق رقم (01) مقابلة الدراسة الاستطلاعية

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي

-قسم العلوم الاجتماعية

-شعبة علم النفس

-تخصص علم النفس العمل والتنظيم

مقابلة

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه بعنوان:" تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين " دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق. نرجو من سيادتكم الاجابة على اسئلة هذه المقابلة للاستفادة من خبراتكم السابقة وكذا ارائكم حول هذا الموضوع.

في الاخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

إعداد الطالبة:

بغدادي اميرة

إشراف الأستاذ

بوزيد نبيل

السنة الجامعية:

2022/2021

أسئلة المقابلة:

- في رأيكم هل هناك تقييم من طرف خلايا ضمان الجودة ام لا حول محموعة العناصر التكوينية (الاستاذ، برامج التكوين، طرق التدريس..)؟

.....

.....

.....

.....

.....

- ماهي الصعوبات في رأيك التي تعيق خلايا ضمان الجودة للقيام بعملية التقييم على الأقل في ميدان واحد؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ماهي الاقتراحات التي يمكن الاعتماد عليها من اجل تجاوز هذه الصعوبات وبالتالي تفعيل التقييم المرتبط بضمان الجودة؟

.....

.....

.....

ملحق رقم(02)استبيان الدراسة النهائية قبل التحكيم

جامعة العربي بن مهيدي

-أم البواقي-

-قسم العلوم الاجتماعية

-شعبة علم النفس

-تخصص علم النفس العمل والتنظيم

طلب تحكيم استبيان

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه بعنوان:" تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين . **دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق**".

نرجو من سيادتكم تحكيم استبيان الدراسة الموجه إلى المسؤولين البيداغوجيين "نواب العمداء، رؤساء الأقسام، رؤساء التخصصات"، لغرض جمع المعلومات الضرورية الخاصة بموضوع الدراسة والذي تدور إشكاليته حول ما يلي:

ملخص الإشكالية:

تشير أغلب الدراسات الحالية بوضوح إلى أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي لأي بلد، مرتبط بقوة بتطور نظامه التربوي وخاصة التعليم العالي (أي جودة ونوعية التكوين في التعليم العالي).

ولهذا تعتبر اليوم المؤهلات العالية لخريجي التعليم العالي محرك قوي لما يسمى " **بإقتصاد المعرفة**"، وفي هذا الإطار أصبحت المنظمات والمؤسسات على مستوى سوق العمل وعالم الشغل تشترط وتطلب من التعليم العالي تكوين يتميز **بالجودة والنوعية**. وهذا لأنها معنية **بتوظيف** خريجي الجامعات، **وتمويل** هذه الجامعات والتعليم العالي بصفة عامة.

وهكذا تبرز بقوة ضرورة وضع نظام ضمان الجودة بالتعليم العالي حيز التنفيذ، وفي هذا الاطار لاحظنا أن الجزائر عرفت تأخير كبير في الإلتحاق بنظام ضمان الجودة، وهذا نسبة إلى الكثير من الدول المتقدمة وكذلك نسبة إلى بعض الدول العربية.

حيث إنطلقت هذه الفكرة (ضمان الجودة) إبتداءا من **الملتقى الدولي 2008**، الذي انبثق عنه قانون وزاري يؤكد ضرورة وضع خلايا ضمان الجودة حيز التنفيذ على مستوى كل الجامعات الجزائرية.

غير أن المتتبع لهذا الموضوع يلاحظ أن هذه الخلايا لم تقم لحد الان بما كلفت به من نشاطات وغيرها.

فالسؤال المطروح اليوم لماذا هذا التأخير؟ ولماذا لم يشتغل نظام ضمان الجودة على أرض الميدان في الجامعة الجزائرية؟

هذا مايدور حوله موضوع الدراسة الحالية التي بدأناها بمجموعة من التساؤلات التالية:هذا مايدور حوله موضوع الدراسة الحالية التي بدأناها بمجموعة من التساؤلات التالية:

- هل نظام ضمان الجودة مطبق فعليا في الجامعة الجزائرية ؟
- هل خلايا ضمان الجودة فعالة على ارض الواقع في الجامعة الجزائرية ؟
- هل تساهم عملية تحديد معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في تحسين تفعيله بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟
- ماهي التصورات التي يمكن اقتراحها لتساهم في تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟

في الاخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

المحور الأول: بيانات شخصية:

- **الكلية:**
- **القسم:**
- **الاقدمية في العمل:** | سنة |

المحور الثاني: خلايا ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

1- هناك حاجة ملحة لتطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى الجامعات الجزائرية

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

2- تم إنشاء خلايا نظام ضمان الجودة على مستوى الجامعات الجزائرية ويعمل عمليا

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

3- يتم التوعية بنظام ضمان الجودة من طرف إدارة الجامعة عن طريق دورات إعلامية بصفة مستمرة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

4- تنظم خلية ضمان الجودة دورات تكوينية لكل من:"أساتذة، إداريين، عمال" في مجال ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

5- التقييم هو الآلية المناسبة التي يتم من خلالها تطبيق نظام ضمان الجودة حاليا في الجامعة الجزائرية

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

6- تمتلك خلية ضمان الجودة الموارد المادية اللازمة لممارسة أنشطتها

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

7- تهيء الجامعة المناخ التنظيمي المناسب من أجل تسيير أنشطة خلية ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

8- توفر إدارة الجامعة قاعدة للبيانات تتضمن معلومات وافية عن خلية ضمان الجودة والخدمات التي تقدمها

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

9- تحرص إدارة الجامعة على الاتصال المستمر بخلية ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

10- يوجد تخطيط استراتيجي من طرف إدارة الجامعة لتحقيق اهداف خلية ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

11- تملك خلية ضمان الجودة موقع خاص بها في الهيكل التنظيمي للجامعة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

12-تملك خلية ضمان الجودة موقع الكتروني خاص بها

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

13-يتم تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية تطبيقا اجباريا

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		البديل
لا يقيس		

14- هل تعتقد أن هناك تأخير في تطبيق نظام ضمان الجودة على الرغم من أهميته في تحسين جودة التعليم الجامعي

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

المحور الثالث: مدى فعالية خلايا ضمان الجودة في عملية تقييم عناصر العملية التكوينية:

15- تساهم خلية ضمان الجودة في تقييم برامج التكوين على مستوى(قسمكم، كليتكم...).

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

16-تشارك خلية ضمان الجودة في تقييم طرق التدريس على مستوى (قسمكم، كليتكم....).

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		البديل
لا يقيس		

17-تقدم خلية ضمان الجودة مقترحات حول مختلف الدعائم البيداغوجية للبحث المكتبي.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

18-تقوم خلية ضمان الجودة بتقييم المواد التعليمية بصورة منتظمة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

19-تشرف خلية ضمان الجودة على عملية مراقبة التحصيل العلمي والمعرفي للطلبة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

20-تعتمد خلية ضمان الجودة على معايير واضحة لتقييم برامج التكوين التي تقدمها الجامعة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

21-تقدم خلية ضمان الجودة نظام تقييم يمكن من تحسين التكوين الجامعي

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		البديل
لا يقيس		

22-تستخدم خلية ضمان الجودة أساليب اتصال فعالة مع جميع الأطراف الفاعلين

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

المحور الرابع: معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:

23-عدم قناعة المسؤولين في الجامعة بثقافة ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

24-عدم وضوح سياسة ونظام ضمان الجودة في حد ذاته.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

25-مقاومة التغيير من طرف (المسؤولين، الأساتذة..)

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

26-عدم ادماج خلية ضمان الجودة ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

27-تكوين أعضاء ليس لديهم أي اهتمام بنظام ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

28-عدم حرص الإدارة العليا للجامعة على متابعة تقدم خلايا ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

29-عدم وجود عمل جماعي على مستوى الجامعة بين مختلف الأطراف المعنية في مجال ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

30-المركزية في اتخاذ القرارات فيما يخص تطبيق نظام ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

31-عدم وضوح مهام مسؤولي خلايا ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

32- قلة الإطارات المتخصصة بنظام ضمام ضمان الجودة في الجامعة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

33- غياب معايير اختيار الكفاءات اللازمة لإدارة نظام ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

34- غياب التكوين المستمر في مجال نظام ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

35- ضعف قنوات الاتصال بين خلية ضمان الجودة و إدارة الجامعة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

المحور الخامس: هناك عدة استراتيجيات تساهم في تفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي فما هو رأيك في مساهمة العوامل الآتية بغية تحقيق هذا الهدف:

36- التوعية بثقافة ضمان الجودة في أوساط الهيئة التدريسية، والإداريين.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

37- إلتزام الإدارة العليا للجامعة بالتخطيط المنظم لسياسة ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

38- وجوب مشاركة كل من الهيئة التدريسية، والإداريين في عمليات نظام ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

39- إعادة النظر في منظومة التعليم العالي ككل في الجزائر من أجل تمكين تفعيل نظام ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

40- متابعة عملية تكوين رؤساء خلايا ضمان الجودة على مستوى كل جامعة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

41- اللامركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بنظام ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

42- تنظيم دورات إعلامية دورية ومستمرة حول مهام خلية ضمان الجودة.

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

43-وضع خطة استراتيجية بعيدة المدى لتطبيق نظام ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

44- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق نظام ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

45- توفير آليات التواصل المناسبة والمستمرة للاتصال بجميع الأطراف الفاعلة لتطبيق نظام ضمان الجودة

موافق ☐ غير موافق ☐ محايد ☐

يقيس		اقتراحات
لا يقيس		

ملحق رقم (03) استبيان الدراسة النهائية بعد التعديل

جامعة العربي بن مهيدي

-أم البواقي-

-قسم العلوم الاجتماعية

-شعبة علم النفس

-تخصص علم النفس العمل والتنظيم

استبيان موجه إلى هيئة البداغوجيين في الجامعة

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه بعنوان:" تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين . **دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق**".

نرجو من سيادتكم الإجابة على استبيان الدراسة الموجه إلى **هيئة البداغوجيين في الجامعة** ، بغرض جمع المعلومات الضرورية الخاصة بموضوع الدراسة والذي تدور إشكاليته حول ما يلي:

ملخص الإشكالية:

تشير أغلب الدراسات الحالية بوضوح إلى أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي لأي بلد، مرتبط بقوة بتطور نظامه التربوي وخاصة التعليم العالي (أي جودة ونوعية التكوين في التعليم العالي).

ولهذا تعتبر اليوم المؤهلات العالية لخريجي التعليم العالي محرك قوي لما يسمى " **بإقتصاد المعرفة**"، وفي هذا الإطار أصبحت المنظمات والمؤسسات على مستوى سوق العمل وعالم الشغل تشترط وتطلب من التعليم العالي تكوين يتميز **بالجودة والنوعية**. وهذا لأنها معنية **بتوظيف** خريجي الجامعات، **وتمويل** هذه الجامعات والتعليم العالي بصفة عامة.

وهكذا تبرز بقوة ضرورة وضع نظام ضمان الجودة بالتعليم العالي حيز التنفيذ، وفي هذا الاطار لاحظنا أن الجزائر عرفت تأخير كبير في الإلتحاق بنظام ضمان الجودة، وهذا نسبة إلى الكثير من الدول المتقدمة وكذلك نسبة إلى بعض الدول العربية.

حيث إنطلقت هذه الفكرة (ضمان الجودة) إبتداءا من **الملتقى الدولي 2008**، الذي انبثق عنه قانون وزاري يؤكد ضرورة وضع خلايا ضمان الجودة حيز التنفيذ على مستوى كل الجامعات الجزائرية.

غير أن المتتبع لهذا الموضوع يلاحظ أن هذه الخلايا لم تقم لحد الان بما كلفت به من نشاطات وغيرها.

فالسؤال المطروح اليوم لماذا هذا التأخير؟ ولماذا لم يشتغل نظام ضمان الجودة على أرض الميدان في الجامعة الجزائرية؟

هذا مايدور حوله موضوع الدراسة الحالية التي بدأناها بمجموعة من التساؤلات التالية:

- هل نظام ضمان الجودة مطبق فعليا في الجامعة الجزائرية ؟
- هل خلايا ضمان الجودة فعالة على ارض الواقع في الجامعة الجزائرية ؟
- هل تساهم عملية تحديد معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في تحسين تفعيله بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟
- ماهي التصورات التي يمكن اقتراحها لتساهم في تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟

في الاخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

يرجى وضع علامة (×) في الخانة المناسبة لك

المحور الأول: بيانات شخصية:

الجامعة:

الكلية:

القسم:

نائب عميد: ☐ **رئيس قسم :** ☐ **مسؤول تخصص:** ☐

المحور الثاني:	**نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية**				
العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1- هناك حاجة ملحة لتطبيق نظام ضمان الجودة على مستوى الجامعات الجزائرية					
2- تم إنشاء خلايا نظام ضمان الجودة على مستوى الجامعات الجزائرية					
3- نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية مطبق فعليا على ارض الواقع.					
4- تتم التوعية بنظام ضمان الجودة من طرف إدارة الجامعة عن طريق دورات إعلامية بصفة مستمرة					
5- تنظم خلية ضمان الجودة دورات تكوينية لكل من:"الأساتذة، الإداريين، العمال" في مجال ضمان الجودة					
6- التقييم هو الآلية المناسبة التي يتم من خلالها تطبيق نظام ضمان الجودة حاليا في الجامعة الجزائرية					
7- تمتلك خلية ضمان الجودة الموارد المادية اللازمة لممارسة أنشطتها					
8- تهيء الجامعة المناخ التنظيمي المناسب من أجل تسيير أنشطة خلية ضمان الجودة					
9- توفر إدارة الجامعة قاعدة للبيانات تتضمن معلومات وافية حول أنشطة خلية ضمان الجودة والخدمات التي تقدمها					

10- تحرص إدارة الجامعة على الاتصال المستمر بخلية ضمان الجودة					
11- يوجد تخطيط استراتيجي من طرف إدارة الجامعة لتحقيق اهداف خلية ضمان الجودة					
12- تملك خلية ضمان الجودة موقع خاص بها في الهيكل التنظيمي للجامعة					
13- تملك خلية ضمان الجودة موقع الكتروني خاص بها ضمن موقع الجامعة.					
14- حسب رأيك هل تهتم الجامعة الجزائرية بضرورة تطبيق مبادئ ضمان الجودة على مستوى الكليات والاقسام.					
15- هل تعتقد أن هناك تأخير في تطبيق نظام ضمان الجودة بالرغم من أهميته في تحسين جودة التعليم الجامعي					
16- هل هناك مقاييس بيداغوجية تهتم بنظام ضمان الجودة تقدم للطلبة.					
17- هناك جهات خارج الجامعة تقدم دورات تكوينية في مجال ضمان الجودة					
المحور الثالث:	**مدى فعالية خلايا ضمان الجودة في عملية تقييم عناصر العملية التكوينية:**				
18- تساهم خلية ضمان الجودة في تقييم برامج التكوين على مستوى(قسمكم، كليتكم...).					
19- تشارك خلية ضمان الجودة في تقييم طرق التدريس على مستوى (قسمكم، كليتكم....).					
20- تقدم خلية ضمان الجودة مقترحات حول مختلف الدعائم البيداغوجية للبحث المكتبي.					
21- تشارك خلية ضمان الجودة في تقييم المقاييس المدرسة بصورة منتظمة.					
22- تتابع خلية ضمان الجودة عملية مراقبة التحصيل العلمي والمعرفي للطلبة ومحاولة تقييمها.					
23- تعتمد خلية ضمان الجودة على معايير واضحة لتقييم برامج التكوين التي تقدمها الجامعة					

24- تقدم خلية ضمان الجودة نظام تقييم يمكن من المساهمة في تحسين التكوين الجامعي					
25- تستخدم خلية ضمان الجودة أساليب اتصال فعالة مع جميع الأطراف الفاعلة					
المحور الرابع: معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:					
26- عدم قناعة المسؤولين في الجامعة بثقافة ضمان الجودة.					
27- عدم وضوح سياسة نظام ضمان الجودة في حد ذاته بالنسبة للمسؤولين.					
28- مقاومة التغيير من طرف (المسؤولين، الأساتذة..)					
29- عدم ادماج خلية ضمان الجودة ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة.					
30- تكوين أعضاء ليس لديهم أي اهتمام بنظام ضمان الجودة.					
31- عدم حرص الإدارة العليا للجامعة على متابعة تقدم أعمال خلايا ضمان الجودة.					
32- عدم وجود عمل جماعي على مستوى الجامعة بين مختلف الأطراف المعنية بنظام ضمان الجودة.					
33- المركزية في اتخاذ القرارات فيما يخص تطبيق نظام ضمان الجودة.					
34- عدم وضوح مهام مسؤولي خلايا ضمان الجودة.					
35- قلة الإطارات المتخصصة بنظام ضمام ضمان الجودة في الجامعة					
36- غياب معايير اختيار الكفاءات اللازمة لإدارة نظام ضمان الجودة					
37- غياب التكوين المستمر في مجال نظام ضمان الجودة					
38- ضعف قنوات الاتصال بين خلية ضمان الجودة و إدارة الجامعة					
39- مشكلة غياب الحافز لأعضاء خلية ضمان الجودة					
40- غياب حرص الإدارة المركزية على ضرورة تقديم تقارير دورية حول تقدم أنشطة خلية ضمان الجودة بالجامعة.					
المحور الخامس: **هناك عدة استراتيجيات تساهم في تفعيل نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي فما هو رأيك في مساهمة العوامل الآتية بغية تحقيق هذا الهدف:**					
41- ترسيخ ثقافة ضمان الجودة في أوساط الهيئة التدريسية، والإداريين.					
42- إلتزام الإدارة العليا للجامعة بالتخطيط المنظم لسياسة ضمان الجودة.					

43- وجوب مشاركة كل من الهيئة التدريسية، والإداريين في عمليات نظام ضمان الجودة.					
44- إعادة النظر في منظومة التعليم العالي ككل في الجزائر من أجل تمكين تفعيل نظام ضمان الجودة					
45- متابعة عملية تكوين رؤساء خلايا ضمان الجودة على مستوى كل جامعة.					
46- مشاركة جميع الأطراف (مسؤوولين، إداريين، أساتذة، بيداغوجيين،....)في اتخاذ القرارات المتعلقة بنظام ضمان الجودة.					
47- تنظيم دورات إعلامية دورية ومستمرة حول مهام خلية ضمان الجودة.					
48- وضع خطة استراتيجية بعيدة المدى لتطبيق نظام ضمان الجودة					
49- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتفعيل مهام نظام ضمان الجودة					
50- توفير آليات التواصل المناسبة والمستمرة للاتصال بجميع الأطراف الفاعلة لتطبيق نظام ضمان الجودة					

(04) استبيان موجه لاعضاء اللجنة الوطنية لنظام ضمان الجودة سا

جامعة العربي بن مهيدي

-أم البواقي-

-قسم العلوم الاجتماعية

-شعبة علم النفس

-تخصص علم النفس العمل والتنظيم

استبيان موجه إلى أعضاء اللجنة الوطنية لنظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية

في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه بعنوان:" تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية بغية تحسين نوعية التكوين . **دراسة ميدانية ببعض جامعات الشرق**".

نرجو من سيادتكم الإجابة على استبيان الدراسة الموجه إلى أعضاء اللجنة الوطنية لنظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية، بغرض جمع المعلومات الضرورية الخاصة بموضوع الدراسة والذي تدور إشكاليته حول ما يلي:

ملخص الإشكالية:

تشير أغلب الدراسات الحالية بوضوح إلى أن التطور الاقتصادي و الاجتماعي لأي بلد، مرتبط بقوة بتطور نظامه التربوي وخاصة التعليم العالي (أي جودة ونوعية التكوين في التعليم العالي).

ولهذا تعتبر اليوم المؤهلات العالية لخريجي التعليم العالي محرك قوي لما يسمى " **باقتصاد المعرفة**"، وفي هذا الإطار أصبحت المنظمات والمؤسسات على مستوى سوق العمل وعالم الشغل تشترط وتطلب من التعليم العالي تكوين يتميز **بالجودة والنوعية**. وهذا لأنها معنية **بتوظيف** خريجي الجامعات، **وتمويل** هذه الجامعات والتعليم العالي بصفة عامة.

وهكذا تبرز بقوة ضرورة وضع نظام ضمان الجودة بالتعليم العالي حيز التنفيذ، وفي هذا الاطار لاحظنا أن الجزائر عرفت تأخير كبير في الإلتحاق بنظام ضمان الجودة، وهذا نسبة إلى الكثير من الدول المتقدمة وكذلك نسبة إلى بعض الدول العربية.

حيث إنطلقت هذه الفكرة (ضمان الجودة) إبتداءا من **الملتقى الدولي 2008**، الذي انبثق عنه قانون وزاري يؤكد ضرورة وضع خلايا ضمان الجودة حيز التنفيذ على مستوى كل الجامعات الجزائرية.

غير أن المتتبع لهذا الموضوع يلاحظ أن هذه الخلايا لم تقم لحد الان بما كلفت به من نشاطات وغيرها.

فالسؤال المطروح اليوم لماذا هذا التأخير؟ ولماذا لم يشتغل نظام ضمان الجودة على أرض الميدان في الجامعة الجزائرية؟

هذا مايدور حوله موضوع الدراسة الحالية التي بدأناها بمجموعة من التساؤلات التالية:

- هل نظام ضمان الجودة مطبق فعليا في الجامعة الجزائرية ؟
- هل خلايا ضمان الجودة فعالة على ارض الواقع في الجامعة الجزائرية ؟
- هل تساهم عملية تحديد معيقات تطبيق نظام ضمان الجودة في تحسين تفعيله بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟
- ماهي التصورات التي يمكن اقتراحها لتساهم في تحسين تفعيل نظام ضمان الجودة بغية تحسين نوعية التكوين الجامعي ؟

في الاخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1-نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية مطبق فعليا على ارض الواقع منذ وضع خلايا ضمان الجودة حيز التنفيذ سنة (2008)					
2-تعتمد الجامعة الجزائرية على مبادئ نظام ضمان الجودة في صياغة سياسة التعليم العالي					
3-تعمل الجامعة الجزائرية على تطبيق معايير نظام ضمان الجودة لتحسين نوعية التكوين الجامعي					
4-تتوفر الجامعة الجزائرية على معلومات وافية حول نظام ضمان الجودة					
5-بما ان نظام الجودة مهم في تحسين نوعية التعليم العالي هل ترى أن هناك تأخير في تطبيقه في الجامعة الجزائرية					
6- تفتقر الجامعات الجزائرية إلى ثقافة أنظمة ضمان الجودة					
7-المسؤولين في الجامعة لا يؤمنون بأهمية تطبيق نظام ضمان الجودة					
8- لم يتم دمج خلايا ضمان الجودة في الهيكل التنظيمي للجامعة					
9- خلق ثقافة ضمان الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين					
10- إعادة التفكير في نظام التعليم العالي بأكمله في الجزائر لتفعيل نظام ضمان الجودة					
11- وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى لتنفيذ نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية					
12- تنظيم جلسات إعلامية منتظمة ومستمرة حول مهام خلايا ضمان الجودة					

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى إيجاد أفضل طريقة لتحسين التطبيق العملي لنظام ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية من أجل تمكين تحسين نوعية التكوين . نعتزم الوصول إلى هذا الهدف من خلال المعلومات التالية التي نحتاج إلى جمعها:

أولاً ، هل يعمل نظام ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية بشكل فعال منذ أن تم وضعه نظريًا في عام 2008؟ **ثانيًا**، هل الخلايا التي تم إنشاؤها في جميع الجامعات الجزائرية لتتولى مسؤولية تشغيل هذا النظام تعمل حقًا منذ عام 2008؟ **ثالثًا**، ما هي أهم المعوقات التي أعاقت التطبيق العملي لنظام ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية؟ **وأخيرا** ، ما نوع الحلول التي يمكن أن تسهم في الأداء الفعال لهذا النظام؟

تم توزيع 75 استبانة على عينة مكونة من الجهات المعنية (فريق بيداغوجي) من 04 جامعات في شرق الجزائر (أم البواقي ، قسنطينة ، سطيف وباتنة). تم توزيع 06 استبيانات مختلفة أخرى على عينة ثانية مكونة من أعضاء من اللجنة الوطنية الجزائرية السابقة لنظام ضمان الجودة.

و بعد استخدام برنامج التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Siences النسخة (26) للمعالجة الإحصائية، توصلنا إلى النتائج التالية:

• إن نظام ضمان الجودة بالجامعة الجزائرية لم يشتغل منذ أن تم وضعه حيز التنفيذ عام 2008.

• خلايا نظام ضمان الجودة التي تم إنشاؤها على مستوى كل الجامعات الجزائرية منذ عام 2008 لم تشتغل ولم تقم بأي عمل ملموس.

• تم تحديد العقبات الرئيسية التي أعاقت التطبيق العملي لنظام ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية وذكرها في ختام هذا البحث.

•كما مكنتنا نتائج هذا البحث من الخروج ببعض المقترحات التي قد تساهم في تفعيل تطبيق وتشغيل نظام ضمان الجودة في الجامعات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة، التكوين الجامعي، الجامعة.

Summary :

This research aims to find a best way to improve the practical application of the quality assurance system in the Algerian universities in order to enable the improvement of quality training courses. We intend to reach this objective through the following information we need to gather :
First , is the quality assurance system in the Algerian universities effectively functional since it was theoretically implemented in 2008 ? **second**, are the cells created in all the Algerian universities to be in charge of the functioning of this system were really working since 2008 **? third**, what were the main obstacles which impeded the practical application of the quality assurance system in Algerian universities ? and**finally** , what sort of solutions could contribute to an effective functioning of this system ?
75 questionnaires were distributed on a sample composed of stakeholders (pedagogical staff) from **04** universities in the east of Algeria (Oum.El.Bouaghi, Constantine, Setif and Batna). **06** other different questionnaires were distributed on a **second sample** composed of members from the previous Algerian quality assurance system national committee. After the use of the statistical analysis program for Social Sciences (SPSS) Statistical Package for Social Sciences version (26) , our research findings allowed us to come out with the following conclusions:

- The Algerian university quality assurance system has never been practically functioning since it was theoretically implemented in 2008 .
- The quality assurance system **cells** created in all Algerian universities since 2008 are not actually functioning at all…
- The main obstacles which impeded the practical application of the quality assurance system in Algerian universities were identified and mentioned in the conclusion of this research.
- Our research findings also enabled us to come out with **some proposals** that may contribute to activate the implementation and functioning of the quality assurance system in the Algerian universities.

Keywords: quality assurance, university training, university.